تعارض آراء ابن الحاجب النحوية والصرفية
جمع ودراسة

د. أحمد محمد الجندي

أستاذ اللغويات المساعد

كلية اللغة العربية بالمنوفية

جامعة الأزهر

١٤٤٢هـ=٢٠٢١م

تعارض آراء ابن الحاجب النحوية والصرفية جمع ودراسة

أحمد محمد الجندي

قسم اللغويات ، كلية اللغة العربية بالمنوفية ، جامعة الأزهر ، مِصْر .

البريد الإلكتروني: ahmdgndy@gmail.com

ملخص البحث

تناول هذا البحث قضية تعارض آراء ابن الحاجب النحوية والصرفية، التي لم تُفْرَدْ بدراسة سابقة، فحاول إلقاء الضوء عليها، والوقوف على أسبابها، وطرق الترجيح بين آرائه المتعارضة، وقد وقع هذا التعارض بين آرائه في كتبه، بل وقع أحيانًا بين نصوصٍ في كتابٍ واحدٍ.

تناول المبحث الأول ثمان مسائل نحوية، والمبحث الثاني إحدى عشرة مسألة صرفية، ثم تناول المبحث الثالث أسباب تعارض الآراء عنده، وطرق الترجيح بينها، ثم جاءت الخاتمة مشتملة على أهم نتائج البحث.

الكلمات المفتاحية: ابن الحاجب – تعارض – آراء – النحوية والصرفية – مسائل نحوية.

Research title: (Contradicting Ibn al-Hajeb's grammatical and morphological views - collection and study)

Ahmed Mohammed El-Gendy.
Department - Faculty of Arabic Language in Menoufia - Al-Azhar University- Arab Republic of Egypt.
E-mail: ahmdgndy@gmail.com

Abstract:

- This research deals with an issue that contradicts Ibn al-Hajib's grammatical and morphological views, That has not been studied before, so it tried to shed light on them, and to find out their causes and methods of weighting between his His opposing opinions. This contradiction occurred between his views in his books, and sometimes between texts in one book.
- The first topic studied eight grammatical issues, the second topic studied eleven morphological issues, and the third topic examined the reasons for his contradictory opinions, and the weighting methods between them.
- Then the conclusion included the most important research results.

Keywords: Ibn Al-Hajeb - Contradiction – Opinions - Grammatical and morphological - Grammatical matters.

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن من القضايا البارزة في علم النحو قضية تعدد آراء العالم في المسألة الواحدة، فقد يقول أحدهم برأيين متعارضين أو مختلفين في مسألة واحدة، وهذا قد يقع في كتب العالم نفسه، وقد يُنْقَلُ عنه الرأيان المتعارضان، بل قد يُنسب إليه خلاف ما قاله في كتبه، مما يمكن أن يكون قد سُمع عنه، وخلت منه كتبه.

إن تعارض آراء النحوي وُجِدَ عند النحويين الأوائل، كما وجد عند المتأخرين منهم، وقد تكلم ابن جنى عن هذه القضية، وعقد لها بابًا في الخصائص، عنوانه: (باب في اللفظين على المعنى الواحد يردان عن العالم متضادين)[١].

ومن النحويين الذين وقع التعارض في آرائهم: الخليل[٢]، وسيبويه[٣]، والأخفش[٤] الذي ذكر ابن جني أن التضاد وقع في أقواله كثيرًا، حتى إن أبا علي الفارسي كان إذا عُرض له قول عنه يقول: "لا بد من النظر في إلزامه إياه لأن مذاهبه كثيرة"[٥].

---

(١) ينظر: الخصائص لابن جني ١/٢٠٠: ٢٠٨.

(٢) ينظر: (آراء الخليل النحويّة في ضوءِ كتاب العين) بحث للدكتور: حمدي الجبالي–مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) مج ١٨، (١)، ٢٠٠٤م.

(٣) ينظر: (تعدد آراء سيبويه في المسألة الواحدة في كتابه) بحث للدكتور: محمد بن ناصر الشهري–المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، مج ١٠، ع ٢، جمادى الآخرة ١٤٣٥هـ/ نيسان ٢٠١٤م.

(٤) ينظر: (التعارض في اراء الاخفش الاوسط ت ٢١٥هـ) رسالة ماجستير إعداد: يحيى محمد أحمد حشيدان، جامعة صنعاء، ٢٠١١م.

(٥) ينظر: الخصائص لابن جني ١/٢٠٥، ٢٠٦.

ومنهم: المبرد[١]، وأبو علي الفارسي الذي ذكر ابن جني أنه مثلًا يقول في (هيهات): أنا أفتي مرة بكونها اسما للفعل كـ(صَهْ) و(مَهْ)، وأفتي مرة بكونها ظرفا؛ على قدر ما يحضرني في الحال[٢].

ومن المتأخرين الذي برز عندهم التعارض والتعدد في آرائهم: ابن مالك[٣]، وأبو حيان الأندلسي[٤]، وقد أُفْرِدَ أكثر هؤلاء العلماء بدراسات تناولت ظاهرة التعارض والتعدد في آرائهم.

وقد كان ابن الحاجب من النحويين الذين وقع التعارض في آرائهم، ولم أجد من تناول هذه الظاهرة عنده؛ لذا جاءت هذه الدراسة لإلقاء الضوء عليها، وتجليتها، والوقوف على أسبابها، وطرق الترجيح بين أقواله المتعارضة، وجعلتها بعنوان: **(تعارض آراء ابن الحاجب النحوية والصرفية-جمع ودراسة)**، وقفتُ فيها على عدد من النصوص التي ظهر فيها التعارض أو الاختلاف في آراء ابن الحاجب؛ حيث كان له في أحد كتبه رأيٌ في مسألة ما، ثم اختار رأيًا معارضًا له في كتاب آخر، وقد يَرُدُّ الرأيَ الأولَ، وينقضه،

---

(١) ينظر: (اختلاف الرواية عن المبرد: جمعا ودراسة) رسالة ماجستير إعداد: صلاح قدرى نصر أحمد، كلية اللغة العربية بأسيوط-جامعة الأزهر، ٢٠٠٦م، و(ظاهرة رجوع العالم عن آرائه، أبو العباس المبرد نموذجًا)، بحث للدكتور: إبراهيم بن علي عسيري، حولية كلية اللغة العربية بالزقازيق، جامعة الأزهر، ع ٣٧، ١٤٣٨هـ، ٢٠١٧م.

(٢) ينظر: الخصائص لابن جني ٢٠٦/١.

(٣) ينظر: (التردد في بعض آراء ابن مالك النحوية والصرفية بين الكافية والألفية والتسهيل)، بحث للدكتور: مصطفى سيد محمد السمين، ١٩٩٥م. و(تعارض آراء ابن مالك في الألفية والتسهيل وشرحه) للدكتور: بدر بن محمد الجابري-مجلة الدراسات اللغوية مج ١١ ع ٤ (شوال: ذو الحجة ١٤٣٠هـ/ أكتوبر: ديسمبر ٢٠٠٩م). و(اختلاف آراء ابن مالك النحوية من خلال شرح الأشموني للألفية-تأصيل ودراسة) بحث تكميلي للطالب: حوفان بن صالح القرني، كلية اللغة العربية-جامعة أم القرى-١٤٢٨هـ.

(٤) ينظر: (تعدد آراء أبي حيان في المسألة الواحدة) بحث الأستاذ الدكتور: الحسيني محمد القهوجي، مجلة عالم الكتب، مج ٢١، ع ٤، ٥، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

ويفنِّده بالأدلة، وكأنه لم يقل به من قبل، بل قد يقع التعارض بين كلامه في الكتاب الواحد.

هذا ما دفعني إلى الكتابة في هذا الموضوع، إضافة إلى أن أحد كتب ابن الحاجب–وهو شرح الشافية–لم يُطبع إلا بِأَخَرَةٍ، وقد وجدت فيه إحدى عشرة مسألة من مسائل التعارض.

فجمعت تلك النصوص من كتبه النحوية والصرفية، وهي: الكافية، وشرحها، والشافية، وشرحها، والإيضاح في شرح المفصل، والأمالي، وشرح الوافية نظم الكافية.

ثم صنَّفت تلك النصوص، فجعلت التعارض في الآراء النحوية في المبحث الأول، وتحته ثمان مسائل، رتبتها حسب ترتيب الكافية لابن الحاجب، وجعلت التعارض في الآراء الصرفية في المبحث الثاني، وتحته إحدى عشرة مسألة، رتبتها حسب ترتيب الشافية لابن الحاجب.

وأما المبحث الثالث فجعلته في مطلبين، درست في الأول منهما أسباب تعارض الآراء عند ابن الحاجب، واستطعت أن أستنبط مما ورد في المبحثين: الأول والثاني أربعة أسباب يغلب على الظن أنها وراء تعارض آراء ابن الحاجب، وأما في المبحث الثاني فقد استعنت بما ذكره ابن جني في الخصائص من طرق الترجيح بين أقوال العالم المتعارضة، وطبَّقتُ هذه المرجِّحَاتِ على مسائل هذا البحث، وتوصلت من خلالها إلى نتائج قد تكون مهمة، وهي مذكورة في الخاتمة.

وقد وقفت على عدة دراسات تناولتْ شخصية ابن الحاجب، أو آراءه، أو منهجه، لكنها لم تتناول التعارض أو الاختلاف في آرائه، ومن هذه الدراسات رسائل علمية، منها:

- ابن الحاجب في كتابه الأمالي النحوية: آراؤه في الآيات القرآنية والمفصل، رسالة دكتوراه، إعداد: محمد هاشم عبد الدايم، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٣٨٨هـ، ١٩٦٩م.

- اعتراضات ابن الحاجب للنحويين في كتاب الإيضاح في شرح مفصل الزمخشري: جمعًا ودراسةً: رسالة ماجستير، إعداد: إيمان حامد على أبو طمر، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية–جامعة الأزهر، ٢٠١١م.
- الشواهد القرآنية في الأمالي النحوية لابن الحاجب: دراسة نحوية: رسالة ماجستير، إعداد: نادية لطفي محمود المهدى، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية–جامعة الأزهر.
- ابن الحاجب النحوي، للدكتور: محمد إبراهيم عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط ١، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.
- آراء ابن الحاجب وموقفه من النحاة في شرحه على كافيته: جمعًا ودراسةً: رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية بأسيوط، جامعة الأزهر.
- أصول الدرس النحوي في أمالي ابن الحاجب: دراسة تركيبية تطبيقية، رسالة ماجستير، إعداد: سليمان أبو صعيليك، كلية الآداب، جامعة اليرموك، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.

ومن البحوث:

- آراء ابن الحاجب النحوية في أبيات للمتنبي، للدكتورة/ فاطمة راشد الراجحي، حولية الآداب والعلوم الاجتماعية بجامعة الكويت، الحولية ١٨–١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.
- اعتراضات ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) على النحويين في كتابه شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، هاشم جعفر الموسوي، ومحمد رازق عيدان، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العراق، العدد ٢٥، فبراير ٢٠١٦م.

خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة على النحو الآتي:

- **المقدمة:** تشتمل على أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطته.
- **المبحث الأول: الآراء النحوية المتعارضة.**
- **المبحث الثاني: الآراء الصرفية المتعارضة.**
- **المبحث الثالث: أسباب تعارض الآراء عند ابن الحاجب، وطرق الترجيح بينها:**
  - **المطلب الأول: أسباب تعارض الآراء عند ابن الحاجب.**
  - **المطلب الثاني: طرق الترجيح بين الآراء المتعارضة عند ابن الحاجب.**
- **الخاتمة: اشتملت على نتائج البحث.**
- **فهرس الموضوعات.**

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن يتقبله، ويجزل المثوبة لكاتبه ولمن نظر فيه وطالعه، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المبحث الأول: الآراء النحوية المتعارضة

١. نوع التنوين في جَوارٍ ونحوه

اختلف النحويون في تنوين (جَوَارٍ) ونحوه، أهو عوض من الياء المحذوفة لحركتها؟ أم عوض من حركة الياء فقط؟ أم هو تنوين الصرف؟، فذهب سيبويه والجمهور[١]، إلى أنَّه عوض من الياء المحذوفة؛ لاستثقال حركتها على الياء، ورأى الفارسي وابن جني أن معنى قول سيبويه أن الياء حذفت حذفًا لا لالتقاء الساكنين[٢]. وذهب المبرد[٣] والزجاج[٤]، والزجاجي[٥]، إلى أنه عوض من حركة الياء فقط، وهو المشهور من مذهب المبرد كما ذكر ابن الناظم[٦]. وذهب الأخفش إلى أنه تنوين الصرف، وقد استدل بأن الياء لما حذفت تخفيفًا زالت صيغة (مَفَاعِلَ)، وبقي اللفظ كجناحٍ، فدخله تنوين الصرف[٧].

رأيا ابن الحاجب: اختلفت كلمة ابن الحاجب في هذه المسألة، وكان له فيها رأيان متعارضان على النحو الآتي:

- **أولًا:** اختار في بعض كتبه قول المبرد والزجاج، وهو أن التنوين في (جَوَارٍ) ونحوه عوض عن حركة الياء، لا عن الياء المحذوفة.

فقال في شرح الكافية[٨]: "فإن قيل: ما هذا التنوين على مذهب سيبويه؟. قيل: هو عنده تنوين عوض عن الياء المحذوفة. والأَوْلَى أن يقال: عن إعلال الياء

---

(١) ينظر في هذه المسألة: الكتاب ٣٠٨/٣، وشرحه للسيرافي ٧٥/٤، والتعليقة على كتاب سيبويه ١٢٦/٣، والإغفال للفارسي ٢٥٨/٢، وسر صناعة الإعراب ٥١١/٢، والمنصف ٧٢/٢، والممتع ص ٣٥٢، وارتشاف الضرب ٦٦٨/٢، والجنى الداني ص ١٤٥.

(٢) ينظر: الإغفال ٢٥٨/٢، وسر صناعة الإعراب ٥١١/٢، والمنصف ٧٢/٢.

(٣) ينظر قول المبرد في ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٧٥/٤، وأمالي ابن الحاجب ٥٩٧/٢، وشرح ابن الناظم ص ٤٦٠، وارتشاف الضرب ٦٦٨/٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٣٨/٢، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١٢، ١١٥، وزعم الزجاج أنه قول سيبويه، ورد عليه الفارسي في الإغفال ٢٦٤/٢.

(٥) ينظر قول الزجاجي في ارتشاف الضرب ٦٦٨/٢، والجنى الداني ص١٤٥.

(٦) مع أن كلام المبرد في المقتضب (٢٨١/١) وكلام الزجاجي في الإيضاح في علل النحو (ص ٩٧) موافق لقول سيبويه.

(٧) ينظر: شرح ابن الناظم ص ٤٥٩، والجنى الداني ص ١٤٥، والتصريح ٣٢٠/٢.

(٨) شرح الكافية ٣٠١/١، ٣٠٢.

بالسكون؛ لأن حذف الياء إنما كان بسبب وجود التنوين، فكيف صح أن يكون عوضًا عنها ولم تحذف إلا بعد وجوده؟، وإنما يكون الشيء عوضًا عن الشيء بعد ثبوت حذفه لغيره، فوجب أن يقال: إنه عوض عن الإعلال؛ لأن الإعلال ثابت قبل مجيء التنوين، فلما جاء التنوين بعد ثبوت الإعلال اجتمع ساكنان، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين".

وقال في الإيضاح(١): "والذي يدل على أن التنوين عوض عن إعلال الياء لا تنوين الصرف: إطباقهم في تصغير (أعلى) على (هو أُعَيْلَ منك) وشبهه، وقد ثبت أن التصغير في (أفعل) غير مضر في منع الصرف؛ بدليل إجماعهم على: هذا (أُفَيْضِلُ منك) غير منصرف، وقد ثبت أن حرف العلة في (أفعل) في حكم الموجود".

وضعَّف ابن الحاجب ما احتج به أنصار سيبويه، فقال(٢): "ونُقِلَ عن سيبويه أن أصله: جواريُ بغير تنوين، حذفت الياء لعلتي الضم مع الاستثقال لحرف العلة، ثم عُوِّضَ عن الياء التنوينُ. وهو ضعيف يستلزم الوجه الضعيف في الجر(٣)؛ لأنه يلزم ان يقدر بجواريَ كالمنصوب، فلا وجه لتغييره كالمنصوب".

ثم ضعَّف حجة المبرد-مع أنه اختار رأيه-، فقال(٤): "ونقل عن أبي العباس أن أصله: جواريْ، فأُعلَّ بإسكان الياء، ثم عوض التنوين عن الإعلال، فالتقى ساكنان، فحذفت الياء، والتنوين تنوين العوض. وهو أضعف".

وقال في الأمالي(٥): "قال سيبويه-رحمه الله-: جَوَارٍ في الرفع والجر ممتنع من الصرف، والتنوين فيه تنوين العوض خلافًا لبعضهم...، ثم التنوين تنوين عوض عنده. فقيل: عوض عن الياء المحذوفة. والأَوْلَى أن يقال: عن إعلال الياء

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١/١٠٥.

(٢) السابق: ١/١٠٤.

(٣) يعني ما ذكره قبل ذلك من أن لغة بعض العرب في جَرِّ جَوَارٍ ونحوه: مررت بجواريَ، وأن هذا اختيار أبي زيد والكسائي، وحكم عليها بأنها لغة ضعيفة. الإيضاح في شرح المفصل ١/١٠٣، ١٠٤.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ١/١٠٤.

(٥) أمالي ابن الحاجب ٢/٤٨٣-٤٨٥.

بالسكون، وهو قول الفارسي[١]؛ لأن حذف الياء إنما كان بسبب وجود التنوين، فكيف يصح أن يكون عوضًا عنها، ولم يحذف إلا بعد وجودها؟، وإنما يكون الشيء عوضًا عن الشيء بعد ثبوت حذفه لغيره، فوجب أن يقال: إنه عوض عن الإعلال؛ لأن الإعلال ثابت قبل مجيء التنوين، فلما جاء التنوين بعد ثبوت الإعلال اجتمع ساكنان، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين".

وفي موضع آخر من الأمالي زعم ابن الحاجب أن مذهب سيبويه أن التنوين عوض عن حركة الياء[٢].

ففي هذه النصوص يتضح أن ابن الحاجب اختار رأي المبرد والزجاج، وأدلته التي ذكرها هي:

- أن حذف الياء إنما كان بسبب وجود التنوين، وهو ليس عوضًا عنها؛ إذ لم يحذف إلا بعد وجودها، وإنما يكون الشيء عوضًا عن الشيء بعد ثبوت حذفه لغيره.
- أن الإعلال ثابت قبل مجيء التنوين، فلما جاء التنوين بعد ثبوت الإعلال اجتمع ساكنان، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، فالتنوين عوض من حركة الياء.
- **ثانيًا: على عكس ما سبق** اختار ابن الحاجب في شرح الوافية رأي سيبويه والجمهور القائل بأن التنوين في (جَوَارٍ) ونحوه عوض من الياء المحذوفة، فقال بعد أن ذكر مذهب سيبويه والمبرد[٣]: "ومذهب سيبويه هو الصحيح؛ لأن الياء مرادة؛ بدليل بقاء كسر ما قبلها، ولو كان كسَلَامٍ لكان معربا كسَلَامٍ، وهو فاسد، ولأنا قاطعون بمنع صرفه، نحو: أعلَى وأحلَى وبابه، وأصله: أَعْلَيٌ، تحركت الياء، وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفًا، فاجتمع ساكنان: الألف والتنوين، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، ثم نُظِرَ، فوجد فيه ما يمنع الصرف، فوجب حذف التنوين، فرجعت الألف لذهاب الموجب لحذفها، ولو كان ما ذكروه مستقيمًا لوجب أن يقال: أعلًى بالتنوين؛ لأنه خرج بالإعلال عن صيغة (أفعل)، كما

(١) مع أن قول الفارسي موافق لسيبويه كما سبق في أول المسألة، وينظر-أيضًا-: الإغفال ٢٥٨/٢، والإيضاح العضدي ص ٤٨٥، والمسائل البصريات ٨٧٦/٢.

(٢) ينظر: أمالي ابن الحاجب ٥٩٧/٢.

(٣) شرح الوافية نظم الكافية ص ١٤٦.

خرج (جَوَارٍ) عن صيغة مَسَاجِدَ، فلما اعتُبِرَ المحذوف في (أعلَى) في منع الصرف وجب أن يُعْتَبَرَ المحذوف في جَوَارٍ".

في هذا النص يتضح أن ابن الحاجب يختار رأي سيبويه والجمهور، ويحتج له بما يأتي:

- أن (جَوَارٍ) ونحوه على صيغة منتهى الجموع وإنْ حُذفت الياء من آخره؛ لأن المحذوف لعلة كالثابت، فوجب الحكم بمنع الصرف فيه، وإلا انخرمت القاعدة المعلومة في باب منع الصرف.
- قياس (جوارٍ) على (أَعْلَى) ونحوه في أنه لو صح أن التعويض في (جوارٍ) ونحوه عن حركة الياء لكان التعويض عن حركة الألف في موسى ونحوه أولى؛ لأنها لا تظهر بحال؛ لأن حاجة المتعذر إلى التعويض أشد من حاجة المتعسر، واللازم منتفٍ، فالملزوم كذلك(١).

وهاتان الحجتان ذكرهما الجمهور(٢)، ومما احتج به الجمهور -أيضًا- ولم يذكره ابن الحاجب: أن الإعلال مقدم على منع الصرف، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، ثم وُجدت صيغة منتهى الجموع حاصلةً تقديرًا، فحُذف تنوين الصرف، ثم جاء التنوين عوضًا عن الياء(٣).

وكون الإعلال مقدما على منع الصرف ذكره ابن الحاجب في الأمالي تعضيدًا لما رآه هناك من أن التنوين عوض عن حركة الياء، لا عن حذفها كما ذهب إليه آخِرًا(٤).

وأما السؤال الذي ذكره ابن الحاجب في مذهبه الأول، واعترض به هناك على مذهب سيبويه والجمهور، وهو: كيف صح أن يكون التنوين عوضًا عن الياء ولم تُحذف إلا بعد وجوده؟، فقد أجاب السيرافي عن مثله بأن "تقدير هذا أن أصل جوارٍ: جوارِيٌ؛ لأن الأصل في الأسماء الصرف، ثم استثقلوا الضمة على الياء في

---

(١) وذكر ابن الحاجب هاتين الحجتين في الأمالي أيضا ٢/٥٩٨، ٥٩٩.

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي ١/١٦٤، وشرح ابن الناظم ص ٤٦٠، وشرح الأشموني ٢/٥٢٠، والتصريح ٢/٣٢٠.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٤/٧٥، وشرح الكافية للرضي ١/١٦٥.

(٤) ينظر: أمالي ابن الحاجب ٢/٤٨٥.

الرفعِ، والكسرةَ عليها في الجر، فأسكنوها، فاجتمع ساكنان: الياء والتنوين، فحذفوا الياء لاجتماع الساكنين، ثم حذفوا التنوين لمنع هذا البناء الصرفَ؛ لأن الياء منونة وإن أتت محذوفة، ثم عوضوا من الياء المحذوفة تنوينا غير تنوين الصرف"(١).

تعقيب: بعد عرض هذه النصوص لابن الحاجب يتضح أن بينها تعارضًا، فقد اختار في بعض كتبه قول المبرد والزجاج، وهو أن التنوين في (جوارٍ) ونحوه عوض عن حركة الياء، لا عن الياء المحذوفة، واختار في بعضها رأي سيبويه والجمهور القائل بأن التنوين عوض عن الياء المحذوفة.

ويترجح للبحث أن الرأي الثاني الذي اختاره ابن الحاجب في شرح الوافية– أعني رأي سيبويه والجمهور–هو الرأي الذي استقر عليه أخيرًا، وانتهى إليه، والدليل على هذا ما يأتي:

١- أن الغالب على مذهب ابن الحاجب موافقة مذهب الجمهور.

٢- أنه اختاره في شرح الوافية، وهو آخر مؤلفاته النحوية.

٣- احتجاج ابن الحاجب بأن المحذوف لعلة كالثابت، وأنه لو كان التعويض في (جوارٍ) ونحوه عن حركة الياء لكان التعويض عن حركة الألف في موسى ونحوه أولى؛ لأنها لا تظهر بحال.

****

٢. تقدير متعلَّق الظرف والمجرور

الظرفُ والمجرور لا بدَّ لهما مما يتعلَّقان به، فإن كان هذا المتعلَّقُ مقدَّرًا فقد اختلف النحويون فيه، ولهم فيه ثلاثة أقوال(٢):

القول الأول: للجمهور، وهو أن متعلق الظرف والمجرور فعل تقديره: استقرَّ أو كانَ.

---

(١) شرح كتاب سيبويه ٤/٧٥، ٧٦.

(٢) ينظر في هذه المسألة: الكتاب ٢/٨٧، والأصول ١/٦٣، والإنصاف ص ٢٠٢، واللمع ص ٣٢، والمفصل ص ٤٩، والتبيين للعكبري ص ٢٤٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٩٠، وشرح الكافية الشافية ١/٣٤٩، وشرح ابن الناظم ص ٧٩، وشرح الرضي على الكافية ١/٢٤٥، والتذييل والتكميل ٤/٨، وارتشاف الضرب ٣/١١٢١، وتوضيح المقاصد ١/٤٧٩، وأوضح المسالك ١/٢٠١، ومغني اللبيب ص ٥٨٣، وشرح ابن عقيل ١/٢١١، والمساعد ١/٢٣٦، والمقاصد الشافية ٣/١٢، والتصريح ١/٢٠٦، والهمع ١/٣٢١.

القول الثاني: للأخفش وابن السراج والفارسي وابن جني، وهو أن متعلق الظرف مفرد، وهو اسم فاعل تقديره: كائنٌ أو مستقرٌّ، وتبعهم الزمخشري، وابن مالك، وأبو حيان وابن هشام، ونسبه الأنباري إلى بعض البصريين، وقال أبو حيان(١): "وأومأ إليه سيبويه".

القول الثالث: لابن عصفور، وهو التخيير بين أن يكون متعلق الظرف جملة وبين أن يكون مفردًا، وهو ظاهر كلام ابن مالك في الألفية.

رأيا ابن الحاجب: اختلفت كلمة ابن الحاجب في هذه المسألة، وكان له فيها رأيان متعارضان على النحو الآتي:

- **أولا:** ذهب في الكافية وشرحها إلى أن الخبر إذا كان ظرفًا فإنه متعلق بجملة، فقال في الكافية(٢): "وما وقع ظرفًا أنه مُقَدَّرٌ بجملة".

وقال في شرح الكافية(٣): "قوله: وما وقع ظرفًا. أي: في مثل قولك: زيدٌ في الدار. قوله: فالأكثر أنه مقدر بجملة. نظرًا إلى أنه متعلق، وأصل التعلُّق للأفعال، وقيل: يتعلق بمفرد نظرًا إلى أنه خبر، وأصل الخبر الإفراد. والصحيح الأول؛ لقولهم: جاءني الذي في الدار؛ إذ معناه هاهنا كمعناه في غيره، ولا خلاف في أنه متعلق هاهنا بجملة، فيجب تعلقه في محل الاختلاف بجملة".

ففي هذين النصين تناول ابن الحاجب مسألة تعلق الظرف، وذكر أن فيها قولين: أولهما: أن متعلق الظرف جملة، واستدل على قوله بأن الأصل التعلق للأفعال. وثانيهما: أن متعلق الظرف بمفرد. ثم صحَّح القول الأول.

- **ثانيًا:** أجاز في شرح الكافية في باب إعمال المصدر أن يكون الظرف متعلقًا بجملة أو بمفرد، فقال(٤): "فإن كان مما التزم فيه حذف الفعل، وصار المصدر بدلًا عنه، فالأكثر أن المصدر عامل، لا من جهة كونه مصدرًا، ولكن من جهة كونه بدلًا من الفعل، وهو كما قالوا في

(١) ارتشاف الضرب ١١٢١/٣.
(٢) الكافية ص ١٦.
(٣) شرح الكافية ٣٦٢/١.
(٤) شرح الكافية ٨٢٩/٢.

مثل قولهم: زيد في الدار أبوه، فـ(أبوه) مرتفع بالظرف، لا من جهة كونه ظرفًا، ولكن من جهة قيامه مقام (استقرَّ) أو (مستقرٌّ)".

فمع أن ابن الحاجب ذكر في هذا النص أن الظرف قام مقام الفعل، إلا أنه عندما قدر متعلَّقَ هذا الظرف قدَّره بـ(استقرَّ) أو (مستقرٌّ)، فيحتمل كلامه أنه يذهب إلى التخيير بين أن يكون المتعلق جملةً أو مفردًا، ويحتمل كلامه أنه يحكي القولين عن النحويين أنهما اختلفوا في تقدير متعلق الظرف أيكون جملة أم مفردًا؟، وهذا هو الأقرب، والله أعلم.

ويؤيد ذلك أنه في كتبه كلها اختار تقدير متعلق الظرف جملة كما في النص الأول، وقال-أيضًا-في الإيضاح[1]: "والأكثر على أنّ المتعلّق المحذوف في الظرف فعلٌ كما أَخْتَارُهُ، وتقديره: استقرّ فيها؛ لأنّ أصل التعلّق للأفعال، فإذا وجب التقدير فالأصل أقرب...، وزعم قوم أنّ المتعلّق اسم تقديره (مستقرٌّ)؛ لأنّه خبر مبتدأ، والأصل فيه أن يكون مفردًا، فكان أولى، والذي يضعِّفُه الاتفاق على صحة دخول الفاء في مثل: كلُّ رجلٍ في الدار فلهُ درهمٌ، والوقوف فيها في مثل: كلُّ رجل عالمٌ فله درهمٌ".

فاختياره واضح في هذا النص وهو أن متعلق الظرف جملة، بل ضعَّف القول الآخر القائل بأنه مفرد، ولم يتعرض للقول الثالث وهو التخيير.

وقال-أيضًا-في الأمالي[2]: "فالأكثر أنه مقدر بجملة، كقولك: زيد في الدار، وزيدٌ أمامَك. ومنهم من يقول: هو من قبيل المفردات، فيقدر المتعلق مفردًا. وإنما قَدَّرَ أولئك الجملةَ لأن المتعلق أصله أن يكون فعلا؛ لأن ما يُقَدَّرُ متعلَّقًا لا بد فيه من معنى الفعل. وإنما كان كذلك لأنه في المعنى ظرف له، والظروف إنما تكون محلًّا للأفعال. وإذا كان محتاجًا إلى متعلق فتقدير الأصل أولى. ومَنْ قال: متعلِّقٌ بمفرد. نظر إلى أنه خبر مبتدأ، وخبر المبتدأ أصله أن يكون مفردًا، فقُدِّرَ مفردًا لذلك. والأول أولى من وجهين: أحدهما: أن وقوعه خبرًا عارِضٌ، ووقوعه متعلَّقًا أصلٌ، فكان اعتبار الأصل أولى. والثاني: أنه قد ثبت جواز دخول الفاء في

(١) الإيضاح في شرح المفصل ص ١٦٤، ١٦٥.

(٢) أمالي ابن الحاجب ٥٧٨/٢.

مثل: كل رجل في الدار فله درهم، فلولا أن المتعلق مقدر بفعل لم يجز دخول الفاء؛ للاتفاق على أنه لو صرح بالاسم متعلقًا لما صَحَّ دخول الفاء، فلأنْ يكون ذلك في التقدير أولى...، وإذا ثبت تقدير الفعل في مثل هذه المسألة ثبت في جميع الباب؛ لأن المعنى في الجميع واحد".

وقال في شرح الوافية[1]: "والأكثر على أن التقدير: استقرَّ في الدار، فعلى هذا يكون الخبر في التقدير جملةً في الأصل، وقال قوم: التقدير: مُسْتَقِرٌّ في الدار، فيكون الخبر مفردًا. والصحيح الأول".

تعقيب: بعد عرض هذه النصوص لابن الحاجب يتضح أن بينها تعارضًا، فقد اختار في أغلب كتبه أن متعلَّقَ الظرف والمجرور فعلٌ، وقدَّره في موضع واحد اسمَ فاعلٍ، ولكن يترجح للبحث أن الرأي المعتمد لابن الحاجب هو رأي الجمهور، وهو تقدير المتعلق فعلًا، والدليل على هذا ما يأتي:

١- أنه اختار هذا الرأي صريحًا في كتبه جميعًا، وضعَّفَ القولَ الآخر، ولم يقل بالقول الآخر إلا في موضع واحد من شرح الكافية، حيث قدَّرَ متعلَّق الظرف بـ(استقرَّ) أو (مستقرٌّ)، وكأنه يجيز الوجهين.

٢- أن تقدير المتعلق فعلًا هو قول الجمهور، وهو الراجح في المسألة، والغالب على مذهب ابن الحاجب موافقة الجمهور.

٣- أنه صحَّحه في شرح الوافية، وهو آخر مؤلفاته النحوية.

٤- ما حكاه عنه السيوطي عن ابن الحاجب، حيث قال[2]: "ورجَّحَ ابنُ الحاجب... تقدير الفعل؛ لأنه الأصل في العمل ولِتَعَيُّنِهِ في الصلة". فلعله يعني بهذا رجوع ابن الحاجب عن رأيه الآخر.

****

٣. الخلاف في حرف التعريف

ذهب سيبويه إلى أن حرف التعريف هو اللام وحدها، وهو أحد قولي المبرد في المسألة، وبه قال السيرافي وابن جني والزمخشري، وذهب الخليل إلى أن أداة

(١) شرح الوافية ص ١٧٨.

(٢) همع الهوامع ١/٣٢١.

التعريف الألف واللام معًا، وليست واحدة منهما منفصلة من الأخرى، وأنها بمنزلة (قَدْ) و(أنْ)، وبه قال الزجاج والفارسي[١].

آراء ابن الحاجب: اختلفت كلمة ابن الحاجب في هذه المسألة، وكان له فيها ثلاثة آراء على النحو الآتي:

- **أولا:** اختار في الكافية وشرحها أن حرف التعريف هو الألف واللام معا، فقال في شرح الكافية[٢]: "وجميع الباب–أعني باب ما لا ينصرف–إذا دخلته الألف واللام أو الإضافة ... ينجرُّ بالكسرة".

وقال–أيضا–[٣]: "وما عرف بالألف واللام قد يكون تعريف جنس ...، وقد يكون تعريف عهد".

وذكر مثله في مواضع أخرى من الكتاب نفسه[٤].

وفي الأمالي ذكر قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنْثَى﴾[٥]، ثم قال[٦]: "يجوز أن يكون: وليس الذكر مثل هذه الأنثى، فتكون الألف واللام في (الأنثى) للمعهود السابق، وتكون الألف واللام في (الذكر) للمعهود الذهني".

وذكر قوله تعالى: ﴿جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الأَبْوَابُ﴾[٧]، ثم قال[٨]: "فإن قيل: إن الألف واللام قامت مقام الضمير كان–أيضا–مثل قولك: مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجهُ، ولو كانت الألف واللام تقوم مقام الضمير لم يكن ضعيفًا. ولا يحسن أن

---

(١) ينظر في هذه المسألة: الكتاب ٣/٣٢٤، ٤/١٤٧، ٢٢٦، والمقتضب ١/٢٢١، ٢/٩٢، ومعاني القرآن وإعرابه ١/١٥٣، وشرح الكتاب للسيرافي ٤/٨٢، ٥/١٦، والإيضاح العضدي ص ٧١، والإغفال ١/٢٩٧، والتعليقة ٤/٢١٦، والمنصف ١/٦٥، والخصائص ١/٢٩١، وسر صناعة الإعراب ١/٣٣٢، والمفصل ص ٣٣٢، وشرحه لابن يعيش ١/٢٤، ٩/١٧، وتسهيل الفوائد ص ٢٠٣، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٢٥٣، وشرح الكافية الشافية ١/١٦٣، وتوجيه اللمع ص ٣١٧، وشرح الكافية للرضي ١/٢٩، والتذييل والتكميل ٣/٢١٧، والجنى الداني ص ١٣٨، ١٩٢، والتصريح ١/١٧٩، والأشموني ١/٨٢، والهمع ١/٢٥٦.

(٢) شرح الكافية ١/٣٢١.

(٣) السابق: ٢/٧٨٧.

(٤) ينظر: السابق: ١/٢٨٩، ٢٩٥، ٣٢١.

(٥) من الآية ٣٦ من سورة آل عمران.

(٦) أمالي ابن الحاجب ١/٢١٦.

(٧) الآية ٥٠ من سورة ص.

(٨) أمالي ابن الحاجب ١/٢٢٢، ٢٢٣.

يقال: لو كانت الألف واللام عوضًا عن الضمير لجاز: مررت بامرأة حسنةٍ وجهِها، كما جاز: مررتُ بامرأةٍ حسنةِ الوجهِ؛ لأنا نقول به على مذهب سيبويه، وإنما يقول هذا من يرى امتناع المسألة".

وقال-أيضا-(١): "قياس الألفاظ التي تستعمل مرادًا بها لفظها أن تستعمل على لفظها الأصلي، فإن كانت بغير ألف ولام استعملت كذلك، وإن كانت بألف ولام استعملت كذلك، إلا أن تكون نكرة، فلا بُعْدَ في إدخال الألف واللام عليها، كقولك في (جاءني رجلٌ): الرجل مرفوع بالفاعلية، وإن كنت لا تعني ههنا إلا اللفظ...وأما إدخال الألف واللام عليه فليس بالقياس...إلخ".

وذكر مثله في مواضع أخرى من الكتاب نفسه(٢).

- **ثانيًا:** اختار عكس الرأي السابق، فذهب في الكافية إلى أن اللام وحدها هي المعرِّفَة، فقال في خواص الاسم(٣): "ومن خواصِّهِ: دخول اللام".

وقال في آخر باب ما لا ينصرف(٤): "وجميع الباب باللام أو الإضافة ينجر بالكسرة".

وقال في تعديد المعارف(٥): "وما عرف باللام".

وذكر مثل ذلك في مواضع كثيرة من شرح الكافية(٦).

وقال في الأمالي في الكلام على (الآن)(٧): "وهذه اللام التي فيه ليست للتعريف؛ لأن لام التعريف يجوز إثباتها للتعريف، وحذفها عند التنكير كقولك للرجل: رجلٌ، وهذه ليست كذلك. ولأنها لو كانت للتعريف لوجب إعرابه؛ إذ ليس في اللغة كلمة تلزمه لام إلا وهو معرب. فإن زعم زاعم أنه معرب، وإنما انتصب لكونه ظرفا. رد بقولهم: من الآنَ، فإن مفتوح مع دخول حرف الجر عليه باتفاق، فوجب أن تكون هذه اللام زائدة لبنية الكلمة لا للتعريف؛ إذ بطل كونها للتعريف".

---

(١) السابق: ١/٣١٧، ٣١٨.

(٢) ينظر: السابق: ١/٣٨٩، ٣٩٠، ٤١٨.

(٣) الكافية ص ١١.

(٤) السابق: ص ١٤.

(٥) السابق: ص ٣٧.

(٦) ينظر: شرح الكافية: ١/٢٣٠، ٢٨٧، ٤٢٤، ٤٢٥، ٢/٦٢٧، ٦٣٣، ٦٣٤، ٧٢٠، ٩٣٠.

(٧) أمالي ابن الحاجب ٢/٧٦٧.

وقال في شرح الوافية في الكلام على خصائص الاسم[١]: "فمنها: لام التعريف؛ لأن الفعل حكمٌ لا يقبل التعريف".

- **ثالثًا: أجاز كلا الرأيين في شرح المفصل**، فقد ذكر قولَ الخليل وقول سيبويه، وأدلة كل رأي بالتفصيل، ثم أجازهما، فقال[٢]: "وقد اختُلفَ في لفظها، فقيل: هي وحدها للتعريف، والهمزة همزة وصل مجتلبة للنطق بالساكن، وهو مذهب سيبويه، واستُدِلَّ له بأنها همزة وصل، فوجب أن يُحكم بأن الحرف هو اللام قياسًا على ما تلحقه همزة الوصل من نحو: اضرب واعلم. وقيل: إنها مع الهمزة للتعريف، وهو مذهب الخليل، وأصلها: (أل) كـ(هَلْ) و(بَلْ)، واستُدِلَّ له بأن حروف المعاني ليس فيها ما وُضِعَ على حرف مفرد ساكن، فوجب أن يُحمل على ما ثبت دون ما لم يثبت، وإذا عورض بما تقدم قال: خففت الهمزة بطرحها في الوصل؛ لكثرة الاستعمال، وإذا عورض الأولون بما ذُكِرَ للخليل أجابوا بأنها لو كانت أصلية لم يجز تخفيفها لذلك، كما لم يجز تخفيف (أَمْ) و(أَنْ) وأشباههما، ولو جاز تخفيفها لكان على الوجه المعروف في تخفيف الهمزة لا بالطرح، ولما جاءت كذلك دَلَّ على أنها ليست أصلية. وكلا القولين سائغ".

بل إنه كان يعبِّر في الموضع الواحد من الأمالي بما يوافق مذهب سيبويه أحيانًا، وبما يوافق مذهب الخليل أحيانًا أخرى، كقوله مثلا[٣]: "على أنه لو كانت فيه علتان لكان التعريف باللام أو الإضافة يُخرجه عن حكم ما لا ينصرف إلى دخول لفظ الجر إجماعًا، فكان الاحتراز منه لذلك. ولذلك وجب أن يذكر -أيضًا- حكم ما فيه علتان إذا دخلته الألف واللام أو الإضافة أنه ينجز بالكسرة".

وذكر مثله في مواضع كثيرة من الكتاب نفسه[٤].

تعقيب: بعد هذا العرض لنصوص ابن الحاجب في هذه المسألة يتضح ما يأتي:

(١ شرح الوافية ص ١٢٦، وينظر -أيضًا-: ص ٣٠٦.

(٢ الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٦٤.

(٣ أمالي ابن الحاجب ٢/٥٤٤.

(٤ ينظر: أمالي ابن الحاجب ٢/٥٨٩، ٧١٩، ٥٨٩، ٥٩٠، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٤٢، ٧٥١، وغيرها.

١- أن في كلامه تعارضًا في تحديد حرف التعريف، حيث وافق سيبويه في بعض كتبه في أن حرف التعريف هو اللام وحدها، ووافق الخليل في بعضها الآخر في أن حرف التعريف هو "أل" بكمالها.
٢- أنه كان يتردد بين الرأيين في الكتاب الواحد، كما وقع في شرح الكافية، وفي الأمالي.
٣- أنه في شرح المفصل أجاز كلا الرأيين، وعبَّرَ في مواضع مختلفة من الأمالي بما يُفهم منه إجازته كليهما.
٤- أنه يغلب على الظن أن الرأي الأول-وهو أن حرف التعريف هو اللام وحدها-هو الذي انتهى إليه ابن الحاجب في هذه المسألة، بدليل أنه اختاره في شرح الوافية، وهو آخر مؤلفاته النحوية؛ فإنه لم يستعمل فيه إلا تعبير التعريف باللام، ولم يعبِّر بالألف واللام.

****

٤. حصر الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل في (أعلم) و(أرى)

أجمع النحويون على تعدية (أعلم) و(أرى) إلى ثلاثة مفاعيل، ثم اختلفوا في غيرها على أقوال كثيرة، فزاد عليهما سيبويه (نبَّأَ)، وذكر ابن هشام أن سيبويه زاد (أَنْبَأَ)-أيضًا-، واقتصر المازني على ما ورد عن العرب، وهو (أَعْلَمَ) و(أَرَى)، وزاد الفارسي والجرجاني (نَبَّأَ) و(أَنْبَأَ)، وزاد الفراء عليهما (أَخْبَرَ) و(خَبَّرَ)، وزاد الكوفيون عليهما (حَدَّثَ)، وأجاز الأخفش تعدية أفعال القلوب كلها بالهمزة قياسًا على (أَعْلَمَ) و(أَرَى)، فيقال: (أَظَنَّ)، و(أَحْسَبَ)، وأجاز بعض النحويين تعدية (رأى) الحُلُمِيَّةِ إلى ثلاثةٍ، واختاره ابن مالك، وزاد ابن هشام اللخمي (عَرَّفَ) و(أَشْعَرَ) المنقولين من (عَرَفَ)، و(شَعَرَ) المتعديين إلى اثنين، وحُكِيَ عن عبد القاهر زيادة (أَعْطَيْتُ) و(أَكْسَيْتُ)، وزاد الحريري وابن معطٍ (عَلَّمَ)[1].

(١) ينظر في هذه المسألة: الكتاب ٤١/١، ١٠/٤، والمقتضب ١٢١/٣، ٣٣٨/٤، والأصول ٢٨٥/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٨٥/١، والإيضاح العضدي ص ١٥٦، والخصائص ٢٧١/١، واللمع ص ٤٨، والمقتصد ٦٢٩/١، والنكت للأعلم ١٧٥/١، والمفصل ص ٢٥٨، والبديع في علم العربية ٤٥٤/١، وألفية ابن معط ص ٣٠، وتوجيه اللمع ص ١٨٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٥/٧، وشرح التسهيل لابن مالك ١٠٠/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٦٩/٢، وشرح ابن الناظم ص ١٥٥، وشرح الرضي ٩٦٦/٢، ٩٧٤، وارتشاف الضرب=

رأيا ابن الحاجب: اختلفت كلمة ابن الحاجب في هذه المسألة، وكان له فيها رأيان متعارضان على النحو الآتي:

- **أولا:** ذكر في الكافية سبعة أفعال تنصب ثلاثة مفاعيل، فقال(١): "والمتعدي يكون إلى واحد كـ(ضَرَبَ)، وإلى اثنين كـ(أعطى) و(عَلِمَ)، وإلى ثلاثة كـ(أَعْلَمَ) و(أرى) و(أَنْبَأَ) و(نَبَّأَ) و(خَبَّرَ) و(أَخْبَرَ) و(حَدَّثَ)، وهذه مفعولها الأول كمفعولي (أعطيتُ)، والثاني والثالث كمفعولي (عَلِمْتُ).

وقال في الأمالي(٢): "(حَدَّثْتُ) وأخواتها التي تتعدى إلى مفعول واحد، ثم تتعدى إلى ثلاثة على ما ذكره النحويون، تارة يُلْفَظُ بالثلاث المفاعيل إذا قُصد تفصيل ذلك، وتارة يؤتى بلفظ دالٍّ على المفعولين، فيستغنى به، ومثله قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾(٣) فإن (أخبارها) هاهنا قائم مقام المفعولين؛ لكون الخبر يتضمن في المعنى ما ذُكر من التفصيل...، وذهب بعضهم إلى أن هذه (تُحَدِّثُ) مستثناة من قاعدة ما ذُكِرَ، وتتعدى إلى مفعول واحد. وليس بصحيح، وفي القرآن مثله، وهو قوله: ﴿مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا﴾(٤)، فإن (هذا) قائم مقام المفعولين، كأنه قال: مَنْ أَنْبَأَكَ النَّبَأَ؟".

فيتضح من هذا أنه يُدْرِجُ في هذا الباب (حَدَّثَ) وأخواتها، واستدل بأمرين:

١- أنه تارة يُلفظ بالمفاعيل الثلاثة إذا أريد التفصيل، وتارة يُذكر لفظٌ يَسُدُّ مَسَدَّ المفعولين: الثاني والثالث.

٢- ورود (أَنْبَأَ) في القرآن الكريم وقد سَدَّ اسم الإشارة مَسَدَّ المفعولين: الثاني والثالث.

=٢١٣٣/٤، والتذييل والتكميل ١٦٢/٦، وتوضيح المقاصد ٥٧٣/١، وتخليص الشواهد ص ٤٦٧، والمساعد ٣٨٠/١، وشرح ابن عقيل ٦٦/٢، وتمهيد القواعد ١٥٥٤/٣، والمقاصد الشافية ٥٢٥/٢، والتصريح ٣٨٦/١، وشرح الأشموني ١٦٥/١، والهمع ٥٠٧/١.

(١) الكافية ص ٤٧.

(٢) أمالي ابن الحاجب ٧٨٦/٢، ٧٨٧.

(٣) الآية ٤ من سورة الزلزلة.

(٤) الآية ٣ من سورة التحريم.

وذكر غيره حجتين أخريين في حمل (حَدَّثَ) ونحوه على (أَعْلَمَ) و(أَرَى)[١]:

١- أن النبأ إخبار، والإخبار إعلام، فأجري مُجرى (أعلمتُ) في التعدي، وضُمِّنَ معناه.

٢- أن هذه الأفعال التي فيها معنى الخبر يكون المفعول الثالث لها خبرًا عن المفعول الثاني، ولا يجوز ذكر أحدهما دون الآخر.

وقد استشهد المجيزون للقياس في هذا الباب بعدة شواهد لم يذكرها ابن الحاجب في كتبه، منها قول الشاعر:

خُبِّرْتُ سَوْدَاءَ الغَمِيم مَرِيضَةً فَأَقْبَلْتُ منْ أَهْلي بمِصْرَ أَعُودُهَا[٢]

واستشهد ابن مالك على إلحاق (رأى) الحلمية بقوله-تعالى-: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ﴾[٣].

- **ثانيًا:** اقتصر ابن الحاجب في شرح الكافية على (أَعْلَمَ) و(أَرَى)، ورأى أن بقية الأفعال ليست متعديةً في الحقيقة إلى الثاني والثالث، فقال[٤]: "وهذان الفعلان متعديان إلى ثلاثة من غير إشكال، وقد أجاز الأخفش: أَظْنَنْتُ، وأَحْسَبْتُ، وأَخَلْتُ، وأَزْعَمْتُ، فحُكمُها عند القائلين بها حكم (أَعْلَمَ) و(أَرَى). وأما (أَنْبَأَ) و(نَبَّأَ) و(أَخْبَرَ) و(خَبَّرَ) و(حَدَّثَ) فقد ذكرها النحويون في باب التعدي إلى ثلاثة، وهي في التحقيق متعدية إلى واحد، لكنها لَمَّا استلزمت معنى الإعلام أُجريتْ مُجراه؛ لأن الإخبار المستقيم إنما يكون عن عِلْمٍ أو ظَنٍّ. والتحقيق: أن (أَنْبَأَ) يتعلق بمُنْبِئٍ لا بِنَبَأٍ؛ لأن الفعل نفس النبأ، ولا يتعلق بنفسه، ألا ترى أنك إذا قلت: أَنْبَأْتُهُ نَبَأً، أو أَخْبَرْتُهُ خَبَرًا، أو حَدَّثْتُهُ حَدِيثًا؛ كان منصوبًا على المصدر، فإذا ذكرتَ خصوصية ذلك النبأ أو الخبر قلت: زيدًا قائمًا، أو عَمْرًا منطلقًا؛ لم يخرج عن كونه مصدرًا، كما إذا قلت:

---

(١) ينظر: الإيضاح العضدي ص ١٥٦، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١/١٧٥، والبديع ١/٤٥٥، وتوجيه اللمع ص ١٨٣، ١٨٤، والتذييل والتكميل ٦/١٦٧.

(٢) البيت من الطويل للعَوَّامِ بن عقبة، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/١٠١، وشرح ابن الناظم ص ١٥٦، والتذييل والتكميل ٦/١٦٥، وتخليص الشواهد ص ٤٦٧، والمساعد ١/٣٨٣، وشرح ابن عقيل ٢/٧١.

(٣) من الآية ٤٣ من سورة الأنفال.

(٤) شرح الكافية ٢/٨٩٧، ٨٩٨.

قَعَدَ القُرْفُصَاءَ، فكان مصدرًا مثلَه في: قَعَدْتُ قعودًا، بخلاف (أَعْلَمَ)، فإن المفعول الثاني والثالث ليسا نفس الإعلام ولا العلم، بل متعلق العلم".

ففي هذا النص اقتصر ابن الحاجب على (أَعْلَمَ) و(أَرَى)، ثم ناقش مَنْ عدَّى غيرهما من الأفعال، وذهب إلى أن التحقيق أنها متعدية إلى واحد، لكنها لما استلزمت معنى الإعلام أُجريت مُجراه؛ لأن الإخبار المستقيم إنما يكون عن علم أو ظن.

وقال في الإيضاح عما تعدى إلى ثلاثة[١]: "وهو فعلان بالاتفاق: (أَعْلَمْتُ) و(أَرَيْتُ) كما ذَكَرَ، وبقية أفعال القلوب مختلف فيها، فالصحيح أنها لا تجري هذا المجرى".

ثم ذكر حججه على هذا، ومنها: "أن التعدي بإلحاق الهمزة ليس بقياس فيما كان متعديًا إلى واحد، فكيف في المتعدي إلى اثنين؟، ولا سيما إذا كان بابه ألفاظًا محصورةً، وغاية ما مع القائل بذلك: إلحاقه بـ(أَعْلَمْتُ) و(أَرَيْتُ). وليس بالجيد، فإن الإلحاق في اللغة إنما يكون بعد علم القاعدة بالاستقراء فيما كثر استعماله، وهذا مما قَلَّ استعماله"[٢].

ثم ذكر ابن الحاجب شبهةَ مَنْ تَوَسَّعَ في هذا الباب، وهي "أن الثاني والثالث بالنسبة إلى (أَنْبَأْتُ) و(أَخْبَرْتُ) كالثاني والثالث بالنسبة إلى (أَعْلَمْتُ)؛ لأنك تَجِدُ تَعَلُّقَ القبيلين بهما تعلقًا واحدًا"[٣].

ثم رَدَّ على هذه الشبهة بأن "الإعلام منقول عن (عَلِمْتُ)، و(عَلِمْتُ) الداخلُ على النَّسَبِ يتعلق باثنين، فإن عُدِّيَ بالهمزة صار متعديًا إلى ثلاثة، فوجب أن يكون متعلقًا بثلاثة، وأما المفعولان في باب (أَنْبَأْتُ) و(أَخْبَرْتُ) فهما نفس النبأ والخبر والحديث...، بخلاف قولك: أَعْلَمْتُ، فإنهما من متعلقاته، لا من هذه الجهة، والسر فيه: أن الإعلام يتعلق بمُصَيَّرٍ وبحديث هو مركب من جزأين، أي: صُيِّرَ عالِمًا بالإعلام، والجميع من متعلَّقاته، وليس شيء منها نوعًا له، فهو من متعلَّق

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٤٨/٢.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ٤٨/٢.

(٣) ينظر: السابق: نفسه.

العلم، لا نفس العلم ولا نوعه، وأما الإنباء والإخبار فيتعلق بالمخبَر، ولا يتعلق بالخبر هذا التعلقَ؛ لأنه نفس الخبر"[١].

ثم افترض أربعة أسئلة أخرى لأصحاب القول الآخر، وأجاب عنها بما يمنع أن تجرى هذه الأفعال مجرى (أَعْلَمَ) و(أَرَى)[٢].

وقال-أيضًا-في شرح الوافية[٣]: "وليس في المعاني ما تتوقف عَقلِيَّتُه على ثلاث متعلقات إلا (أَعْلَمْتُ) و(أَرَيْتُ)، وزاد الأخفش: أَظْنَنْتُ وأَحْسَبْتُ وأَخَلْتُ وأَزْعَمْتُ، وأما أَخْبَرَ وخَبَّرَ وأَنْبَأَ ونَبَّأَ وحَدَّثَ فقد أجريت مُجرى (أَعْلَمْتُ)؛ لموافقتها لها في أن ما عَلِمْتَهُ ففي النفس حديث عنه، وإن كان المفعولان في معنى المصدر؛ لأنه الحديث والنبأ والخبر، فليس هو في التحقيق متعلقًا، وإنما هو من معنى الفعل باعتبار خصوصه، ولا يخرج بذلك عن حقيقة المصدر، كالقرفصاء بالنسبة إلى (قَعَدَ)".

ففي هذه النصوص ذكر ابن الحاجب حججه في الاقتصار على (أَعْلَمَ) و(أَرَى)، وأهمها:

- أن المفعولين في باب (أَنْبَأَ) و(أَخْبَرَ) هما نفس النبأ والخبر والحديث، بخلاف (أَعْلَمَ)، فإنهما من متعلقات العلم.
- أن إلحاق هذه الأفعال بهذا الباب إنما يكون بعد علم القاعدة بالاستقراء فيما كثر استعماله، وهذا مما قَلَّ استعماله.

وهو متأثر في هذا بما ذكره أصحاب هذا الرأي، ومنهم المازني الذي اقتصر على (أَعْلَمَ) و(أَرَى)، ومنع أن يقال مثلا: أَظْنَنْتُ زيدًا عَمْرًا عاقلًا، لأن العرب استغنت عن ذلك بقولهم: جَعَلْتُهُ يَظُنُّهُ عاقلًا[٤].

ومن الحجج التي لم يذكرها ابن الحاجب[٥]:

- قلة الشواهد الواردة على تعدي هذه الأفعال إلى ثلاثة مفعولِينَ.

---

(١) ينظر: السابق: نفسه.

(٢) ينظر: السابق ٤٩/٢.

(٣) شرح الوافية ص ٣٦٠.

(٤) ينظر: الخصائص ٢٧١/١.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ١٦٣/٦، وارتشاف الضرب ٢١٣٣/٤، وتمهيد القواعد ١٥٥٦/٣.

- أن الأصل في (نبَّأَ) و(أَنْبَأَ) ونحوهما تعديتهما بحرف الجر، فإن سُمِعَ تَعَدِّيها صريحًا فعلى الاتساع أو التضمين.

تعقيب: بعد عرض هذه النصوص لابن الحاجب يتضح أن بينها تعارضًا، فقد ذهب أولا إلى أنه يجوز أن يقاس على (أَعْلَمَ) و(أَرَى) غيرهما مما ينصب ثلاثة مفاعيل، ولكنه ذهب ثانيًا إلى الاقتصار على هذين الفعلين.

ولكن يترجح للبحث أن الرأي الذي استقر عليه ابن الحاجب في هذه المسألة هو الرأي الأخير، وهو أن الذي يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل فعلان فقط، هما (أَعْلَمَ) و(أَرَى)، وأما غيرهما من الأفعال فلا يُقاس عليهما؛ وإنما ترجَّحَ هذا لما يأتي:

١- أن ابن الحاجب ذكر القول الأول مرسلًا غير معلَّلٍ، بينما علَّلَ قوله الثاني.

٢- أنه وافق الجمهور في اختياره هذا، والغالب على مذهبه النحوي موافقة الجمهور.

٣- أنه ساق حججًا قوية على هذا الرأي.

٤- أنه لم يذكر الشواهد التي استشهد المجيزون للقياس في هذا الباب، وهي قليلة على كل حال.

٥- أنه اختار هذا الرأي في شرح الوافية، وهي آخر مؤلفاته النحوية.

****

٥. حكم لغة (أكلوني البراغيث) في النعت السببي

لغة (أكلوني البراغيثُ) لغةٌ لبعض العرب، وهم طيِّئٌ وأزد شنوءة وبَلحارث بن كعب، كثيرةٌ في كلامهم وأشعارهم، وتجرى هذه اللغة في النعت السببي -أيضًا-، نحو: مررتُ برجلٍ حَسَنَيْنِ أبواه، ومررت بقومٍ قُرَشِيِّينَ آباؤُهم(١).

رأيا ابن الحاجب: اختلفت كلمة ابن الحاجب في هذه المسألة، وكان له فيها رأيان متعارضان على النحو الآتي:

---

(١) ينظر في هذه المسألة: الكتاب ٢/ ٤٠، ٤١، والأصول ١/٧١، ١٣٦، ١٧٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/١٥٤، ٢/٣٦٦، ٣٧٣، والإيضاح العضدي ص ٩٢، وشرح المفصل ٣/ ٨٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/١١٦، وشرح الكافية الشافية ٢/٥٨١، وشرح ابن الناظم ص ١٥٩، وارتشاف الضرب ٢/٧٣٩، ٣/١٠٨١، والتذييل والتكميل ٦/٢٠٦، والجنى الداني ص ١٧٠، وأوضح المسالك ٢/٩٨، ومغني اللبيب ص ٤٧٨، ٨٥٥، والمساعد ١/٣٩٣، وشرح ابن عقيل ٢/٧٩، والمقاصد الشافية ٢/٥٥٦، ٤/٦٢٠، وتمهيد القواعد ٤/١٥٩٧، وشرح الأشموني ١١٧٠، والتصريح ١/٤٠٣، وهمع الهوامع ١/٥١٣.

- **أولا:** في كلامه على إحدى مسائل الصفة المشبهة مَنَعَ جمع النعت السببي، فقال[١]: إذا رفعت الصفةُ الظاهرَ وجب أن تكون كالفعل في إفرادها وتأنيثها وامتناع تثنيتها وجمع المصحَّحِ. فأما جمع التكسير فأنت فيه بالخيار إذا كان مرفوعها جمعًا كقولك: جاءني رجلٌ قعودٌ غلمانُه، وقاعدٌ غلمانُهُ. ولا يجوز: قاعدون غلمانُه، وإنما امتنعوا من (قاعدون) لشبهه بـ(يَقْعُدُونَ) من حيث كان فيه صورة الضمير الذي في (يَقْعُدُونَ)، ولم يمتنعوا في (قُعُودٌ) لعدم هذا المانع فيه، فأجروه تارة مُجرى الفعل في الإفراد، وتارة مُجرى الأسماء في مطابقتها لمن هي له. فقوله تعالى: ﴿خَاشِعًا أَبْصَارُهُمْ﴾ و﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ﴾[٢] جاءا".

فيفيد قول ابن الحاجب: "ولا يجوز: قاعدون غلمانُه" أنه لا يجيز هذه اللغة في جمع المذكر السالم إذا وقع نعت سببيًّا.

ومثله في شرح الوافية، حيث قال[٣]: "فلذلك وجب أن يقول: مررت برجالٍ قاعدٍ غلمانُهم، ولا تقل: قاعدين".

- **ثانيًا:** في الكافية أجاز على ضعف جمع النعت السببي، فقال[٤]: "والثاني يتبعه في الخمس الأُوَلِ، وفي البواقي كالفعل، ومن ثَمَّ حَسُنَ: قام رجلٌ قاعدٌ غلمانُه، وضَعُفَ: قاعدون غلمانُه، ويجوز: قعودٌ غلمانُه".

وقال في شرح الكافية[٥]: "ومن جهة كونها كالفعل قيل: قاعِدٌ، فوُحِّدَ وإن كان فاعله جمعًا، كما تقول: قام رجلٌ قَعَدَ غلمانُه، وضَعُفَ: قاعدونَ غلمانُهُ، كما ضَعُفَ: يَقْعُدُونَ غلمانُهُ. وإنما جاز: قام رجلٌ قعودٌ غلمانُه؛ لمجيئه على صيغةٍ لم يشبه بها الفعلَ، بخلاف (قاعدون)، فإنه مشبه لقولك: يقعدون، فلم يلزم من امتناع (قاعدون) امتناع (قُعُودٌ)".

---

(١) أمالي ابن الحاجب ٥٦٩/٢، ٥٧٠.

(٢) من الآية ٧ من سورة القمر، وقد قرأ ابن كثير وَنَافِعٌ وَعَاصِمٌ وَابْنُ عَامر: ﴿خُشَّعًا﴾ على الجمع، وَقَرَأَ أبو عَمْرٍو وَحَمْزَةُ والكسائيُ وخلفٌ: ﴿خَاشِعًا﴾ على الإفراد. ينظر: السبعة لابن مجاهد ص ٦١٧، ٦١٨، والتيسير ص ٢٠٥، والنشر ٣٨٠/٢.

(٣) شرح الوافية ص ٢٥٨.

(٤) الكافية ص٣٠.

(٥) شرح الكافية ٦٣٢/٢.

وهذا الذي منعه ابن الحاجب أولا لغة لبعض العرب، حكاها سيبويه عن الخليل في النعت السببي، فقال[١]: "فإن ثَنَّيْتَ أو جَمَعْتَ فإن الأحسن أن تقول: مررتُ برجلٍ قُرَشيانِ أبواه، ومررتُ برجلٍ كَهْلُونَ أصحابُه؛ تجعله اسمًا بمنزلة قولك: مررتُ برجلٍ خَزٍّ صُفَّتُهُ. وقال الخليل-رحمه الله-: من قال: أكلوني البراغيثُ؛ أَجرى هذا على أوله، فقال: مررت برجلٍ حَسنيْنِ أبواه، ومررتُ بقومٍ قُرَشيّينَ آباؤُهم".

وأما سيبويه فجعل الإفراد في هذا أجودَ من الجمع؛ لأنه جارٍ على الفعل، وجعل التكسير فيه أجود من الجمع السالم، فقال[٢]: "واعلم أن ما كان يُجمع بغير الواو والنون نحو: حَسَنٍ وحِسانٍ، فإن الأجود فيه أن تقول: مررتُ برجلٍ حِسانٍ قومُه، وما كان يُجمع بالواو والنون نحو: منطلِقٍ ومنطلِقِينَ، فإن الأجود فيه أن يُجعل بمنزلة الفعل المتقدم، فتقول: مررتُ برجلٍ منطلِقٍ قومُه".

وكذلك ابن السراج الذي منع هذا إلا في قول من قال: أكلوني البراغيث، فإنه يجوز على قياسه: مررت برجلٍ قائمَيْنِ أبواه[٣].

وذلك لأن الأول أكثر في استعمالهم كما ذكر هو وغيره[٤].

فربما كان ابن الحاجب يقصد أن هذا ممنوع عند جميع العرب إلا في لغة من قال: أكلوني البراغيثُ، لكن كان ينبغي أن يُبَيِّنَ هذا.

والذي ذكره ابن الحاجب في الكافية وشرحها أفضل مما ذكره في الأمالي وشرح الوافية، وهو أن هذه اللغة ضعيفة لا ممنوعة مطلقًا؛ لأن هذه لغة قوم بأعيانهم كما ذكر العلماء، ولكنها ضعيفة عند غيرهم من العرب.

وقد قال ابن مالك في توثيق هذه اللغة[٥]: "وأما أن يُحمل جميع ما ورد من ذلك على أن الألف والواو والنون فيه ضمائر فغير صحيح؛ لأن أئمة هذا العلم

---

(١) الكتاب ٤١/٢.

(٢) الكتاب ٤٣/٢، وينظر: شرح السيرافي ٣٧١/٢.

(٣) ينظر: الأصول ١٣٦/١.

(٤) ينظر: الإيضاح العضدي ص ٩٢، والبديع ٥١٠/١، وشرح ابن الناظم ص ٣٥٢، وارتشاف الضرب ٥٥٢/٢، ٢٣٥٣/٥، والتذييل والتكميل ٢٢٥/١، ٢٩/١١، ٣٩، والتصريح ١١١/٢، ١١٢.

(٥) شرح التسهيل ١١٧/٢.

متفقون على أن ذلك لغة لقوم من العرب مخصوصين، فوجب تصديقهم في ذلك كما نصدقهم في غيره".

وقال ابن يعيش[١]: "وهي لغةٌ فاشيةٌ لبعض العرب، كثيرةٌ في كلام العرب وأشعارهم".

وقال أبو حيان[٢]: "وقال السهيلي: ألفيت في كتب الحديث المروية الصحاح ما يدل على كثرة هذه اللغة وجودتها".

وقال أبو حيان-أيضًا-[٣]: "وهذه اللغة عند جمهور النحويين ضعيفة، وقد ذكرنا أنها لغة طيئ، وهي لغة أزد شنوءة، فلا تكون ضعيفة".

يعني أنها ليست ضعيفة عندهم.

على أن قول ابن الحاجب: "وضَعُفَ: قاعدون غلمانُه، كما ضَعُفَ: يقعدون غلمانُه"-غير مُسَلَّمٍ له، فإن بينهما فرقًا كبيرًا، ولا يجوز أن يُسَوِّيَ بينهما في الضعف، وعلة ذلك ذكرها الرضي في قوله[٤]: "لكنَّ ضَعْفَ (قاعدون غلمانُه) أقلُّ من ضعفِ (يَقْعُدُونَ غلمانُهُ)؛ لأن الألف والواو في الفعل فاعلٌ في الأغلب الأكثر...، بخلاف الألف والواو في مُثَّنَى الاسم ومجموعِهِ، فإنهما حرفان وُضِعَا علامتين للمثنى والمجموع".

تعقيب: بعد عرض هذه النصوص لابن الحاجب يتضح أن بينها تعارضًا، فقد حكم بمنع لغة (أكلوني البراغيثُ) في النعت السببي في أكثر هذه النصوص، ولكنه أجازه على ضعف في الكافية وشرحها.

ويترجح للبحث أن الرأي الذي انتهى إليه ابن الحاجب هو الرأي الأول القائل فيه بالمنع، وذلك لأنه ذهب إليه في أكثر كتبه، ومنها شرح الوافية، وهو آخر مؤلفاته النحوية.

ولكن تبقى الإشارة إلى أمرين هنا:

---

(١) شرح المفصل ٨٧/٣.

(٢) التذييل والتكميل ٢٠٨/٦.

(٣) السابق: ٢٠٧/٦.

(٤) شرح الكافية للرضي ٩٩٤/١.

- **الأول:** أن هذه لغة لبعض العرب، مشهورة عندهم، فصيحة بينهم، كثيرة في كلامهم وأشعارهم، ولكنها ليست مشهورةً ولا فصيحةً عند غيرهم.
- **والثاني:** أن في مَنْعِ ابن الحاجب نحوَ: (جاءني رجلٌ قاعدون غلمانُهُ) إشكالًا، ويمكن توجيه ذلك بأحد أمرين:

أ- أنه ربما كان ابن الحاجب يقصد أن هذا ممنوع عند جميع العرب إلا في لغة من قال: أكلوني البراغيث، لكن كان ينبغي أن يبين هذا، لا أن يطلق عبارته.

ب- أن ابن الحاجب ذهب أولًا إلى عدم جواز ذلك في العربية، ثم عدل عن رأيه هذا إلى أنها لغة لبعض العرب، ولكنها ضعيفة، وليست مشهورة، ويدل على ذلك أنه ضعف هذا في شرح الوافية، وهي من آخر ما صنَّف ابن الحاجب، فيغلب أن هذا هو ما استقر عليه رأيه آخرًا.

****

٦. إعراب الاسم الواقع بعد (إذا) الشرطية

اختلف النحويون في إعراب الاسم الواقع بعد (إذا) الشرطية على قولين، فذهب سيبويه والجمهور إلى أنه معمول لفعل مقدر دَلَّ عليه ما بعده؛ لأنها للشرط، والشرط يطلب الفعل، وذهب الأخفش والكوفيون إلى أن الاسم الواقع بعد (إذا) الشرطية يجوز رفعه على الابتداء، ونُسب إلى الجرمي، واختاره ابن مالك، واحتجّوا بأنَّ طلب (إذا) للفعل ليس كطلب (إن) الشرطية(١).

رأيا ابن الحاجب: اختلفت كلمة ابن الحاجب في هذه المسألة، وكان له فيها رأيان متعارضان، بل إن كلمته اختلفت في الكتاب الواحد، على النحو الآتي:

(١) ينظر في هذه المسألة: الكتاب ٨٢/١، ١٠٦، والمقتضب ٧٤/٢، والانتصار لابن ولاد ص ٦٥، وشرح الكتاب للسيرافي ٤٢٨/١، والخصائص ١٠٥/١، ٣٨٠/٢، والنكت للأعلم ٢١٧/١، ٢٤٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٤/١، ٩٦/٤، والتسهيل ص ٩٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٢١٠/٢، وشرح الكافية الشافية ٩٤٣/٢، وشرح ابن الناظم ص ٢٨٢، والتذييل والتكميل ٣١٦/٧، وارتشاف الضرب ١٤١١/٣، والجنى الداني ص ٣٦٨، وأوضح المسالك ١٢٧/٣، وشرح ابن عقيل ٨٦/٢، ٦١/٣، والمساعد ٥٠٧/١، وتمهيد القواعد ١٩٣٧/٤، والمقاصد الشافية ٩٠/٤، والتصريح ٧٠٠/١، وهمع الهوامع ١٣٣/٢.

- **أولا:** اختار مذهب سيبويه في الكافية[١]، فقال: "وفيها معنى الشرط، فلذلك اختير بعدها الفعل".

وفي الإيضاح زعم أن سيبويه أجاز الأمرين، ثم اختار أنه فاعل بفعل محذوف، فقال[٢]: "ومذهب سيبويه في (أزيدٌ خَرَجَ)؟ جواز الأمرين، وهو الصحيح، وعنه في (إذا) الشرطية جواز الأمرين-أيضًا-...، والمختار أنه فاعل في الجميع".

وقال فيه-أيضًا-[٣]: "ولم تضف (إذا) إلا إلى الجملة الفعلية؛ لما فيها من معنى الشرط، وأما (إذ) فأضيفت إلى كلتا الجملتين؛ لأنه لا شرط فيها، فإن وقع بعد (إذا) اسم مرفوع أو منصوب قدر معمولًا لفعل؛ ليُوَفِّرَ عليها ما تقتضيه من الفعل، كقوله تعالى: ﴿**إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ**﴾[٤]، تقديره: إذا انشقت السماء".

ووافق سيبويه في موضع من الأمالي، فقال[٥]: "فإن قيل: فقد قالوا: إذا زيدٌ يقومُ، ولم يستقبحوه. فالجواب: أن ذلك غير لازم؛ لأن المذهب المعمول عليه أن (إذا) لا يقع بعدها إلا الفعل، فـ(زيد) فاعل، وليس بمبتدأ، و(يقوم): مفسِّر للفعل المحذوف، حتى لو جُعل موضعه اسمٌ لم يجز، فلا يَرِدُ على هذه القاعدة أصلًا؛ لأنه واجب أن يكون فعلًا، وواجب أن يكون الاسم قبله فاعلًا لأمر مناسب، وهو اقتضاؤها الفعلَ، وتفسير المحذوف بفعل بعد الاسم. فإن قيل: فقد قيل: إن (زيدٌ) بعد (إذا) مبتدأ، وما بعده خبر، فكيف استقام ذلك على هذا المذهب، ولم يستقم: إذ زيدٌ قامَ؟. قلت: لا ألتزم توجيه المذاهب الرديئة".

وقال في شرح الوافية فيما يُختار فيه النصب من باب الاشتغال[٦]: "وبعد (إذا) و(حيث)؛ لما فيهما من معنى الشرط، فكان تقدير الفعل أولى".

ففي هذا النصوص نصر ابن الحاجب مذهب سيبويه، ووصف مذهب الأخفش بالمذهب الرديء، ولم يُوَجِّهْهُ.

---

(١) الكافية ص ٣٧.

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١٤١/١.

(٣) ينظر: السابق ٤٨٩/١.

(٤) الآية الأولى من سورة الانشقاق.

(٥) أمالي ابن الحاجب ٢٩٣/١.

(٦) شرح الوافية ص ٢٠٧.

والحجج التي ساقها ابن الحاجب هي الحجج التي أوردها الجمهور في هذه المسألة، وهي:

١- أن (إذا) للشرط، والشرط يطلب الجملة الفعلية.

٢- أن تقدير الفعل هنا يوفِّر لـ(إذا) ما تطلبه، وهو الفعل.

٣- أن الفعل المحذوف بعد (إذا) مفسَّرٌ بالفعل الواقع بعد الاسم.

- **ثانيًا:** خلافًا لِمَا تقدم، وفي موضع آخر من الإيضاح قوَّى ابن الحاجب مذهب الأخفش، فقال[١]: "وقد أجاز بعض النحويين أن تكون جملةً اسميةً مبتدأً وخبرًا، واستدل على ذلك باتفاقهم على جواز: إذا زيدٌ ضربتَه ضربتُه، ولو كان الفعل لازمًا لم يجز الرفع، كما لا يجوز: إنْ زيدٌ ضربتَه ضربتُه؛ إذ لا يُرفع الاسم إلا بالابتداء والخبر، فدلَّ الاستدلال على صحة وقوع المبتدأ بعدها، وهو استدلال قوي".

وذكر مثله في شرح الكافية، فقال في باب الاشتغال فيما يُختار فيه النصب[٢]: "وكان يلزم مَنْ مذهبُه أن (إذا) الشرطية لا تدخل إلا على الفعل لفظًا أو تقديرًا كـ(إن) الشرطية=أن يكون في هذا الباب واجبًا معها النصبُ؛ لوجوب تقدير الفعل، وإذا وجب تقدير الفعل وجب النصب، كما في "إن" الشرطية، فتجويزُهم الرفعَ مع (إذا) الشرطية دليلٌ عليهم في أنه لا يلزم دخولها على الفعل".

وقال-أيضًا-[٣]: "ومن يلتزم ألا يقع بعدها إلا الفعل يلزم وجوب النصب في باب: زيدًا ضربته، إذا وقع بعدها، كما يلزم في (إنْ) ونحوها مما يلزم بعده الفعل".

وأما في الأمالي فكان كلامه صريحًا في تجويز المذهبين، حيث ذكر قول الشاعر:

ومِنْ فَعَلاتِي أنني أُحْسِنُ القِرَى ... إذا الليلةُ الشهباءُ أضْحَى جليدها[٤]

---

(١) ينظر: الإيضاح ٤٨٩/١، ٤٩٠.

(٢) شرح الكافية ٤٦٨/١.

(٣) السابق: ٧٧٤/٢.

(٤) البيت من الطويل، لعبد الواسع بن أسامة، ينظر: المفصل ص ٢٦٧، وشرحه لابن يعيش ١٠٣/٧، ١٠٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٤٢/١، والتذييل والتكميل ١٣٩/٤، والمساعد ٢٥٣/١، وهمع الهوامع ٣٦٨/١.

ثم قال[1]: "(إذا) هاهنا ظرف فيه معنى الشرط، و(الليلة الشهباء) تقدر على وجهين: أحدهما: مذهب سيبويه، وهو أنه مرفوع بفعل مقدر دلَّ عليه ما بعده، تقديره كتقدير: ﴿**إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ**﴾ تقديره: إذا انشقت السماء؛ لاقتضاء ما فيها من معنى الشرط للفعل، وتقديره في البيت: إذا أَضْحَى جليدُ الليلة الشهباء، أو إذا لُوبِسَت الليلةُ الشهباءُ، ثم فَسَّرَ الملابسةَ بقوله: أَضْحَى جليدُها ...، والوجه الثاني: قول الأخفش أن يكون مبتدأً، ما بعده من الفعل خبره، والتزموا الفعل خبرًا؛ تنبيهًا على اقتضاء (إذا) للشرط كما التزموا في خبر (أَنَّ) الواقعة بعد (لو) الفعلَ؛ لِمَا تقتضيه (لو) من ذلك، وعليه حُمِلَ قوله: ﴿**إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ**﴾، وكلا القولين سائغٌ. فالأولى تجويزهما من غير رَدٍّ لأحدهما، والذي يدل على تجويز الأمرين الإطباقُ في جواز الرفع في قوله:

إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بِلَالًا بلغته[2]

ولو كان تقدير الفعل واجبًا لم يجز الرفع بحال، إذ التقدير حينئذ: إذا بلغت، فيتعين النصب".

وفي موضع آخر من الأمالي قال ابن الحاجب[3]: "وكان مقتضى قول سيبويه ومن وافقه أن يجب فيها النصب؛ لأنه لا يقدِّرُ في مثل: ﴿**إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ**﴾ إلا الفعل، ولا يقدر المبتدأ، فكما وجب النصب في مثل: إنْ زيدًا ضربتَه ضربتُه، يجب النصب في مثل: إذا زيدًا ضربتَه ضربتُه؛ لأن المعنى المقتضي لِلُزُومِ النصب في (إن) الشرطية حاصل مثله في (إذا)، فجواز الرفع مما يُقَوِّي قولَ مخالفِه في وقوع المبتدأ بعدها".

---

(١) أمالي ابن الحاجب ٢٩٥/١: ٢٩٧.

(٢) هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وِصْلَيْكِ جَازِرُ

وهو لذي الرمّة في ديوانه ١٠٤٢/٢، وينظر: الكتاب ٨٢/١، والمقتضب ٧٤/٢، والانتصار ص ٦٦، ٦٨، وشرح كتاب سيبويه ٧٥/١، والتعليقة ١١٥/١، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٣٦/١، والخصائص ٣٨٠/٢، والنكت للأعلم ٢١٧/١، وتحصيل عين الذهب ص ١٠٣، والمفصل ص ٧١، وشرح المفصل ٣٠/٢، ٣١، ٩٦/٤، وارتشاف الضرب ١٤١٠/٣، ومغني اللبيب ص ٣٥٥.

(٣) في شرح قوله في الكافية: "ويختار النصب". أمالي ابن الحاجب ٥٠٤/٢.

وقد ذكر ابن جني وغيره شواهد كثيرة على مذهب الأخفش[١].

ويستنبط من كلام ابن الحاجب أنه يحتج بما يأتي:

١- اتفاقهم على جواز: إذا زيدٌ ضربتَه ضربتُه، ولو كان الفعل لازمًا لم يجز الرفع كما يلزم في (إنْ) ونحوها مما يلزم بعده الفعل.

٢- الإطباق على جواز الرفع في قول ذي الرمة: (إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى...البيت).

ومن الحجج التي لم يذكرها ابن الحاجب لجواز وقوع المبتدأ بعد (إذا):

١- أنها لما كانت غير عاملة في الفعل كـ(إنْ) جاز وقوع المبتدأ بعدها، ويكون معنى المجازاة يصح لها بالفعل الذي بعد المبتدأ، كما أن (لو) هي بالفعل أولى، وفيها معنى المجازاة، فإذا قلت: لو أنك جئتنا لأكرمناك، فـ(أَنَّكَ جِئْتَنَا) في موضع اسم مبتدأ، وجاز لأن الفعل الذي هو خبر (أنَّ) يصح لها معنى المجازاة[٢].

٢- أنَّ طلب (إذا) للفعل ليس كطلب (إنْ)، بل إن طلبها له كطلب ما هو بالفعل أَولي مما لا عمل له فيه، كهمزة الاستفهام، فكما لا تلزم فاعلية الاسم بعد الهمزة لا تلزم بعد (إذا)، ولذلك جاز أن يقال: إذا الرجلُ في المسجد فظُنَّ به خيرًا[٣].

تعقيب: بعد عرض هذه النصوص لابن الحاجب يتضح أن بينها تعارضًا، فقد اختار قول الجمهور في بعض المواضع من كتبه، واختار رأي الكوفيين والأخفش في بعضها الآخر.

ويترجح للبحث أن ابن الحاجب يجيز الوجهين في هذه المسألة، وذلك لما يأتي:

١- أن المواضع التي اختار فيها رأي الجمهور كثيرة، وكذلك المواضع التي اختار فيها رأي الأخفش والكوفيين.

---

(١) ينظر: الخصائص ١/١٠٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٢١٣، وشرح ابن الناظم ص ٢٨٢، والتذييل والتكميل ٧/٣١٦، والجنى الداني ص٣٦٩، ومغني اللبيب ص ١٢٧، والمساعد ١/٥٠٨، وتمهيد القواعد ٤/١٩٣٨، والمقاصد الشافية ٤/٩٥.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/٤٢٩.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٢١٣، والتذييل والتكميل ٧/٣١٨.

٢- أنه احتج لكلا المذهبين بحجج قوية لا يمكن إغفالها، وذكر عليهما أدلة وشواهد.

٣- أنه لا يمكن الاستناد إلى قوله الوارد في شرح الوافية: "فكان تقدير الفعل أولى" في ترجيح رأي الجمهور؛ لأن هذه العبارة تحتمل أن يكون مراده منها: أنه أرجح، مع جواز الوجه الآخر، وإن كان مرجوحًا، وهو أن يليها المبتدأ.

****

٧. مجيء (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان

اتفق النحويون على مجيء (مِنْ) لابتداء الغاية في المكان، ولكنهم اختلفوا في مجيئها لابتداء الغاية في الزمان على قولين، فذهب البصريون إلى أنها لا تأتي لابتداء الغاية في الزمان؛ لأنها في المكان نظير (مُذْ) في الزمان، وذهب الكوفيون والأخفش والزجاج إلى أنها تأتي لابتداء الغاية في الزمان، واحتجوا بشواهد كثيرة، وقد أوَّلها البصريون(١).

رأيا ابن الحاجب: اختلفت كلمة ابن الحاجب في هذه المسألة، وكان له فيها رأيان متعارضان على النحو الآتي:

- **أولا:** قال في موضعٍ من شرح الكافية(٢): "قوله: و(مذ) و(منذ) للزمان للابتداء في الماضي. كقولك: ما رأيته منذ سنة كذا، أي: ما رأيته من سنة كذا، أي: ابتداء ذلك من هذه السنة، فاستعمالها للابتداء في الزمان كاستعمال (مِنْ) في الابتداء في غير الزمان، نحو: خرجت من البصرة. فأما استعمال (مذ) و(منذ) في الزمان فمتفق عليه، وأما استعمال (مِنْ) في غير الزمان

(١) ينظر في هذه المسألة: الكتاب ٢٢٤/٤، ومعاني القرآن للأخفش ٣٦٥/١، والمقتضب ١٣٦/٤، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٧٨/٢، والأصول ٢١٢/٢، والجمل للزجاجي ص ١٣٩، وشرح الكتاب للسيرافي ٩٢/١، والإنصاف ص ٣١٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٤، ١٠/٨، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٨٨/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٣٠/٣، وشرح الكافية الشافية ٧٩٧/٢، وشرح ابن الناظم ص ٢٥٩، ورصف المباني ص ٣٢١، والتذييل والتكميل ١١٧/١١، وارتشاف الضرب ١٧١٨/٤، وتوضيح المقاصد ٧٤٩/٢، والجنى الدانى للمرادي ص ٣٠٨، ومغني اللبيب ص ٤١٩، والمقاصد الشافية ٥٨٨/٣، وتمهيد القواعد ٢٨٧٦/٦، والتصريح ٦٣٨/١، والهمع ٣٧٦/٢.

(٢) شرح الكافية ٩٥٩/٢.

خاصة فمختلف فيه، فالبصريون يخصصونه، والكوفيون يعممونه، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾(١)، فقد دخلت (مِنْ) على الزمان. وتأولها البصريون بمعنى: من تأسيس أول يوم. ولا حاجة إلى التأويل".

فعبارته الأخيرة صريحة في اختياره رأي الكوفيين والأخفش، كما أن تأويله "أي: ابتداء ذلك من هذه السنة" يؤيد هذا.

وكذا في الأمالي، فقد ذكر قول الله-ﷻ-: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ﴾(٢)، ثم قال(٣): "و(مِنْ) لابتداء الغاية. تقول: ما آمَنَ زَيْدٌ مِنْ يومِ كذا، لابتداء الغاية. فيكون نفيًا للإيمان الذي ابتداؤُه من يوم الجمعة، ولو قلت: ما آمن زيد يوم كذا، كان نفيًا للإيمان يوم الجمعة. وإذا أسقطت (من) في نحو: ما آمن من قبل، وما آمن قبل، لم يختلف المعنى، لأنه إذا كان مبتدأ فيه من قبل فقد حصل قَبْلُ، وإذا حصل قبل فقد ابتدئ به من قبل. ولا يلزم ذلك في نحو: يوم الجمعة وشبهه، إذ قد يكون حاصلًا فيه، وقد ابتدئ به من غيره".

فهو وإن أطلق القول بدلالتها على الغاية، إلا أن تمثيله بقوله: "ما آمَنَ زيدٌ مِنْ يوم كذا"، وجَعْلَه مجرورَ (مِنْ) زمانًا؛ يدل على اختياره رأي الكوفيين والأخفش.

والشاهد الذي ذكره ابن الحاجب وهو قوله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ هو أبرز شواهد الكوفيين والأخفش، كما استشهد بآية أخرى لم تتكرر كثيرًا عندهم، وهي قول الله-ﷻ-: ﴿لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ﴾، ولكنَّ للكوفيين والأخفش شواهدَ كثيرةً لم يوردها ابن الحاجب، منها قول الله-ﷻ-: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الجُمُعَةِ فَاسْعَوْا﴾(٤).

(١) من الآية ١٠٨ من سورة التوبة.
(٢) من الآية ١٥٨ من سورة الأنعام.
(٣) أمالي ابن الحاجب ٢٥٧/١.
(٤) من الآية ٩ من سورة الجمعة.

ومن السنة قوله-ﷺ-: "مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ؟"(١)، وقوله-ﷺ-لفاطمة-رضي الله عنها-: "هَذَا أَوَّلُ طَعَامٍ أَكَلَهُ أَبُوكِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ"(٢).

ومن الشعر قول زهير:

لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ ومِنْ دَهْرِ؟(٣)

وقول النابغة:

تُخيّرنَ مِنْ أَزْمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجَارُبِ(٤)

ولم تسلم هذه الشواهد من تأويل البصريين، فردوا رواية بعضها، وأوّلوا بعضها الآخر(٥)، ولكن ابن الحاجب يرى أنه لا حاجة إلى هذا التأويل، وكأنه يرى أنه لا وجه للتأويل مع كثرة هذه الشواهد من الكلام الفصيح، ولذا قال أبو حيان(٦): "وقد كثر ذلك في لسان العرب نثرها ونظمها كثرة تسوغ القياس، وتأويل البصريين لذلك مع كثرته ليس بشيء".

- **ثانيًا:** على عكس ما سبق فإن ابن الحاجب في موضع آخر من شرح الكافية اختار مذهب البصريين، فقال(٧): "فالابتداء يعرف بما يصلح له انتهاء، نحو قولك: سِرْتُ من البصرة؛ لأنه يصلح أن تقول: إلى بغداد".

وكذا في الإيضاح والأمالي، فقد تكلم عن مجيئها لابتداء الغاية دون أن يخصصها بمكان أو زمان، فقال في الإيضاح: "ثم قال: و(مِنْ) معناها ابتداء الغاية

(١) رواه البخاري في صحيحه ٣/٩٠، كتاب: الإجارة، باب: الإجارة إلى نصف النهار.

(٢) رواه أحمد عن أنسٍ في مسنده ٢٠/٤٤٠.

(٣) البيت من الكامل لزهير في ديوانه ص ٨٦، وينظر: شرح كتاب سيبويه ١/٩٢، والإنصاف ص ٣١٥، والمقاصد الشافية ٣/٥٨٩.

(٤) البيت من الطويل، للنابغة في ديوانه ص ٤٥، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/١٣٢، وشرح الكافية الشافية ٢/٧٩٧، وشرح ابن الناظم ص ٢٥٩، والتذييل والتكميل ١١/١١٨.

(٥) ينظر: الإنصاف ١/٣١٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٩٣، ٨/١٠، والتصريح ١/٦٣٨، وغيرها من مصادر المسألة.

(٦) التذييل والتكميل ١١/١٢٠، وينظر: ارتشاف الضرب ٣/١٧١٨.

(٧) شرح الكافية ٢/٩٤٠.

إلى آخره. قال الشيخ: وتعرفها بأن يصح معها (إلى) للانتهاء لفظًا أو تقديرًا، كقولك: سِرْتُ من البصرة إلى بغداد".

وقال في الأمالي[١]: "فـ(مِنْ) معناها ابتداء الغاية، كقولك: سِرْتُ من البصرة، ومعنى ابتداء الغاية أي: المحل الذي ابتُدِئَ فيه ذلك الفعل المعلقةُ هي به. والغاية هي الانتهاء، فقال: ابتداء الغاية. أي: ابتداء النهاية الذي وصل بالفعل إليها، وتعرفها بأنها التي تصلح قبالتها (إلى)، كقولك: سِرْتُ من البصرة إلى بغداد".

فإطلاقه القول بأن معناها ابتداء الغاية، مع اقتصاره في هذه المواضع من كتبه على التمثيل بقوله: سِرْتُ من البصرة إلى بغداد؛ يدل على اختياره رأي البصريين[٢]، حيث جعل مجرورها مكانًا، ولم يمثِّل بجرها للزمان.

وذكر مثله في شرح الوافية، وذكر المثال نفسه، فقال[٣]: "والتي لابتداء الغاية تعرف بأنها التي تصلح قبالتها (إلى)، كقولك: خَرَجْتُ من البصرة؛ لأنه يصلح أن تقول: إلى بغداد ونحوه".

ولكنه قال بعد ذلك[٤]: "والبصريون يخصُّون (مِنْ) بغير الزمان، فلا يجيزون: ما رأيته من يوم الجمعة، والكوفيون يجيزونه، كقوله: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾".

فلم يرجِّح أحد المذهبين في النص الأخير.

ولم يذكر ابن الحاجب حجة البصريين في هذه المسألة، وهي أن (مِنْ) في المكان نظير (مُذْ) في الزمان؛ ولا تستعمل إحداهما مكان الأخرى، فكما لا تدخل (مُذْ) على المكان باتفاق كذلك لا تدخل (مِنْ) على الزمان، قال سيبويه[٥]: "ولا تدخل واحدةٌ منهما على صاحبتها".

ولم يذكر البصريون حجةً سواها، وتكلَّفوا رد شواهد الكوفيين والأخفش في المسألة.

---

(١) أمالي ابن الحاجب ٣٥٧/١.

(٢) الإيضاح ١٣٥/٢، والأمالي ٣٥٧/١.

(٣) شرح الوافية ص ٣٨١.

(٤) السابق ص ٣٨٥.

(٥) الكتاب ٢٢٦/٤.

واللافت للنظر أن يكون تَرَدُّدُ ابن الحاجب بين المذهبين واقعًا في كتاب واحد، وقع هذا في شرح الكافية وفي شرح الوافية، لكن الحق أنه لم يفصِّل القول في الموضع الذي اعتمد فيه مذهب البصريين في الكتابين، ولم يذكر الخلاف في المسألة، بل ذكر أنها تأتي لابتداء الغاية، ثم إنه حين مَثَّلَ على هذا مثَّل بالمكان لا بالزمان.

تعقيب: بعد عرض هذه النصوص لابن الحاجب يتضح أن بينها تعارضًا، حيث اختار في بعض كتبه مذهب البصريين، وفي بعضها أجاز -أيضًا- قول الأخفش والكوفيين.

والذي يترجح للبحث في هذه المسألة أن ابن الحاجب يجيز كلا الرأيين؛ لما يأتي:

١- أنه اختار في أكثر كتبه رأي الكوفيين والأخفش، ونص على أنه لا حاجة إلى تأويل الشواهد التي استشهدوا بها، ولكنه اختار مذهب الجمهور في مواضع من كتبه، واقتصر عليه، ولم يذكر معه قول الكوفيين ومن وافقهم أصلًا.

٢- أنه ذكر الرأيين في شرح الوافية -وهي آخر مؤلفاته النحوية-، ولم يرجح أحدهما.

****

٨. جهة منع أسماء العدد على وزنَيْ (فُعَالَ) و(مَفْعَلَ) من الصرف

اختلف النحويون في جهة منع أسماء العدد المعدولة على وزنَيْ (فُعَالَ) و(مَفْعَلَ) على أربعة أقوال، أهمها قولان[(١)]:

١- قول الجمهور والزجاج، وهو أنها مُنعت من الصرف للعدل والصفة؛ لأن هذه الألفاظ لم تُستعمل إلا نكراتٍ.

(١) ومنها: قول آخر للزجاج، وهو أنه معدول في اللفظ عن اثنين اثنين، وفي المعنى عن تأنيثٍ، ومنها: قول الكوفيين والفارسي، وهو أنها مُنعت من الصرف للعدل والتعريف. وقد تردد كلام ابن الحاجب بين الرأيين: الأول والثاني؛ لذا اقتصرت عليهما في المتن.

٢- قول المبرد وابن السراج والزمخشري، وهو أنها مُنعت من الصرف للعدل في اللفظ والمعنى، ونسبه السيوطي للزجاج(١).

رأيا ابن الحاجب: اختلفت كلمة ابن الحاجب في هذه المسألة، وكان له فيها رأيان متعارضان على النحو الآتي:

- **أولًا:** ذهب في شرح الكافية إلى أن أسماء العدد المعدولة ممنوعة من الصرف للعدل في اللفظ والمعنى؛ موافقًا بذلك المبرد ومن تبعه، فقال(٢): "العدل معناه: أن يُعْدَلَ عن صيغة إلى صيغة أخرى، وذلك على ضربين: أحدهما: أن يتحقق بالنظر إليه في نفسه بدليلٍ عليه، والآخر: أن يكون غير متحقق، وإنما صِيرَ إليه لضرورة كونه وَقَعَ غير منصرف، فالأول منه: ثُلَاثُ ومَثْلَثُ. وبيان تحقيق العدل فيه: أن معنى ثُلَاثَ ومَثْلَثَ في قولك: جاء القوم ثُلَاثَ، وجاء القوم مَثْلَثَ: جاء القوم ثلاثةً ثلاثةً، فـ(ثلاثةً ثلاثةً) هو الأصل. وبيان أنه هو الأصل: أن أسماء العدد المستعملة هي من واحد إلى عشرة، وهو أحدها، والآخر أن معناه الحصر في تقسيم من هو له على الصيغة المشتقة هي منها. وأصل ذلك في كلام العرب: أن يكرر الاسم المراد تقسيم الأشياء عليه، فيقال: جاء القومُ رجلًا رجلًا، ورجلين رجلين، وجماعةً جماعةً، فلما ورد ثُلَاثُ غير مكرر عُلِمَ أنه فرع عن مكرر، وذلك المكرر إنما هو ثلاثة".

وقال-أيضًا-في شرح الوافية(٣): "فمن [العدل] التحقيقي: مَثْنَى وثُلَاثُ ورُبَاعُ وأُحَادُ وثُنَاءُ، وكذلك: مَوْحَدُ ومَثْنَى ومَثْلَثُ ومَرْبَعُ، بمعنى: واحد واحد، واثنين

(١) ينظر في هذه المسألة: الكتاب ٢٢٥/٣، ومعانى القرآن للفراء ١/ ٢٥٤، ومعاني القرآن للأخفش ٢٤٤/١، ٤٨٥، والمقتضب ٣٨٠/٣، ومعاني القرآن وإعرابه ٩/٢، ٢٦١/٤، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٤، والأصول ٨٣/٢، ٨٨، وإعراب القرآن للنحاس ٤٣٤/١، ٣٥٩/٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٩٢/٣، والإغفال ١٤٤/٢، والإيضاح العضدي ص ٢٣٥، والمسائل المنثورة ص ٢٩٠، والمقتصد ١٠٠٧/٢، والنكت ٨٢٧/٢، والكشاف ٤٦٧/١، ٥٩٥/٣، واللباب في علل البناء والإعراب ٥١٤/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٢٠/٢، وشرح الكافية الشافية ١٤٤٧/٣، وشرح ابن الناظم ص ٤٥٥، وشرح الكافية للرضي ١١٤/١، وارتشاف الضرب ٨٥٥/٢، ٨٧٤، والمساعد ٣٤/٣، والبرود الضافية ١٢٠/١، وتمهيد القواعد ٤٠٥٣/٨، وهمع الهوامع ٨٩/١.

(٢) شرح الكافية ٢٦٤/١، ٢٦٥.

(٣) شرح الوافية ص ١٣٩.

اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة...، فقد عُدِلَ بثُلَاثَ عن لفظ ثلاثة، وعن معناه الأصلي والعدد إلى معنى انقسام الجملة إلى هذه الصفة من الثلاثة ونحوها، وكذلك البواقي".

ويُلْحَظُ في هذا النص أن ابن الحاجب متأثرٌ بعبارة ابن السراج في الأصول؛ إذا إن عبارته تكاد تكون هي هي(١).

- **ثانيًا:** على عكس ما سبق اختار ابن الحاجب قول الجمهور، وهو أنها مُنعت من الصرف للعدل والصفة، فقال في موضع من شرح الكافية(٢): "... فلم يبق إلا العدل ووزن الفعل، فإنها تجامعهما من غير شريطة، ألا ترى أنك تقول: ثُلَاثُ وأُخَرُ وجُمَعُ، فتمنعه الصرف للعدل والصفة مع انتفاء العلمية".

ففي هذا النص شَبَّهَ أسماء العدد المعدولة بأُخَرَ وجُمَعَ في منع الصرف للعدل والصفة، وكذا فعل في الأمالي، حيث قال(٣): "ألا ترى أن نحو: مَثْنَى وثُلَاثَ ورُبَاعَ ممنوع من الصرف مع انتفاء العلمية، ونحو: أسود وأحمر ممنوع من الصرف مع انتفاء العلمية".

وفي موضع آخر من الأمالي جاء كلامه صريحًا في اختيار مذهب الجمهور، فقال(٤): "ولا خلاف أن معنى مَثْنَى: اثنين اثنين، وأن معنى اثنين اثنين وشبهه: ما تقدم ذكره. ولذلك اتفق النحويون أن مثنى وشبهه معدول عن لفظ اثنين اثنين، ولذلك امتنع من الصرف بانضمامه إلى الصفة".

ثم ذكر كلامًا طويلًا في رَدِّ الرأي الذي اختاره هو في شرحي الكافية والوافية، فقال(٥): "ومن النحويين من زعم أنه معدول من جهتين، وأن الوصفية لا أثر لها، إما للاستغناء عنها، وإما لأن الاسم ليس بصفة؛ لأن أسماء الأعداد ليست بصفات، وإن جَرَتْ في موضعٍ صفاتٍ فبتأويلٍ لا يوجب كون الصفة فيها معتبرة.

---

(١) ينظر: الأصول ٨٨/٢.

(٢) شرح الكافية ٣١٦/١.

(٣) أمالي ابن الحاجب ٥٣٣/٢.

(٤) السابق: ٧٢٤/٢.

(٥) السابق: ٧٢٤/٢، ٧٢٥.

ألا ترى أنك تقول: مررت بنسوةٍ أربعٍ، فتصرفه باتفاق؟، ولو كانت الصفة الطارئة على اسم العدد معتبرة لوجب منع صرفه، فقال على هذا: العدل من جهتين، وجعله بمثابة الجمع وألفي التأنيث في قيامها مقام علتين لتكرره في المعنى، فقال: عدل من وجهين: أحدهما: عن اثنين، باعتبار لفظه ومعناه. أما اللفظ فواضح، وأما المعنى فإفادته منفردًا لما أفاده اسمُ العدد مكررًا. وهذا الذي قاله وإن كان متضمنًا بالتقرير الذي ذكرناه فليس بمستقيم، لأن الصفة في أسماء العدد إنما لم تعتبر لأن شرط الاعتبار مفقود، وهو كونه موضوعًا صفةً في الأصل، وأسماء العدد ليست كذلك. وهذه الأسماء المعدولة وإن كانت معدولةً عن أسماء العدد فإنما عُدلت عن اسم العدد باعتبار وقوعه صفةً، لا باعتبار كونه عددًا. ألا ترى أنه لا يستعمل موضع العدد البتة وهو موضوع صفة في الأصل. فكما أن اثنين اثنين لا يكون إلا صفة فكذلك (مَثْنَى) وشبهه، وهو الوضع الأصلي له. فإن قيل: فينبغي ألا يصرف مثل قوله: اشْتَرِ الجوارِ أربعًا أربعًا؛ لأنه لا يستعمل إلا صفة، فليس بمستقيم؛ لأن هذا كان موضوعًا للعدد على التحقيق بهذا اللفظ، وإنما زِيدَ التكرار لمعنًى اقتضاه، بخلاف (مَثْنَى) وشبهه، فإنه موضوع في الأصل صفة. وإذا كان كذلك فلا حاجة إلى تكلف تقدير عدلٍ ثانٍ".

وأما في الإيضاح فظاهر كلامه اختيار رأي الجمهور، وإن كان في عبارته غموض وإبهام، فقد قال[1]: "والعدل على ضربين: ضَرْبٌ تُعْلَمُ عَدليَّتُهُ بالنظر في نفسه...، فمن الأول قولهم: أُحَادُ وثُنَاءُ وثُلَاثُ ورُبَاعُ، ومَوْحَدُ ومَثْنَى ومَثْلَثُ ومَرْبَعُ، فهذا تُعْلَمُ عَدليَّتُهُ؛ لأن الأصل في أسماء الأعداد الألفاظ المشهورة، وهي واحد، اثنان، ثلاثة، فكان قياس ذلك أن يقال: ثلاثة ثلاثة، فلما غيروا الصيغة كان عدلًا محققًا".

وإنما قلت هذا لأنه بعد كلامه السابق قال[2]: "وزعم قوم أن المانع في ذلك تكرير العدل؛ لأنه معدول في اللفظ عن اثنين، وفي المعنى عن اثنين اثنين".

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٩٥/١.

(٢) السابق: ٩٦/١.

ولم يذكر ابن الحاجب حجة مهمة في رد قول المبرد ومن وافقه، وقد ذكرها الفارسي من قبلُ، وهي أن العدل إنما يكون في اللفظ لا في المعنى(١).

وذكر ابن عصفور أن هذا القول فاسد؛ لأنه لم يثبت العدل في المعنى من العلل المانعة الصرف، وإنما ثبت من هذا الباب العدل في اللفظ(٢).

وذكر ابن الناظم أن مذهب المبرد ومن وافقه فاسد؛ لأن كل ممنوع من الصرف فلا بد أن يكون فيه فرعية في اللفظ، وفرعية في المعنى، ومن شرطها: أن تكون من غير جهة فرعية اللفظ، ليكمل بذلك الشبهُ بالفعل، ولا يتأتى ذلك في (أُحَادَ) إلا أن تكون فرعيته في اللفظ بعدله عن (واحد) المتضمن معنى التكرار، وفي المعنى بلزومه الوصفية، وكذا القول في أخواته(٣).

تعقيب: بعد عرض هذه النصوص لابن الحاجب يتضح أن بينها تعارضًا، فقد اختار في بعضها قول الجمهور، وهو أن الأسماء العدد المعدولة على وزنَيْ (فُعَالَ) و(مَفْعَلَ) مُنعت من الصرف للعدل والصفة، واختار في بعضها الآخر قول المبرد وابن السراج والزمخشري، وهو أنها مُنعت من الصرف للعدل في اللفظ والمعنى.

والذي يترجح للبحث أن الرأي الذي انتهى إليه ابن الحاجب هو قول الجمهور؛ وذلك لما يأتي:

١- أن الراجح في المسألة هو رأي الجمهور؛ والأغلب على مذهب ابن الحاجب موافقة الجمهور.

٢- أن هذا الرأي هو الذي ذهب إليه في الأمالي، وقد ألَّفه بعد شرحي المفصل والكافية، وإن كان قد اختار الرأي الآخر في شرح الوافية.

٣- أنه فصَّل القول في دعم رأي الجمهور، والاحتجاج له، وأسهب في ردِّ قول المبرد ومن وافقه.

****

(١) ينظر: الإيضاح العضدي ص ٢٣٤.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢/٢٢٠.

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم ص ٤٥٦.

المبحث الثاني: الآراء الصرفية المتعارضة

١. نون (خَنْدَرِيس) بين الأصالة والزيادة

اختلف الصرفيون في نون (خَنْدَرِيسٍ)[١]، فذهب الجمهور إلى أن نونها أصلية، وأن وزنه (فَعْلَلِيلٌ)؛ لعدم قيام الدليل على زيادتها، ولأن هذا الوزن ورد في غيره نحو: دَرْدَبيس وسَلْسَبيل، وذهب بعض الصرفيين إلى أن نونه زائدة–وحُكي عن الفراء–؛ لأن فَعْلَلِيلًا وزنٌ لم يثبت، فالأَولى أن يكون فَنْعَلِيلًا[٢].

رأيا ابن الحاجب: اختلفت كلمة ابن الحاجب في هذه المسألة، وكان له فيها رأيان متعارضان على النحو الآتي:

- **أولًا:** في شرح المفصل عدَّ خَنْدَرِيسًا رباعيًّا مزيدًا بحرفين، وجعل النون فيه زائدة، فقال[٣]: "وأمّا الخماسيُّ فخَنْدَرِيسٌ عنده فَعْلَلِيلٌ، وهو وزن لم يثبت، فالأولى أن يكون فَنْعَلِيلًا، ولذلك حُكم بمَنْجَنِيقٍ أن يكون فَنْعَلِيلًا".

وهو بهذا يخالف صاحب المفصل الذي ذكر أن خَنْدَرِيسًا من الخماسي الذي فيه زيادة واحدة، يعني أن وزنه فَعْلَلِيلٌ[٤].

ثم حكى ابن الحاجب قول الجمهور على أنه لبعض الناس، فقال[٥]: "وقال بعض الناس: النون أصلية؛ نظرًا إلى أنّه لم يثبت عنده زيادة النُّونِ في الرباعي

---

(١) الخَنْدَرِيسُ: الخمرُ، سُمِّيَتْ بذلك لِقِدَمِها، ومنه قيل: حِنْطَةٌ خَنْدَرِيسٌ للعتيقة. الصحاح: خدرس ٩٢٢/٣.

(٢) ينظر في هذه المسألة: الكتاب ٢٣٧/٤، ٣٠٣، والأصول في النحو ٢٢٢/٣، والمفصل ص ٢٤١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٣/٦، والممتع ص ١١٣، وشرح الشافية للرضي ٥٠/١، ٣٥٥/٢، وشرح الشافية لليزدي ٤٧/١، ٣٤٠، وشرح الشافية لركن الدين ٢٢٥/١، ٦٠٨/٢، ومجموعة الشافية ١٩٩/١، ٨٠/٢، والمناهل الصافية ٥٣/١، ١٣٦/٢.

والقول الثاني في هذه المسألة نسبه السَّرِيُّ الرَّفَّاءُ للفراء، فقال: "قال الفراء: حِنطةٌ خَنْدَرِيسٌ أي: قديمة، ونونه وياؤه زائدتان، والخَدْرَسَةُ: القِدَمُ، وهي فَنْعَلِيلٌ مثل عَنْتَرِيسٍ من العَتْرَسَةِ، وهي الشدة والصلابة، وعَنْقَفِيرٌ من العَقْفَرَةِ، وهي الدهاء والنَّكَارَةُ، وأما زَنْجَبِيلٌ وعَنْدَلِيبٌ فهو فَعْلَلِيلٌ، وليس في العربية فَنْعَلِيلٌ وفَعْلَلِيلٌ سوى هذه الكلمات". المُحَبُّ والمحبوب والمشموم والمشروب ٣٧/٤.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ٦٦٨/١.

(٤) ينظر: المفصل ص ٢٤١.

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ٦٦٩/١.

ثانيةً، فحَكَمَ على النّون بالأصالة، وهو الذي اختاره بأنّه خماسيٌّ، وأنّ زيادته واحدة، فوجب أن تكون نونه أصليةً".

وقال في الكلام على مَنْجَنِيقٍ[١]: "وحُكِمَ بزيادة النون لقولهم: مَجَانِيقُ، وحُكِمَ بأن الميم أصلية؛ لئلا يجمع بين زيادتين في أول الاسم، ولئلا يؤدي إلى مثال ليس في الأسماء، وفَنْعَلِيلٌ كخَنْدَرِيسٍ".

وقال-أيضًا-[٢]: "وللمزيد فيه خمسة أبنية: أمثلتها خَنْدَرِيسٌ وخُزَعْبِيلٌ ...إلخ".

وذكر ابن الحاجب حجتين لهذا القول، وهما:

١- أن فَعْلَلِيلًا وزنٌ لم يثبت، فحكموا بزيادة النون لئلا يؤدي إلى مثالٍ ليس في الأسماء.

٢- أنه إذا تُرُدِّدَ بين وزنين، أحدهما إن قدِّر أصلًا لم يكن مثله في أبنيتهم، والآخر إن قُدِّر زائدًا لم يكن-أيضًا-في أبنيتِهم كان جعلُه زائدًا أولى[٣].

- **ثانيًا:** على عكس ما سبق رأى ابن الحاجب في الشافية وشرحها أنَّ نون (خَنْدَرِيسٍ) أصليَّة، وأن وزنه (فَعْلَلِيلٌ)، فقال عن أبنية الخماسي المزيد فيه[٤]: "ولَمْ يجئ في الخُمَاسِيِّ إلَّا عَضْرَفُوطٌ، خُزَعْبِيلٌ، قِرْطَبُوسٌ، قَبَعْثَرًى، خَنْدَرِيسٌ عَلى الأَكْثَرِ".

وقال-أيضًا-عن مَنْجَنِينٍ[٥]"ولولا مَنْجَنِينٌ لكان فَعْلَلُولًا كعَضْرَفُوطٍ وخَنْدَرِيسٍ كمَنْجَنِينٍ".

ثم قال في شرح العبارة الأولى[٦]: "وقالَ: (خَنْدَرِيسٌ فِي الأَكْثَرِ) لأنَّ أكثرَ الناسِ يجعلون النونَ أصليَّةً، فوزنُه (فَعْلَلِيلٌ)، وقد حملَه بعضُهم على أنَّه (فَنْعَلِيلٌ)،

(١) السابق: ٦٩٩/١.

(٢) السابق: ٧٠٢/١.

(٣) ينظر: شرح الشافية ص ٤٣٣، والإيضاح في شرح المفصل ٦٦٩/١.

(٤) الشافية ص ٦١.

(٥) السابق: ص ٨٢. وينظر رد الرضي عليه في شرحه هذه العبارة في شرح الشافية ٣٥٥/٢.

(٦) شرح الشافية الشافية ص ٤٣٢.

فعلى ذلك يكونُ رباعيًّا، والنونُ والياءُ زائدتانِ. والمذهبُ الأوَّلُ؛ لأنَّه إذا تُرُدِّدَ بين حرفٍ أصليٍّ وزائدٍ فالأصلُ الأصليُّ".

ثم ذكر حجة أصحاب القول الأول التي سبق ذكرها، وهي أنه إذا تُرُدِّدَ بين وزنين؛ أحدُهما إن قُدِّرَ أصلًا لم يكن مثلُه في أبنيتِهم، والآخَرُ إن قُدِّرَ زائدًا لم يكن- أيضًا-في أبنيتِهم كان جعلُه زائدًا أولى.

ثم أجاب عنها بجوابين، فقال[1]: "ويُجَابُ عنه بجوابين؛ أحدُهما: أنَّ الترجيحَ إنَّما كانَ ثَمَّ لكثرةِ المزيدِ في ذلك البابِ، والخماسيُّ لم تكثر فيه الزيادةُ. والآخَرُ: أنَّه قد ثبتَ عَضْرَفُوطٌ، وليس بينهما إلا الواوُ والياءُ، وهما أخوان".

ولم أجد ما ذكره ابن الحاجب من احتجاج عند من سبقه من الصرفيين، وأما شُرَّاحُ الشافية فقد تأثروا به، فنقلوا ما ذكره هو مما أُورِدَ على مذهب الجمهور، وردودَه على هذا الاعتراض[2].

ولكنه في موضع آخر من شرح الشافية حكى القولين دون أن يرجح أحدهما، فتكلم عن منَجْنِيقٍ، واختلاف العلماء فيه، ووازَنَ بينه وبين سلسبيلٍ، فقال[3]: "والذي لا يَعْتَدُّ بسَلْسَبِيلٍ يقولُ: وزنُه فَعْفَلِيلٌ، فلا يَحْمِلُ (منْجَنِيقٌ) عليه. وإن أُوْرِدَ عليه (خَنْدَرِيسٌ) قال: هو (فَنْعَلِيلٌ). ويقوّيه بأنَّ كلَّ حرفٍ لَزِمَ من أصليَّتِه بناءٌ ليس في الأصولِ، ومن زيادتِه-أيضًا- ذلك؛ كان جعلُه زائدًا هو الوجهَ، فلذلك حُكِمَ في (خَنْدَرِيسٍ) أنَّه (فَنْعَلِيلٌ)، فيجيءُ (مَنْجَنِيقٌ) فَنْعَلِيلًا لذلك. فإذا أُثْبِتَ أنَّ سَلْسَبِيلًا (فَعْلَلِيلٌ) لا (فَعْفَلِيلٌ) ثَبَتَ ما قالَه الأكثرُ في أنَّ (مَنْجَنِيقٌ) (فَعْلَلِيلٌ)...، وأمَّا (خَنْدَرِيسٌ) فمن اعتدَّ بسَلْسَبِيلٍ قال: وزنُه (فَعْلَلِيلٌ)، ومن لم يعتدَّ به قال: (فَنْعَلِيلٌ)".

ثم قال ابن الحاجب[4]: "قولُه: وَخَنْدَرِيسٌ كَمَنْجَنِينٍ. يعني: في القولين المشهورين".

قال الجاربردي[5]: "وهما أن يكون على فَعْلَلِيلٍ وفَنْعَلِيلٍ لا فَعْلَنِيلٍ".

---

(١) السابق: ص ٤٣٣.

(٢) ينظر: السابق: ٥٠/١، وغيره من شروح الشافية السابق ذكرها.

(٣) شرح الشافية ص ٦٧٦، ٦٧٧.

(٤) السابق: ص ٦٧٧.

(٥) شرح الشافية للجاربردي ٨٠/٢.

تعقيب: بعد عرض هذه النصوص لابن الحاجب يتضح أن بينها تعارضًا، فاختار رأي الجمهور في بعضها، وهو أن نونه أصلية، واختار في بعضها الآخر قول بعض الصرفيين، وهو أن نونه زائدة.

والذي يترجح للبحث أن الرأي الذي استقر عليه ابن الحاجب هو قول الجمهور، وذلك لما يأتي:

١- أن قول الجمهور هو الأرجح في المسألة، والأغلب على مذهب ابن الحاجب موافقة الجمهور.

٢- أن الحجج التي ذكرها في الشافية وشرحها لتأييد رأي الجمهور وردِّ رأي الفراء حجج قوية.

٣- أنه رَدَّ أدلة أصحاب القول الآخر بالتفصيل.

****

٢. أصلُ المصدر (تَفْعِلَة)

ذكر الصرفيون أن مصدر (فَعَّلَ) يأتي على (تَفْعِيلٍ)، نحو: كلَّمتُه تكليمًا، وعلى (تَفْعِلَةٍ)؛ نحو: كرَّمتُه تَكْرِمَةً، فإن كان معتلَّ اللام لَزِمَ (تَفْعَلَةً) ليس غير؛ لئلا يجتمع في آخره ياءان قبلهما كسرة، نحو: عَزَّيْتُهُ تَعْزِيَةً، وسَلَّيْتُهُ تَسْلِيَةً، ولكنهم اختلفوا، فذهب سيبويه والجمهور إلى أن تفعيلًا أصل لتَفْعِلَةٍ، ولكنْ حُذفت ياء التفعيل، وعُوِّضَ عنها التاء، وذهب بعض العلماء إلى أن تفعيلًا ليس أصلا لتَفْعِلَةٍ(١).

رأيا ابن الحاجب: اختلفت كلمة ابن الحاجب في هذه المسألة، وكان له فيها رأيان متعارضان على النحو الآتي:

---

(١) ينظر في هذه المسألة: الكتاب ٨٣/٤، والأصول ١٣٢/٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٥٩/٤، والتعليقة ١٤٢/٤، ١٠٤/٥، والخصائص ٦٩/٢، ٣٠٢، والمنصف ١٩٤/٢، وأمالي ابن الشجري ٣٦/٣، والبديع في علم العربية ٤٥٧/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٨/٦، وشرح الكافية الشافية ٢٢٣٨/٤، وشرح الشافية للرضي ١٦٤/١، وشرح الشافية لركن الدين ٢٩٧/١، وشرح الشافية لليزدي ١٠٥/١، ومجموعة الشافية ٢٩٣/١، وشرح ابن عقيل ١٢٨/٣، وتمهيد القواعد ٣٧٩٥/٨، والمقاصد الشافية ٣٤٢/٤، وشرح الشافية للنيسابوري ٧٦/١، والتصريح ٣١/٢، والمناهل الصافية ٩٢/١.

- **أولًا:** رأى في الشافية وشرحها أنَّ تَفْعِيلًا أصل لتَفْعِلَةٍ، فقال في الشافية[١]: "والمزيد فيه والرباعي قياس...، ونحو: كرَّمَ على تكريمٍ وتَكْرِمَةٍ...، والْتَزَمُوا الحذفَ والتعويضَ في نحو تَعْزِيَةٍ".

وقال في شرحها[٢]: "و(فَعَّلَ) على (تَفْعِيلٍ)، نحوُ: كَرَّمَ تَكْرِيمًا، وعَلَّمَ تَعْلِيمًا، وجاءَ على تَفْعِلَةٍ، كقولِك: كَرَّمَ تَكْرِمَةً...، وقالوا في نحو عَلَّيْتُه: تَعْلِيَة، وأصله: تَعْلِيبًا، فحذفوا الياء الزائدة أو الأصليَّة تخفيفًا، ثمَّ عوَّضوا تاء التأنيث، فقالوا: تَعْلِيَةٌ وتَسْلِيَةٌ".

فكلامه هذا يدلُّ على أخذه برأي الجمهور، كما أن التخفيف الذي احتج به هو حجة الجمهور، لكنه أَوْجَزَ، ولم يُفَصِّل القول في ذلك، فقد ذكر الجمهور أن الباب في "فعَّلَ" هو التفعيل، فإذا اعتلَّت لامه ألزموه (تَفْعِلَةً)؛ كراهةَ أن يقع الإعراب على الياء، وأرادوا أن تعرب الهاء، وتكون الياء مفتوحة أبدًا، كقولك: عَزَّيْتُهُ تَعْزِيَةً، وسَوَّيْتُهُ تَسْوِيَةً، ولم يقولوا: عزَّيْتُهُ تَعْزِيًا، وهذا تَعْزِيُّكَ، وعَجِبْتُ مِنْ تَعْزِيِّكَ؛ لأن لهم عنه مندوحةً باستعمالهم الوجه الآخر[٣].

كما أن ابن الحاجب لم يذكر أمورًا أخرى ذكرها العلماء في هذه المسألة، ومنها:

- ما ذكره الفارسي من أنه رُفِضَ (تَفْعِيلٌ) في مصدر (فَعَّلتُ) من (حَيِيَ)؛ لِمَا كان يؤدي إليه من اجتماع ثلاث ياءاتٍ في آخر الكلمة، واجتماعهن في الأواخر مطَّرَحٌ غير مستعمل[٤].
- وما ذكره ابن جني من أن الهاء في تحيَّةٍ بدل من ياء (تفعيلٍ)، فهي أَلْزَمُ[٥].
- وما ذكره ابن يعيش من أن التفعيل هو الأصل؛ لأنّه هو اللازم، بخلاف التَّفْعِلَةِ[٦].

---

(١) الشافية ص ٦٧.

(٢) شرح الشافية ص ٣٥٧.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٥٩/٤، والمنصف ١٩٤/٢، وشرح الكافية الشافية ٢٢٣٨/٤.

(٤) ينظر: التعليقة ١٠٤/٥.

(٥) ينظر: المنصف ١٩٦/٢.

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥٨/٦.

- **ثانيًا:** على العكس مما سبق أخذ ابن الحاجب بالرأي الثاني في شرح المفصل، وحكم على رأي الجمهور بالتعسُّف، فقال[1]: "(فَعَّل) قياسه إمَّا (تَفْعِيلٌ) وإمَّا (تَفْعِلَةٌ)، وإذا استُثْقِلَ (تَفْعِيلٌ) فالوجه أن يُحْملَ تَعْزِيَةٌ على أنَّه (تَفْعِلَةٌ)، ولا حاجة إلى أن يُحمَل على التَّفْعِيل، ثم حُذِفَ اللامُ، ثمَّ عُوِّض؛ فإنَّه تعسُّفٌ من غير حاجة".

ففي هذا النص انتقد ابن الحاجب رأي الجمهور، ورأى أن الصواب حمل (تَعْزِيَةٍ) ونحوه على أنه (تَفْعِلَةٌ) ابتداءً، ولا حاجة إلى أن يحمل على (التَّفعيل)، ثم تُحذف ياؤه، ويُعَوَّضُ عنها بالتاء؛ لأن هذا تعسُّفٌ بغير حاجة.

ثم ذكر بعد ذلك نصًّا آخر يؤكد فيه أن تفعيلًا ليس أصلًا لتفعلةٍ، فقال[2]: "وأما مصدر (فَعَّلَ) فلم يجئْ بترك التعويض، لا مضافًا ولا غير مضاف، وسببه أنه أحدُ بناءِ مصدرَيْهِ القياسيّ، والْتُزِمَ دون أخيه استثقالًا لأخيه".

وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعض العلماء نَبَّهَ على التعارض الواقع في كلام ابن الحاجب في هذه المسألة، حيث نقل ابن جماعة عن بعضهم أن ابن الحاجب لم يتابع الزمخشري في شرح المفصل، وأنه اختار أن (تَفْعِلَةً) ليس أصله (التَّفْعِيلَ)، وأن ابن الحاجب تابَعَ الجمهور في الشافية وشرحها[3]، ومع هذا فإنه لم يرجِّحْ الرأي الذي انتهى إليه ابن الحاجب فيها.

تعقيب: بعد عرض هذه النصوص لابن الحاجب يتضح أن بينها تعارضًا، حيث اختار في بعضها مذهب الجمهور، وهو أن (تفْعِيلًا) أصلٌ لـ(تَفْعِلَةٍ)، واختار في بعضها الآخر قول بعض العلماء، وهو أن (تفعلةً) مصدر آخر لـ(فعَّلَ)، وليس أصله التفعيل.

والذي يترجح للبحث أن الرأي الذي استقر عليه ابن الحاجب في هذه المسألة أنه موافق لمذهب الجمهور في أن (التَّفْعِيلَ) أصلٌ لـ(تَفْعِلَةٍ)، وذلك لما يأتي:

١- أن الغالب على مذهبه النحوي موافقة الجمهور.

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٦٠٧/١.

(٢) السابق: نفسه.

(٣) حاشية ابن جماعة ٢٩٥/١ (ضمن مجموعة الشافية).

٢- أنه عندما اختار المذهب الآخر في الإيضاح اكتفى بوصف مذهب الجمهور بالتعسف.

٣- أنه نص عليه في الشافية وشرحها، بينما اختار المذهب الآخر في الإيضاح فقط.

****

٣. النسب إلى (فَعُولة) معتلِّ اللام

اختلف الصرفيون في النسب إلى (فَعُولَةٍ) معتلِّ اللام كعدوَّةٍ على قولين، فذهب سيبويه والجمهور إلى أن النسب إليه: عَدَوِيٌّ بحذف الواو، إجراءً له مُجرى الصحيح؛ وإجراء (فَعُولَةٍ) مجرى (فَعِيلةٍ)، وفرارًا من ثقل الضم والواو والكسر والياء؛ وذهب المبرد إلى عدم حذف الواو، فيقول: عَدُوِّيٌّ؛ إجراءً للواوينِ مُجْرَى واوٍ واحدة للإدغام، ولأنه لا خلافَ في أن النسب إلى عَدِيّ: عَدَوِيٌّ، وإلى عَدُوٍّ: عَدُوِّيٌّ، ففصلوا بين الواو والياء، فأقرّوا الواو على حالها، وغَيَّرُوا الياء، ولأنهم يقولون في النسبة إلى نَمِرٍ: نَمَرِيٌّ، وإلى سَمُرَة: سَمُرِيٌّ، فغيّروا في نَمِرٍ من أجل الكسرة، ولم يغيّروا في سَمُرَة؛ لأنَّ المستثقل اجتماعُ الياءات والكسرات(١).

رأيا ابن الحاجب:

اختلفت كلمة ابن الحاجب في هذه المسألة، وكان له فيها رأيان متعارضان على النحو الآتي:

- **أولًا:** في الشافية وشرحها سوَّى بين المذهبين، فقال في الشافية(٢): "وَأَمَّا نَحْوُ: عَدُوٍّ فَعَدُوِّيٌّ اتِّفاقًا، وفي نحوِ: عَدُوَّةٍ قال المبردُ: مثلُه، وقال سيبويه: عَدَوِيٌّ".

(١) ينظر في هذه المسألة: الكتاب ٣٤٥/٣، والأصول ٧٣/٣، والانتصار لابن ولاد ص ٢٠٩، وشرح الكتاب للسيرافي ٩٨/٤، ١٠٢، والتعليقة ١٦٤/٣، والمفصل ص ٢٠٣، والبديع في علم العربية ٢٠١/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٦/٥، ١٤٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٣١٨/٢، وشرح الكافية الشافية ١٩٤٦/٤، وشرح الشافية للرضي ٢٣/٢، ٢٤، وشرح الشافية لركن الدين ٣٨٢/١، وارتشاف الضرب ٦١٤/٢، ومجموعة الشافية ٤١٧/١، وتوضيح المقاصد ١٤٥٦/٣، والمساعد ٣٦٧/٣، ٣٦٨، ٤٧٠٧/٩، والتصريح ٥٩٧/٢، والهمع ٣٦١/٣.

(٢) الشافية ص ٧٠.

وقال في شرحها[1]: "وأمَّا (فَعُولٌ) من المعتلِّ اللامِ فالنسبُ إلى المذكَّرِ (فَعُولِيٌّ) على القياسِ في الصحيحِ، واخْتُلِفَ في النسبِ إلى المؤنَّثِ، فالمبردُ يخالفُ به بابَ الصحيحِ، فيقولُ في عَدُوَّةٍ: عَدُوِّيٌّ، وسيبويهِ يُجْرِيه مُجْرَى (فَعُولٍ) و(فَعُولَةٍ) في الصحيحِ، فيقول في عَدُوَّةٍ: عَدَوِيٌّ. فأجراه المبردُ على ما يقتضيه أصلُ النسبِ، ولم يثبت عنده أنَّه ممَّا اسْتُثْنِي كبابِ (شَنُوْءَةَ)؛ لجوازِ أن يكونوا أجروه للإدغامِ مُجْرى الحرفِ الواحدِ، وسيبويهِ راعى بابَه الذي هو أَخَصُّ، فأجراه مُجْرى فَعُولَةٍ في الصحيحِ، فقال في مؤنَّثِه: عَدَوِيٌّ، كما قالوا في شَنُوْءَةَ: شَنَئِيٌّ، ولم يعتدَّ بالإدغامِ. وكلاهما غيرُ بعيدٍ، فإن سُمِعَ أحدُهما اتُّبِعَ، وإلا فلا بُعْدَ في كلِّ واحدٍ منهما".

فعدُّه كلا القولين غير بعيد راجعٌ إلى انعدام السماع لديه في كليهما في هذا الكتاب، ولم يلتفت هنا إلى قياسه على الصحيح، ولعل عدم جزمه هنا راجعٌ إلى أن كلا المذهبين قويٌّ، فمذهب المبرد قوي من ناحية القياس والتعليل، وهو مخالفة باب الصحيح، وقول سيبويه قوي كذلك من جهة القياس، وهو إجراؤه مجرى الصحيح، ومن جهة السماع عن العرب في قولهم: شَنَئِيٌّ، ولكن المبرد زعم أنه شاذ لا يقاس عليه.

- **ثانيًا:** ذهب ابن الحاجب في شرح المفصل مذهب سيبويه والجمهور، فقال بعد أن ذكر النسب إلى (فَعُولٍ) المذكر[2]: "وأما ما لحقه تاء التأنيث كعَدُوَّةٍ فقال سيبويه فيه: عَدَوِيٌّ؛ إجراءً له مُجرى نحو (شنوءةَ) وبابِه، وهذا هو القياس الذي لا ينبغي أن يُعْدَلَ عنه. وقال المبرد: عَدُوِّيٌّ بضم الدال كالمذكر. وليس له وجه في القياس؛ لأن (عَدُوِّيٌّ) أثقل من قولك: عَدَوِيٌّ بفتح الدال، فلا معنى لالتزامه".

ففي هذا النص استند ابن الحاجب في ترجيح مذهب سيبويه والجمهور في النسب إلى (فَعُولة) إلى ما يأتي:

١- قياس (فَعُولَةٍ) مُعْتَلِّ اللام على الصحيح منه، وهو ما سُمع عن العرب من قولهم: شَنَئِيٌّ في النسب إلى شنوءةَ، وهو جميع ما ورد في هذا الباب كما

(١) شرح الشافية ص ٥٢٢، ٥٢٣.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ٥٦٦/١.

ذكر الأخفش، ولم يأت فيه شيء ينقضه كما قال ابن جني[1]، ولذا قال ابن يعيش[2]: "وقولُ أبي العبّاس مَتِينٌ من جهة القياس، وقولُ سيبويه أشدُّ من جهة السماع، وهو قولهم: شَنَئِيٌّ، وهذا نَصٌّ في محلّ النزاع".

٢- الخفَّةُ الحاصلة بحذف واو (فَعُولَةٍ)، فعَدَوِيٌّ أخفُّ من عَدُوِّيٍّ الذي قال به المبرد.

٣- أن مذهب المبرد لا وجه له في القياس.

تعقيب: بعد عرض هذه النصوص لابن الحاجب يتضح أن بينها تعارضًا، ففي بعضها اختار رأي سيبويه والجمهور في النسب إلى (فَعُولَةٍ) معتلِّ اللام، واختار في بعضها الآخر رأي المبرد.

والذي يترجح للبحث أن القول الذي انتهى إليه ابن الحاجب في هذه المسألة هو موافقة سيبويه والجمهور؛ لما يأتي:

١- أن الغالب على اختياراته موافقة الجمهور.

٢- نصُّه على أن مذهب المبرد في المسألة ليس له وجه في القياس، بينما ذكر أن مذهب سيبويه والجمهور هو القياس الذي لا ينبغي أن يُعْدَلَ عنه.

٣- أن الظاهر أن ابن الحاجب لم يترجح عنده سماعٌ في هذه المسألة في الشافية وشرحها؛ لذلك لم يرجِّحْ أحد المذهبين، بخلاف ما ذهب إليه في شرح المفصل، حيث ترجَّحَ عنده مذهب سيبويه والجمهور، وهو إجراؤه مجرى الصحيح؛ للخفَّة الحاصلة بحذف الواو، وقياسًا على النسب إلى الصحيح في شَنُوءَةَ، وهو شَنَئِيٌّ.

****

٤. النسب إلى ذي الحرفين مما حُذفت لامُهُ، ولم تُرَدَّ في التثنية أو الجمع

إذا نُسِبَ إلى (دَمٍ) ونحوه مما حُذفت لامه، ولم تُرَدَّ في التثنية أو الجمع جاز فيه وجهان: رَدُّ اللام المحذوفة، فيقال: دَمَوِيٌّ، أو عَدَمُ رَدِّها، فيقال: دَمِيٌّ، فإذا

(١) ينظر: الخصائص ١١٦/١، وقال ابن يعيش: "وقولُ أبي العبّاس مَتِينٌ من جهة القياس، وقولُ سيبويه أشدُّ من جهة السماع، وهو قولهم: شَنَئِيٌّ، وهذا نَصٌّ في محلّ النزاع"، وينظر -أيضًا-: شرح الجمل لابن عصفور ٣١٨/٢.

(٢) شرح المفصل ١٤٧/٥.

رُدَّت اللام المحذوفة ففيه خلاف، ذهب سيبويه والجمهور إلى أنه يجب إبقاء العين على الحركة التي حدثت بعد حذف اللام، وذهب الأخفش إلى إسكان ما أصله السكون، فيقول: دَمْيٍ؛ لأن الحرف حُرِّكَ لأجل الإعراب المنتقل إليه من لام الكلمة لَمَّا حُذفت، فلما عادت اللام عادت العين إلى أصلها من السكون(١).

رأيا ابن الحاجب: اختلفت كلمة ابن الحاجب في هذه المسألة، وكان له فيها رأيان متعارضان على النحو الآتي:

- **أولًا:** ذهب في شرح الشافية مذهب الأخفش، ورأى أنه أَقْيَسُ، فقال بعد أن عرض المذهبين(٢): "وَأَبُو الحَسَنِ يُسَكِّنُ مَا أَصْلُهُ السُّكُونُ. يعني: أنَّه إذا نُسِبَ إلى غَدٍ، ورَدَّ قالَ: غَدْوِيٌّ، وإذا نُسِبَ إلى حِرٍ؛ ورَدَّ قالَ: حِرْحِيٌّ، ووجهُه هو أنَّه لَمَّا رُدَّ، وأصلُه سكونُ العينِ صارَ: غَدْوٌ، مثل قولك: عَدْوٌ، فكما يُقالُ: عَدْوِيٌّ فيجبُ أن يُقالَ: غَدْوِيٌّ. وكأنَّ غيرَه راعَى أنَّ التغييرَ إذا وقعَ بواوٍ لم يكن في آخرِ المنسوبِ، وقبلَه سكونٌ؛ حُرِّكَ بالفتحِ. وأُجْرِيَ حِرَحِيٌّ لَمَّا أُجْرِيَ مُجرَى المعتلِّ في الحذفِ والردِّ مُجرَى المعتلِّ. ومذهبُ الأخفشِ أَقْيَسُ".

ووجه القياس في قول الأخفش–على حسب ما يرى ابن الحاجب–: هو الرجوع إلى الأصل، ففي نحو: غَدٍ لَمَّا رُدَّ المحذوفُ–وكانت عينه ساكنة في الأصل–صار غَدْوًا، ولو نُسِبَ إلى غَدْوٍ لقيل: غَدْوِيٌّ كعَدْوِيٍّ، فكذلك هاهنا(٣).

ولعل ابن الحاجب يعني بقوله: "ومذهبُ الأخفشِ أَقْيَسُ" أنه لولا معارضة قوله للنص لكان أَقْيَسَ.

---

(١) ينظر في هذه المسألة: الكتاب ٣٥٧/٣، والمقتضب ١٥٢/٣، ١٥٦، والأصول ٧٦/٣، ٨٠، والانتصار ص ٢١١، وعمدة الكتاب للنحاس ص ٨٥، وشرح الكتاب للسيرافي ١١١/٤، ١٢١، والتعليقة ١٩٩/٣، والمنصف ٦٣/١، ٦٤، ١٤٩/٢، والنكت ٨٩٤/٢، والمفصل ص ٢٠٦، وأمالي ابن الشجري ٢٣١/٢، واللباب للعكبري ٣٧٦/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٣١٤/٢، وشرح الكافية الشافية ١٩٥٧/٤، وشرح الكافية للرضي ٦٤/٢، ٦٧، وشرح الشافية لليزدي ١٨١/١، وشرح الشافية لركن الدين ٤٠٠/١، ومجموعة الشافية ٤٤٥/١، ٤٤٩، وارتشاف الضرب ٦٢٢/٢، وتوضيح المقاصد ١٤٦١/٣، والمساعد ٣٧٢/٣، وشرح الشافية للنيسابوري ١٣١/١، والمقاصد الشافية ٥٤٥/٧، والتصريح ٦٠٥/٢، والهمع ٣٦٤/٣، والمناهل الصافية ١٤٤/١.

(٢) شرح الشافية ص ٥٤١، ٥٤٢.

(٣) وذكره–أيضًا–في الإيضاح ٥٧٦/١.

- **ثانيًا:** على عكس ما سبق ذهب ابن الحاجب في الشافية والإيضاح مذهب سيبويه والجمهور، فقال في الشافية[1]: "وما كان على حرفين إن كان متحرّكَ الأوسطِ أصلًا، والمحذوف اللام، ولم يُعَوَّضْ همزةَ وصلٍ، أو كان المحذوف فاءً، وهو معتلُّ اللَّامِ، وَجَبَ رَدُّهُ، كأَبَوِيٍّ وأَخَوِيٍّ، وسَتَهِيٍّ في سَتٍ، ووِشَوِيٍّ في شِيَةٍ. وقال الأخفش: وِشْيِيٌّ على الأصل. وإن كانت لامه صحيحةً، والمحذوفُ غيرَها لم يُرَدَّ، كعِدِيٍّ وزِنِيٍّ وسَهِيٍّ في سَهٍ...، وما سواهما يجوز فيه الأمران، نحو: غَدِيٍّ وغَدَوِيٍّ، وابْنِيٍّ وبَنَوِيٍّ، وحِرِيٍّ وحِرْجِيٍّ. وأبو الحسن يسكِّنُ ما أصله السكون، فيقول: غَدْوِيٌّ وحِرْجِيٌّ".

وفي الإيضاح ذكر مذهب سيبويه[2]، ثم ذكر مذهب الأخفش في (شِيَةٍ) ونحوه، فقال[3]: "...فرَدُّوا فقالوا: وِشَوِيٌّ. وأبو الحسن يقول: وِشْيِيٌّ. ووجهه: أنه لَمَّا رَدَّ الواو رجعتْ الكلمة إلى أصلها، فصارت وِشْيَةً، ولو نَسَبْتَ إلى وِشْيَةٍ لقلتَ: وِشْيِيٌّ عند المخالف، فكذلك هاهنا. ولذلك قال في القسم الثاني: يَدْيِيٌّ وغَدْوِيٌّ، فأسكن لهذا التعليل. والوجه غيره؛ لأنه تغيير لأجل النسب، فكان قياسُه القلبَ وفَتْحَ ما قبل الآخر، كعَمَوِيٍّ وشَجَوِيٍّ وشِبْهِهما، وحَمْلُه في النسب على ظَبْيٍ وغَزْوٍ ليس بجيد؛ إذ ليس ذاك بتغيير في النسب، بل إبقاء الياء على ما كانت...، فثبت أن قياس تغييرهم في النسب أن يقلبوا الياءَ واوًا، ويفتحوا ما قبلها، فلذلك كان يَدَوِيٌّ ووِشَوِيٌّ أَوْلَى من يَدْيِيٍّ ووِشْيِيٍّ".

فثبت بقوله: "والوجه غيره" اختياره مذهب سيبويه والجمهور، ويمكن استخلاص ما احتج فيما يأتي:

١- أنه تغيير لأجل النسب، فكان قياسُهُ قلبَ الياءِ واوًا، وفتح ما قبلها، كعَمَوِيٍّ وشَجَوِيٍّ وشِبْهِهما.

٢- أن حَمْلَه في النسب على ظَبْيٍ وغَزْوٍ ليس بجيد؛ إذ ليس ذاك بتغيير في النسب، بل يجب إبقاء عين الكلمة على ما كانت عليه بعد حذف لامه، وهو الحركة.

---

(١) الشافية ص ٧١.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ٥٧٤/١.

(٣) السابق ٥٧٦/١.

ولم يذكر ابن الحاجب الحجة في ترجيح هذا الرأي، فقد ذكر سيبويه العلة في عدم حذف حركة هذه العين، وهي أن الاسم قد جُهِدَ بالحذف، فأرادوا أن يزيدوا ما حذفوا منه، فلم يحذفوا منه شيئًا كان فيه قبل النسب(١).

وذكر الفارسي أنه لو حُذفت الحركة لصارت اللام المردودة كأنها لم تُرَدَّ؛ إذْ حُذِفَ منه لَمَّا رُدَّ إليه شيءٌ كان ثبت فيه، وهو الحركة، والحركة قد تقوم مقام الحرف في هذا الباب(٢).

وقد حكى أبو حيَّان وغيره أنَّ الأخفش رجع في كتابه الأوسط عن مذهبه إلى مذهب سيبويه، وأنه حكاه سماعًا عن العرب، فهذا يقوِّي مذهب سيبويه والجمهور(٣).

تعقيب: بعد عرض هذه النصوص لابن الحاجب يتضح أن بينها تعارضًا، فاختار في بعضها مذهب سيبويه والجمهور، وهو أنه إذا رُدَّ المحذوف إلى (يَدٍ) ونحوه بعد النسب إليه وجب إبقاء العين على ما كانت عليه من الحركة، واختار في بعضها الآخر مذهب الأخفش، وهو إسكان ما أصله السكون.

والذي يترجح للبحث أن الرأي الذي استقر عليه ابن الحاجب في هذه المسألة هو اختياره مذهب سيبويه والجمهور؛ لما يأتي:

١- أن اختيار مذهب الجمهور هو الغالب على مذهب ابن الحاجب النحوي.

٢- أن الحجج التي ساقها ابن الحاجب لترجيح رأي الجمهور حجج قوية.

٣- ما حُكِيَ من رجوع الأخفش عن مذهبه إلى مذهب سيبويه.

****

٥. (خُلَفَاء) جمع (خَلِيف) أم (خَلِيفة)؟

ذهب سيبويه وابن السراج والسيرافي والزمخشري وغيرهم إلى أنَّ (خُلَفَاءَ) جمع (خَلِيفةٍ)، والذي سوَّغ جمعه على (فُعَلَاءَ) أنَّه مذكَّر، والتاء فيه للمبالغة

(١) ينظر: الكتاب ٣٥٨/٣، وينظر-أيضًا-: شرح الجمل لابن عصفور ٣١٤/٢.

(٢) ينظر: التعليقة ١٨٣/٣.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٦٢٢/٢، وتوضيح المقاصد ١٤٦١/٣، وحاشية ابن جماعة ٤٤٩/١ (ضمن مجموعة الشافية)، والهمع ٣٦٤/٣.

كعلَّامةٍ، وذهب أبو حاتم والفارسي وابن سيده إلى أن (خُلَفَاءَ) جمع خَلِيفٍ؛ لأن (فُعَلَاءَ) لا يكون جمع (فَعِيلَةٍ)، إنما يجمع عليه (فَعِيلٌ)[1].

رأيا ابن الحاجب:

اختلفت كلمة ابن الحاجب في هذه المسألة، وكان له فيها رأيان متعارضان على النحو الآتي:

- **أولًا:** ذهب في الشافية وشرح المفصل إلى أنَّ (خُلَفَاءَ) جمع (خَلِيفٍ) لا (خَلِيفةٍ)، فقال في الشافية في جمع ما زيادته مدة ثالثة[2]: "المؤنّث: نحو صبيحة على صَبَائِحَ وصِبَاحٍ، وجاء خُلَفَاءُ، وجَعْلُه جمعَ خَلِيفٍ أولى؛ حملا على الأكثر".

وقال في الإيضاح شارحًا كلام الزمخشري[3]: "وعَدَّ (فُعَلَاءَ)، و(فُعَلَاءُ) عند غيره لا يكون جمع (فَعِيلَةٍ)، إنما هي جمع (فَعِيلٍ)، وقولهم: خُلَفَاءُ ظاهر فيما ذَكَرَ، وغيره يزعم أنه قيل: خَلِيفٌ وخليفة، وأن خلفاء جمع خَلِيفٍ، وخَلَائِفُ جمع خليفة، وإذا احتمل خُلَفَاءُ أن يكون جمعًا لخَلِيفٍ فلا يُجْعَلُ أصلًا في جمع (فَعِيلَةٍ) عليه؛ إذ لا يثبت بابٌ مثلُ هذا بالاحتمال، بل لا بدَّ من ثَبَتٍ".

ففي هذين النصين استند ابن الحاجب في القول بأن خُلَفَاءَ جمعَ خَلِيفٍ إلى ما يأتي:

١- أنَّ الأكثر جمع (فَعِيلٍ) على (فُعَلَاءَ)، وهذا أولى من جعله جمعًا لخليفة.

٢- أنَّ باب الجمع لا يثبت بالاحتمال، بل لا بدَّ فيه من ثَبَتٍ.

ولم يذكر ابن الحاجب بيتًا استشهد به أصحاب هذا القول، وهو قول أوس بن حجر:

---

(١) ينظر في هذه المسألة: الكتاب ٦٣٦/٣، والأصول ١٨/٣، وعمدة الكُتَّاب للنحاس ص ١١١، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٧٩/٤، والتكملة للفارسي ص ٤٧٧، والمخصص ١٣٤/٣، والمحكم والمحيط الأعظم ١٩٧/٥، والمفصل ص ١٨١، والبديع ١٤١/٢، واللباب للعكبري ٤٤١/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٢/٥، وشرح الشافية للرضي ١٥٠/٢، وشرح الشافية لليزدي ٢٢٠/١، ومجموعة الشافية ٥٢٣/١، وشرح الشافية لركن الدين ٤٥٥/١، وشرح الشافية للأراني ص ٤٣٢، وارتشاف الضرب ٤٤٤/١، والمساعد ٤٤٤/٣، وتمهيد القواعد ٤٨٠٢/٩، والمناهل الصافية ٣٢/٢، والتصريح ٥٤٥/٢.

(٢) الشافية ص ٧٥.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ٥٢٠/١. والزمخشري رأى أن خُلفاءَ جمع خليفة. ينظر: المفصل ص ١٨١.

إِنَّ مِنَ القومِ مَوجودًا خَلِيفَتُهُ وَما خَلِيفُ أَبِي وَهْبٍ بِمَوجودِ[1]

- **ثانيًا:** على عكس ما سبق ذهب ابن الحاجب في شرح الشافية إلى أنَّ خُلَفاءَ جمع خليفة، ونَسَبَ القولَ الذي اختاره في الشافية وشرح المفصل إلى قومٍ، فقال[2]: "المؤنَّث من بابِ ما ثالثُه مدَّةٌ في الصفاتِ جاءَ نحوُ: (فَعِيلَةٍ) على (فِعَالٍ) و(فَعَائِلَ)، نحو: صِبَاحٍ وصَبَائِحَ، وجاءَ على (فُعَلَاءَ)، نحوُ: خُلَفَاءَ، وهو جمعُ خَلِيفَةٍ، وقالَ قومٌ: إنَّما هو جمعُ خَلِيفٍ؛ استبعادًا لِأَنْ تُجْمَعَ (فَعِيلَةٌ) على (فُعَلاءَ)؛ لكثرتِه في (فَعِيلٍ)، نحوُ: كُرَمَاءَ وظُرَفَاءَ".

ففي هذا النص اختار ابن الحاجب قول سيبويه ومن وافقه، ولكنه لم يذكر حجته على ما ذهب إليه، والحجة التي احتج بها سيبويه وغيره هي أن خليفة لا يقع إلا على مذكر، فحملوه على المعنى، وصار كأنه جمع خَلِيفٍ، حيث علموا أنَّ الهاء لا تثبت في التكسير[3].

وذكر البغدادي أن سيبويه لم يحفظ خَلِيفًا الذي ورد في البيت الذي استشهد به أصحاب القول الأول، كما ذكر أن أحد شُرَّاحِ أبيات الإيضاح للفارسي قال: "إن كان لم يثبت خليفٌ بمعنى خليفة إلا في هذا البيت، وهو الأظهر، فلا حجة فيه؛ لأنه يحتمل أن يكون مما رُخِّمَ في غير النداء ضرورة"[4].

تعقيب: بعد عرض هذه النصوص لابن الحاجب يتضح أن بينها تعارضًا، ففي بعضها اختار رأي سيبويه ومن وافقه، وهو أن خُلَفَاءَ جمع خليفة، وفي بعضها الآخر اختار رأي أبي حاتم ومن وافقه، وهو أنه جميع خَلِيفٍ.

ويترجح للبحث أن الرأي الذي استقر عليه ابن الحاجب في هذه المسألة هو الرأي الموافق لسيبويه والجمهور، وذلك لما يأتي:

١- أن الأغلب على مذهب ابن الحاجب النحوي موافقة الجمهور.

---

(١) البيت من البسيط، وهو في ديوان أوس ص ٢٥، وينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣٨٠/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٢/٥، وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٤١/٢، وشرح الشافية للرضي ١٥٠/٢، وشرح شواهدها ص ١٤٠.

(٢) شرح الشافية ص ٥٧٣، ٥٧٤.

(٣) ينظر: الكتاب ٦٣٦/٣، وغيره من مصادر المسألة .

(٤) ينظر: شرح شواهد شرح الشافية ١٤٠/٤ .

٢- أنه المشهور من القولين في المسألة، وهو الأقوى؛ لأنه لم يثبت خليفٌ بمعنى خليفة إلا في البيت المذكور، وعليه فلا حجة فيه؛ لأنه يحتمل أن يكون مما رُخِّمَ في غير النداء للضرورة.

****

٦. وزن (أَرْطًى) و(أَوْلَقٍ)

اختلف العلماء في وزن (أَرْطًى) و(أَوْلَقٍ)، فذهب سيبويه والجمهور إلى أن الهمزة فيهما أصل، وأن وزن أَرْطًى (فَعْلًى) ووزن أَوْلَقٍ (فَوْعَلٌ)، وذهب الأخفش والفارسي وغيرهما إلى أن الهمزة زائدة، وأن وزنهما (أَفْعَلٌ)، وذهب الزمخشري وغيره إلى جواز الوجهين: أصالة الهمزة وزيادتها(١).

رأيا ابن الحاجب: اختلفت كلمة ابن الحاجب في هذه المسألة، وكان له فيها رأيان متعارضان على النحو الآتي:

- **أولًا:** ذهب في الشافية وشرحها إلى أنَّ (أَرْطى) يحتمل أن يكون (فَعْلًى) أو (أَفْعَلًا)؛ لرجوع الاسم إلى اشتقاقين واضحين، وكذلك أجاز أن يكون وزن أَوْلَقٍ فَوْعلًا أو أَفْعَلًا؛ للسبب نفسه.

ففي الشافية ذكر أن الزّيادة تُعرف بالاشتقاق، ثم قال(٢): "فَإِنْ رَجَعَ الاسْمُ إِلَى اشْتِقَاقَيْنِ وَاضِحَيْنِ، كَأَرْطًى وَأَوْلَقٍ، حَيْثُ قِيلَ: بَعِيرٌ آرِطٌ وَرَاطٍ، وَأَدِيمٌ مَأْرُوطٌ وَمَرْطِيٌّ، وَرَجُلٌ مَأْلُوقٌ وَمَوْلُوقٌ؛ جَازَ الأَمْرَانِ".

---

(١) ينظر في هذه المسألة: الكتاب ١٩٥/٣، ٣٠٨/٤، والمقتضب ٣١٦/٣، ٣٤٢، ٣٤٣، والأصول ٢٣٢/٣، ومجالس العلماء ص ٢٥٤، وشرح الكتاب للسيرافي ١٩٩/٥، ٢٣٩، والتعليقة ١٥/٣، ٣٢٣، والتكملة ص ٥٥٤، والخصائص ٨/١، ٢٩١/٣، وسر صناعة الإعراب ٤٢٨/١، والمنصف ٣٦/١، ١١٣، والمقتصد في شرح التكملة ١١٩٢/٢، والمخصص ٥٣/٣، ١٠٩/٧، والمفصل ص ٣٧٤، وشرح التكملة للعكبري ص ٣٦٠، واللباب للعكبري ٢٣٤/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٥/٩، والممتع ص ٤١، ٤٨، ١٥٨، ١٨٦، وشرح الكافية الشافية ٢٠٤٨/٤، وتوجيه اللمع ص ٤٦٣، وشرح الشافية للرضي ٣٤٣/٢، ٣٠٠/٣، وشرح الشافية لليزدي ٣٢٥/١، ٦١٢/٢، ومجموعة الشافية ٥٣/٢، وشرح الشافية لركن الدين ٥٩١/٢، وشرح الشافية للأرَّاني ص ٦٠٩، وارتشاف الضرب ١٩٤/١.

(٢) الشافية ص ٨٢.

ثم قال في شرح الشافية[1]: "يعني: أنَّ قولَهم: آرِطٌ يدلُّ على أنَّ الألفَ في أَرْطَى زائدةٌ؛ لأنَّ وزنَه (فَاعِلٌ)، فيكونُ مركَّبًا من همزةٍ وراءٍ وطاءٍ، فوزنُ أَرْطَى على هذا (فَعْلَى)؛ لقولِهم: أَرِطَ: إذا أَكَلَ الأَرْطَى، ومن قالَ: رَاطٍ-وهو أيضًا (فَاعِلٌ)-دلَّ على أنَّ تركيبَه من راءٍ وطاءٍ وياءٍ، فتكونُ الهمزةُ زائدةً، فيكونُ أَرْطَى (أَفْعَلاً)، ومن قالَ: آرِطٌ قال: مَأْرُوطٌ، ومن قالَ: رَاطٍ قالَ: مَرْطِيٌّ على القياسِ المذكورِ. وقولُهم: رجلٌ مَأْلُوقٌ: إذا أخذَه الأَوْلَقُ-وهو الجنونُ-يدلُّ على أنَّ الواوَ زائدةٌ في أَوْلَقٍ؛ لأنَّ (مَأْلُوقٌ) (مفعولٌ)، فتركيبُه من همزةٍ ولامٍ وقافٍ، فأَوْلَقٌ على هذا: (فَوْعَلٌ)، ومن قال: مَوْلُوقٌ-وهو أيضًا (مفعولٌ)-فتركيبُه من واوٍ ولامٍ وقافٍ، وهمزةُ أَوْلَقٍ زائدةٌ، فوزنُه (أَفْعَلٌ)، فمن ثَمَّ جازَ الأمران".

وأما في شرح المفصل فكان لابن الحاجب رأيان، ففي موضع منه وافق الزمخشريَّ في عدِّه أَوْلَقًا ممَّا يحتمل الوزنين، فقال[2]: "فإن وقع مع الهمزة ما يحتمل أن يكون زائدًا، ويحتمل أن يكون أصلًا جاز الوجهان، كقولك: أولقٌ".

من خلال هذه النصوص يتبين أن ابن الحاجب أجاز أن يكون وزن أَرْطَى (فَعْلَى) أو (أَفْعَلًا)؛ وأن يكون وزن أَوْلَقٍ (فَوْعلًا) أو (أَفْعَلًا)، وحجته فيما ذهب إليه هي رجوع الاسم إلى اشتقاقين واضحين، وليس أحدهما أقوى من الآخر.

---

(١) شرح الشافية ص ٦٦٥، ٦٦٦. وقال في الشافية-أيضًا-في مسائل التمرين: "وَسُئِلَ أَبُو عَلِيٍّ عَنْ مِثْلِ (مَا شَاءَ اللهُ) مِنْ: أَوْلَقٍ، فَقَالَ: مَا أَلَقَ الإِلَاقُ، وَاللَّاقُ عَلَى اللَّفْظِ، وَالأَلَقُ عَلَى وَجْهٍ. بنى على أنَّه (فَوْعَلٌ). وأجاب في بِاسْمٍ: بِإِلْقٍ أو بِأُلْقٍ". الشافية ص ١٠١.

ثم قال في شرحه: "قلتُ: بنى أَوَّلًا على أنَّ (أَوْلَقٌ) (فَوْعَلٌ) لا (أَفْعَلٌ)، ألا تراه قالَ في مثلِ شَاءَ: أَلَقَ، ولو كان عنده (أَفْعَلَ) لقالَ: وَلَقَ، وقالَ في وزنِ اسمِ اللهِ-تعالى-: الإلاقُ، ولو كان عنده (أَفْعَلَ) لقالَ: الولاقُ. وقولُه في شَاءَ: أَلَقَ واضحٌ. وقولُه في وزنِ ما بعده: الإلاقُ؛ لأنَّ الأصلَ في اسمِ اللهِ-تعالى-: الإلهُ، وَأَوْلَقُ (فَوْعَلٌ)، فـ(فِعَالٌ) منه إلاقٌ. ولم يَقُل: اللَّاقُ على ما يُتَوَهَّمُ أنَّه أصلُه؛ لأنَّ لزومَ الحذفِ والإدغامِ في اسمِ اللهِ-تعالى-على غيرِ قياسٍ. وقولُه: "اللاقُ على اللَّفْظِ" تبيينٌ لسؤالٍ ما لو قيلَ: لو حذفَت ما حُذِفَ من الأصلِ، فلذلك قالَ: على اللفظِ. وقولُه: "والأَلَقُ على وَجْهٍ" يريدُ أنَّ في اسمِ اللهِ-تعالى-قولًا آخرَ، وهو أنَّ أصلَه لَيَهٌ، تحرَّكت الياءُ، وانفتحَ ما قبلها، فقُلِبَت ألفاً، فعلى هذا المذهبِ تقولُ: الأَلَقُ". شرح الشافية ص ٨٨٣: ٨٨٥.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ٦٤٢/١.

وهذا الذي ذهب إليه من تجويز كلا الوزنين أخذه عليه اليَزْدِيُّ بأنه يستلزم انتفاء الترجيح بين الأوزان، وهو باطل إذا كان أحد الوزنين أكثر من الآخر، ثم ذكر التعارض الواقع في كلام ابن الحاجب بين شرح المفصل وشرح الشافية[١].

- **ثانيًا:** على عكس ما سبق فإن ابن الحاجب في موضع آخر من شرح المفصل عارض الزمخشري، ورجَّح أنَّ وزنه (أَفْعَلٌ)؛ لأنَّه في الكلام أكثر من (فَوْعَلٍ)، فقال[٢]: "وما ذكره في (أولق) في أنه يحتمل الأمرين غير مستقيم في التحقيق؛ لأنه لم يَخْلُ إما أن يدل دليل على زيادة الواو أو لا، فإن قام دليل على زيادتها ثبت أن الهمزة أصلية، وإن لم يقم ثبت أن الهمزة زائدة، وكان الحكم بزيادتها أولى من الواو؛ نظرًا إلى الأكثر في كلامهم؛ لأن (أَفْعَلٌ) أكثر من (فَوْعَلٍ)، وإذا لم يقم دليل فجعْلُه من باب الأكثر في كلامهم أولى، وإذا حكم بأن (أَرْنَبٌ) (أفعل) لا (فَعْلَلٌ)؛ ليكون من باب الأكثر–مع كثرة (فَعْلَلٍ)–كان حمل هذا على أنه (أَفْعَلٌ) أولى. وما تُوُهِّمَ من الدليل على أن الواو في (أولق) زائدة وهمٌ قد ذكره صاحب الصحاح، ووَهِمَ فيه، ذلك أنه قال[٣]: وأولق (أفعل)؛ لأنه يقال: أُلِقَ. فذكر دليلًا على أن الهمزة زائدة، والواوَ أصلية، وهو دليل على العكس؛ لأنه إذا ثبت: أُلِقَ فهو مَأْلُوقٌ، كانت الهمزة أصلية فاءً من الفعل، فعُلم أن الهمزة في (أولق)–أيضًا–فاء من الفعل، فيجب أن يكون وزنه (فَوْعَلًا). ثم ذكر بعد ذلك أنه يجوز أن يكون (فوعلًا)؛ لأنه يقال: مُؤَوْلَقٌ[٤]. وهذا–أيضا–دليلٌ ثانٍ بأن الهمزة أصلية؛ إلا أن الدليل الأول الذي جعله لعكس مدلوله أظهر في الدلالة؛ لانتفاء الاحتمال عنه؛ لأن مُؤَوْلَقًا يحتمل أن يقدر أنه (مُؤَفْعَلٌ)، فتكون الهمزة زائدة، وإذا علمت أن الواو في أولقٍ زائدة وجب أن تكون الهمزة أصلية، لأنها لم تقع مع ثلاثة، فلو جعلت زائدة لأدى إلى أن تكون الأصول حرفين، ولم يثبت ذلك".

---

(١) ينظر: شرح الشافية لليزدي ٣٢٥/١، ٣٢٦، وينظر–أيضًا–: حاشية ابن جماعة ٥٦/٢ (ضمن مجموعة الشافية).

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ٣٧٧/٢.

(٣) الصحاح: ولق ١٥٦٨/٤.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ٣٧٧/٢.

فمن هذا النص يتبين أن ابن الحاجب يَرُدُّ قول الزمخشري، ويُضَعِّفُهُ، ويختار أن همزة (أولق) زائدة، وأن وزنه (أَفْعَلٌ)؛ لما يأتي:

- أنه ثبت بالدليل أن الهمزة زائدة.
- أن الحكم بزيادة الهمزة أولى من الحكم بزيادة الواو؛ نظرًا إلى الأكثر في كلامهم، وهو أن (أَفْعَلًا) أكثر من (فَوْعَلٍ)، واستدل على هذا بأنهم حكموا بأن أَرْنَبًا (أَفْعَلٌ) لا (فَعْلَلٌ)؛ ليكون من باب الأكثر-مع كثرة (فَعْلَلٍ) بالقياس إلى (فَوْعَلٍ).
- أن كلامه هذا ينطبق على (أَرْطًى)-أيضًا-، وهو أن وزنه (أَفْعَلٌ)؛ لأن حكمهما واحد.

ومن العجيب وصف ابن الحاجب كلامَ الزمخشري بأنه "غير مستقيم"، مع أنه قال به في الكتاب نفسه في موضع سابق، وقاله به في الشافية وشرحها، ولهذا حكم اليَزْدِيُّ على كلام ابن الحاجب بالاضطراب(١).

تعقيب: بعد عرض هذه النصوص لابن الحاجب يتضح أن بينها تعارضًا في وزن (أَرْطًى) و(أَوْلَقٍ)، فذهب في الشافية وشرحها وفي موضع من الإيضاح إلى أنه يجوز جعل الهمزة فيهما أصلية أو زائدة، ولكنه ذهب في موضع آخر من الإيضاح إلى أن الهمزة زائدة، وأنَّ وزنهما (أَفْعَلٌ)؛ لأنَّه في الكلام أكثر من (فَوْعَلٍ). وهذا الاضطراب أخذه اليزدي على ابن الحاجب، ولم يذكره غيره.

ويترجح للبحث أن القول الذي انتهى إليه ابن الحاجب هو القول الأول الموافق لما ذهب إليه الزمخشري، وهو جواز الوجهين؛ لأنه ورد في الشافية وشرحها وفي موضع من الإيضاح، وأما القول الثاني فلم يقل به إلا في موضع واحد من شرح المفصل.

****

٧. الهاء في (هِرْكَوْلَةٍ) ونحوها بين الأصالة والزيادة

ذهب جمهور البصريين إلى أن الهاء في هِرْكَوْلَةٍ وهِجْرَعٍ وهِبْلَعٍ أصلية، وليست زائدة، وأن وزن الأول: (فِعْلَوْلَةٌ)، ووزن الآخَرَيْنِ: (فِعْلَلٌ)، وذهب الخليل إلى

(١) ينظر: شرح الشافية للخضر اليزدي ١/٣٢٥، ٣٢٦.

زيادتها في هِرْكَوْلَةٍ، ووزنها: (هِفْعَوْلَةٌ)، وذهب الأخفش إلى زيادتها في هِجْرَعٍ وهِبْلَعٍ، ووزنهما: (هِفْعَلٌ)، ونَسَبَ ابنُ درستويه ما ذهبا إليه للكوفيين(١).

رأيا ابن الحاجب: اختلفت كلمة ابن الحاجب في هذه المسألة، وكان له فيها رأيان متعارضان على النحو الآتي:

- **أولا:** في الشافية وشرحها استبعد ابن الحاجب قول الخليل والأخفش، فأما في الشافية فذكر قول الخليل والأخفش، وكأنه لا يرتضيهما، وذكر أنهما خُولِفَا فيما ذهبا إليه، فقال(٢): "أَبُو الحَسَنِ يَقُولُ: هِجْرَعٌ لِلطَّوِيلِ مِنَ الجَرْعِ لِلمَكَانِ السَّهْلِ، وهِبْلَعٌ لِلأَكُولِ مِنَ البَلْعِ، وخُولِفَ. وَقَالَ الخَلِيلُ: الهِرْكَوْلَةُ لِلضَّخْمَةِ: (هِفْعَوْلَةٌ)؛ لأَنَّهَا تَرْكُلُ فِي مَشْيِهَا، وخُولِفَ".

وقال في شرح الشافية(٣): "وَأَبُو الحَسَنِ يَقُولُ: إِنَّ هِجْرَعًا لِلطَّوِيلِ مِنَ الجَرْعِ لِلمَكَانِ السَّهْلِ. وهو بعيدٌ، ويقولُ: إنَّ هِبْلَعًا لِلأَكُولِ مِنَ البَلْعِ. وهو أقربُ منه، على أنَّه خُولِفَ فيهما. وَقَالَ الخَلِيلُ: الهِرْكَوْلَةُ لِلضَّخْمَةِ: (هِفْعَوْلَةٌ)؛ لأَنَّهَا تَرْكُلُ فِي مَشْيِهَا؛ لاستلزامِها ذلك، وهو –أيضاً– بعيدٌ، فلذلك خُولِفَ".

ففي هذين النصين اكتفى ابن الحاجب بوصف قولي الخليل والأخفش بالبعد، وبأن كُلًّا منهما قد خُولِفَ، ولم يذكر سبب استبعادهما، ولا من خالفهما، ولا سبب مخالفتهما(٤)، وهو ما سيذكره في موضع آخر من شرح المفصل.

---

(١) ينظر في هذه المسألة: الكتاب ٢٨٩/٤، ٣٢٦، والمقتضب ٢٠٤/١، ١٠٦/٢، وتصحيح الفصيح وشرحه ص ٢٠٦، وسر صناعة الإعراب ٥٦٩/٢، والمنصف ٢٥/١، والتمام ص ٢٥٣، والمخصص ٦٥/٢، والمفصل ص ٣٧٨، ورسائل في اللغة ص ٢٧٤، والبديع ٥٤٩/٢، واللباب للعكبري ٢٧٣/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/١٠، وشرح الملوكي ص ٢٠٤، والممتع ص ١٤٩، وشرح الشافية للرضي ٣٨٥/٢، وشرح الشافية لليزدي ٣٦٨/١، ومجموعة الشافية ١٢١/٢، وشرح الشافية لركن الدين ٦٣٧/٢، وشرح الشافية للأرَّاني ص ٦٦٣، وارتشاف الضرب ٥٣/١، ١٢٢، ٢١٩، وتوضح المقاصد ١٥٤٧/٣، وتمهيد القواعد ٤٩٤٨/١٠، والمناهل الصافية ١٥٧/٢.

(٢) الشافية ص ٨٤.

(٣) شرح الشافية ص ٦٩٠، ٦٩١.

(٤) ذكر النقره كار وابن جماعة وزكريا الأنصاري أن سبب مخالفتهما هو عدم وضوح الاشتقاق فيهما، فلا يكون دليلًا. ينظر: شرح النقره كار، وحاشية ابن جماعة والمناهج الكافية ١٢١/٢ (ضمن مجموعة الشافية).

وأما في شرح المفصل فكان لابن الحاجب رأيان، ففي موضع منه وافق الجمهور صراحة في عَدِّ الهاء في هِرْكَوْلَةٍ ونحوه أصليةً، فقال[1]: "وأما هِبْلَعٌ فالهاء فيه زائدة عند الأخفش؛ أخذًا من الاشتقاق؛ لأن الهِبْلَعَ الشديدُ البَلْعِ، فكأنه من بَلَعَ، فالهاء زائدة. وغيره يقول: الهاء أصلية، ولا أثر لمثل هذا الاشتقاق الذي ليس على قياس كلامهم؛ إذ لم يُعهد زيادة الهاء في أول الكلام. ولا بُعد في أن يكونوا بَنَوْا كلمةً للشديد البَلْعِ من الهاء والباء واللام والعين، فوافق بعضُ حروفها حروفَ بَلَعَ، وليس هذا كقولنا: إن النون في (عَنْسَلٍ) زائدةٌ؛ أخذًا من قولهم: عَسَلَ الذئبُ: إذا أسرع؛ لأن العنسل السريع؛ لأن النون قد ثبت زيادتها ثانيًا ساكنًا كثيرًا، فلم يكن الحكم بزيادتها هاهنا أخذًا من الاشتقاق–وإن كان فيه بُعد–مثلَ الحكم بزيادة الهاء في هِبْلَعٍ؛ إذ لم يثبت زيادتها أولًا".

ففي هذا النص فصَّلَ ابن الحاجب ما أجمله في الشافية وشرحها، ويتضح فيه اختياره قول الجمهور، وردُّه قول الأخفش–وينسحب على قول الخليل أيضًا–؛ استنادًا إلى ما يأتي:

- أنه لا أثر للاشتقاق الذي يقول به الأخفش؛ لأنه ليس على قياس كلامهم؛ إذ لم يُعهد زيادة الهاء في أول الكلام، وقد ذكر هذه الحجة غير واحد من العلماء من قبله.
- أنه لا يستبعد أن يكونوا بَنَوْا كلمة للشديد البلع من الهاء والباء واللام والعين، فوافق بعضُ حروفها حروفَ بَلَعَ، ويبدو أن ابن الحاجب قد تأثر بابن جني في إيراد هذه الحجة؛ إذ ذكرها قبله[2].
- أنه لا تقاس زيادة الهاء في (هِبْلَعٍ) ونحوه على زيادة النون في (عَنْسَلٍ) بحكم أنه مشتق من: عَسَلَ الذئبُ؛ لأن النون قد ثبتت زيادتها ثانيًا ساكنًا كثيرًا، بخلاف الزعم بزيادة الهاء في هِبْلَعٍ؛ إذ لم يثبت زيادتها أولًا.

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٦٤٤/١.

(٢) ينظر: المنصف ٢٦/١، فقد ذكر نظائر لما تقاربت ألفاظه ومعانيه من الألفاظ. وينظر–أيضًا–: اللباب للعكبري ٢٧٣/٢.

- **ثانيًا:** على عكس ما سبق فإن ابن الحاجب في موضع آخر من شرح المفصل وافق الخليل والأخفش، فقال عن زيادة الهاء[1]: "وزيدت في هِرْكَوْلَةٍ وهِجْرَعٍ وهِبْلَعٍ وهِلْقَامَةٍ؛ لِمَا دَلَّ عليه الاشتقاق. ويجوز أن تكون مزيدة في قولهم: قَرَنٌ سَلْهَبٌ. وإنما لم يُحْكَمْ عليها بما حُكِمَ في هِجْرَعٍ لأنه لم تثبت زيادتها وسطًا كما ثبت أولًا، فكان الأمران محتَمَلَيْنِ".

فيتضح من هذا النص أن كلام ابن الحاجب هنا الذي يوافق فيه الخليل والأخفش يناقض كلامه السابق في الكتاب نفسه وفي الشافية وشرحها، واستند فيما ذهب إليه هنا إلى دلالة الاشتقاق على ذلك، وذكر علةً تُنَاقِضُ العلةَ التي ذكرها فيما تقدم؛ إذْ رأى أن الهاء في سَلْهَبٍ غير مقطوع بزيادتها كما حُكِمَ به في هِجْرَعٍ؛ لأنه لم تثبت زيادتها وسطًا كما ثبت أولًا، فكان الأمران محتَمَلَيْنِ.

فهذا كله يناقض قوله السابق[2]: "ولا أثر لمثل هذا الاشتقاق الذي ليس على قياس كلامهم؛ إذ لم يُعهد زيادة الهاء في أول الكلام".

تعقيب: بعد عرض هذه النصوص لابن الحاجب يتضح أن بينها تعارضًا، ففي بعضها اختار مذهب الجمهور، وهو أن الهاء في هِرْكَوْلَةٍ وهِجْرَعٍ وهِبْلَعٍ أصلية، واختار مذهب الخليل والأخفش في موضع واحد من شرح المفصل، وهو أن الهاء زائدة.

والذي يترجح للبحث هو أن الرأي الذي انتهى إليه ابن الحاجب في هذه المسألة هو الرأي الأول الموافق لقول الجمهور؛ لما يأتي:

١- أن رأي الجمهور هو الأرجح في المسألة، والغالب على مذهب ابن الحاجب النحوي اختيار مذهب الجمهور.

٢- أنه اختار قول الجمهور في ثلاثة نصوص، واختار رأي الخليل والأخفش في نص واحد فقط.

٣- أنه فصَّلَ القولَ في الردّ على الخليل والأخفش فيما ذهبا إليه، واستند إلى القياس في رده.

****

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٣٩٤.

(٢) السابق: ١/٦٤٤.

٨. الخلاف في وزن (رُمَّان)

ذهب الجمهور إلى أنَّ النون في (رُمَّانٍ) زائدة، وأن وزنه (فُعْلانٌ) حملًا على الأكثر؛ لأن الألف والنون في آخر الاسم إذا كان قبلهما ثلاثة أحرف يحكم عليهما بالزيادة حتى يقوم دليل على أصالتها، من اشتقاقٍ أو غيرِهِ، وذهب الأخفش وابن قتيبة وبعض المتأخِّرين إلى أنَّ نونه أصلية، وأن وزنه (فُعَّالٌ)؛ حملًا له- أيضًا-على الأكثر في بابه؛ لأنه قد جاء (فُعَّالٌ) في أسماء النبات والشجر كثيرًا، كالحُمَّاضِ[١] والتُّفَّاحِ[٢].

رأيا ابن الحاجب: اختلفت كلمة ابن الحاجب في هذه المسألة، وكان له فيها رأيان متعارضان على النحو الآتي:

- **أولا:** اختار في الشافية وشرحها مذهب الجمهور، وهو أن نون (رُمَّانٍ) زائدة، ففي الشافية تكلم عن أن شُبهة الاشتقاق تُعَيِّنُ الحرف الزائد، ثم تَكلَّمَ عن تقديم أكثر الوزنين على شبهة الاشتقاق، فقال[٣]: "وَفِي تَقْدِيمِ أَغْلَبِهِمَا عَلَيْهَا نَظَرٌ، ولذلك قيل: رُمَّانٌ (فُعَّالٌ)؛ لغلبتها في نحوه".

وقال في شرح الشافية[٤]: "قولُه: وَفِي تَقْدِيمِ أَغْلَبِهِمَا عَلَيْهَا نَظَرٌ. يقولُ: وفي تقديمِ أغلبِ الوزنين على شبهةِ الاشتقاقِ نظرٌ، ولذلك اختُلِفَ في رُمَّانٍ، فقيلَ: (فُعَّالٌ)، فقُدِّمَ غَلَبَةُ (فُعَّالٍ) في مثلِه على شبهةِ الاشتقاقِ؛ لأنَّ مثلَه تُفَّاحٌ وحُمَّاضٌ وفُحَّالٌ[٥] وسُمَّاقٌ[٦]".

---

(١) الحُمَّاض: نبت جبلي شديد الحَمْضِ. ينظر: اللسان: حمض ١٣٩/٧.

(٢) ينظر في هذه المسألة: الكتاب ٢١٨/٣، وأدب الكاتب ص ٢٨٤، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٣٧، والأصول ٨٦/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٤٨٣/٣، والمسائل المنثورة ص ٢١٧، والمسائل العضديات ص ٧٨، والمنصف ١٣٤/١، والمقتصد ١٠٠١/٢، والممتع ص ١٧٢، واللباب للعكبري ٥١٨/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٧/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٢٤/٢، وشرح الكافية الشافية ٢٠٤٥/٤، وتوجيه اللمع ص ٤١٨، وشرح الشافية للرضي ٣٨٨/٢، ٣٩٥، وشرح الشافية لليزدي ٣٨٧/١، ومجموعة الشافية ١٣٤/٢، وشرح الشافية لركن الدين ٦٥٤/٢، وشرح الشافية للأرَّاني ص ٦٨٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٢٠٦/٤، ١٥٤٢، وتمهيد القواعد ٣٩٩٢/٨، ٤٩٧٩/١٠.

(٣) الشافية ص ٨٥.

(٤) شرح الشافية ص ٦٩٧.

(٥) الفُحَّال: ذكر النَّخل. ينظر: اللسان: فحل ٥١٧/١١.

(٦) السُمَّاق: نبات جبلي شديد الحمرة، ثمره حامض. ينظر: اللسان: سمق ١٦٤/١٠.

ففي هذين النصين رجَّح ابن الحاجب مذهب الجمهور، وهو أنَّ النون في رُمَّانٍ زائدة؛ لأن الاشتقاق يرجِّحُ هذا؛ ورأى أن في تقديم أكثر الوزنين على الاشتقاق نظرًا، ثم حكى قول الأخفش بصيغة التمريض: قيل.

ويؤيد هذا أن الشيخ زكريا الأنصاري فَسَّرَ كلام ابن الحاجب على هذا، فقال[1]: "ومع ذلك فالأصح في رُمَّانٍ عند المصنف اقتضاءً كالخليل وسيبويه صريحًا أن وزنه (فُعْلَانٌ)؛ تقديمًا لشبهة الاشتقاق".

ولكن ابن الحاجب لم يذكر ما حكاه سيبويه عن الخليل من أن زيادة الألف والنون في الآخِر أكثر من مجيء اسم النبات على (فُعَّالٍ)[2].

- **ثانيًا:** في شرح المفصل جوَّزَ ابن الحاجب الوزنين، ولم يرجِّح أحدهما، ففي باب الأسماء المنصرفة وغير المنصرفة تكلم عن اسم الجنس الذي في آخره ألف ونون، ونونه تحتمل الأصالة والزيادة، ثم سَمَّيْتَ به، فقال[3]: "وإذا احتملت النونُ بعد الألف الزيادةَ والأصالةَ، وسُمِّيَ به علمًا؛ جاز معاملتهما بالأمرين، كحسَّان علمًا، فإنه يَحتمل أن يكون من الحِسِّ ومن الحُسْنِ، فرُمَّان إذا سُمِّيَ به أُخِذَ من رَمَّ أو من رَمَنَ أي: أقام".

ففي هذا النص جوَّز ابن الحاجب الوجهين استنادًا إلى أن كِلَا الاشتقاقين محتمَلٌ، وقاسه على حسَّان، وأنه يَحتمل أن يكون من الحِسِّ أو من الحُسْنِ.

تعقيب: بعد عرض هذه النصوص لابن الحاجب يتضح أن بينها تعارضًا، ففي بعضها اختار مذهب الجمهور، وهو أنَّ النون في رُمَّانٍ زائدة، وأن وزنه (فُعْلانٌ)، واختار في بعضها مذهب الأخفش وابن قتيبة، وهو أنَّ نونه أصلية، وأن وزنه (فُعَّالٌ).

ويترجح للبحث أن الرأي الذي انتهى إليه ابن الحاجب في هذه المسألة هو أنه اختار مذهب الجمهور؛ لما يأتي:

١- أن قول الجمهور هو الراجح في المسألة، والغالب على مذهب ابن الحاجب النحوي موافقة الجمهور.

---

(١) المناهج الكافية ١٣٥/٢ (ضمن مجموعة الشافية).

(٢) ينظر: الكتاب ٢١٨/٣، وينظر -أيضًا-: الممتع ص ١٧٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤٤/٢.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ١١١/١.

٢- أن الألف والنون في آخر الاسم إذا كان قبلهما ثلاثة أحرف يحكم عليهما بالزيادة.

٣- أن الاشتقاق يؤيِّدُه-أيضًا-.

٤- قياسه على حسَّان ونحوه مما يحتمل اشتقاقين.

٥- أن ابن الحاجب ذكر قول الأخفش بصيغة التمريض "قيل".

ولكن قول ابن الحاجب في النص الأخير: "فرُمَّان إذا سُمِّيَ به ...إلخ" يحتمل أنه يرى أن جواز الوزنين في (رُمَّانٍ) يتوقف على التسمية به، وأما في حالة كونه اسم جنس فمذهبه موافق للجمهور.

****

٩. حكم همزة (أل) في نحو (الأَحْمَرِ) إذا خُفِّفَتْ همزته

ذهب سيبويه والجمهور إلى أنَّ الأكثر عدم حذف همزة (أل) في نحو (الْأَحْمَرِ) إذا خُفِّفت همزة (أحمر) بالنقل؛ لأنَّ الحركة عارضة، فيقال: اَلْحَمَرُ، وذهب الفارسي والزمخشري إلى أنَّ القياس حذفها اعتدادًا بالحركة العارضة، فيقال: لَحْمَرُ[(١)].

<u>رأيا ابن الحاجب:</u> اختلفت كلمة ابن الحاجب في هذه المسألة، وكان له فيها رأيان متعارضان على النحو الآتي:

- **أولا:** ذهب في الشافية وشرحها مذهب سيبويه في أنَّ الأكثر عدم حذف همزة الوصل من (أل) في نحو (الْأَحْمَرِ) إذا خُفِّفت همزته بالنقل؛ لأنَّ الحركة عارضة.

(١) ينظر في هذه المسألة: الكتاب ٥٤٥/٣، ٤٤٤/٤، والمقتضب ٣٨٨/١، والأصول ٤٠٠/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٧٨/٤، ٤٠٩/٥، والتكملة ص ٢٣٠، والمسائل البغداديات ص ١٨٩، والبصريات ٢١٦/١، والمنصف ٦٩/١، والخصائص ٩٠/٣، والمقتصد في شرح التكملة ٣٢٨/١، والمفصل ص ٣٦٥، والبديع ٣٢٦/٢، وشرح المفصل ١١٥/٩، والممتع ص ٤٠٧، وشرح الشافية للرضي ٥١/٣، وشرح الشافية لركن الدين ٧٠٠/٢، ومجموعة الشافية ٢٠١/٢، وشرح الشافية لليزدي ٤٤٠/٢، وشرح الشافية للأرَّاني ص ٧٣٨، وارتشاف الضرب ٢٧٤/١، وتمهيد القواعد ٥٠٥٤/١٠، والمناهل الصافية ٢٠١/٢.

فقال في الشافية[1]: "وإذا خُفِّفَ باب (الأحمر) فبقاءُ همزةِ اللامِ أكثرُ، فيقالُ: اَلْحَمَرُ ولَحْمَرُ. وعلى الأكثر قيل: مِنَ لَحْمَرِ بفتح النون، وفِلَحْمَرِ بحذف الياء، وعلى الأقلِّ جاء: ﴿عَادَ لُوْلَى﴾[2]".

وفي شرح الشافية أجاز الوجهين، ثم بَيَّنَ وجه الاعتداد بالحركة العارضة موافقًا بذلك الزمخشري، فقال[3]: "إذا تحرَّكَتْ لامُ بابِ الأَحْمَرِ بنقلِ حركةِ الهمزةِ إليها، فللعرب فيها مذهبان؛ أحدُهما–وهو الأكثرُ–: أن يعاملوها معاملةَ الساكنِ؛ لأنَّ الحركةَ عارضةٌ، فيقولون: اَلْحَمَرُ، كما لم ينقلوا. ومنهم من يَعْتَدُّ بالحركةِ العارضةِ فيقولُ: لَحْمَرُ، ويستغني عن همزةِ الوصلِ. وإنَّما اعتُدَّ بالحركة هاهنا على هذه اللغة، ولم يُعْتَدَّ بها في نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[4] وغيره؛ لأنَّ اللام صارت مع المُعَرَّف بها كالجزء الواحد لفظًا ومعنًى، أمَّا اللفظ فلكونها على حرف واحد، وأمَّا المعنى فلكونها تُغَيِّر مدلول الاسم عن كونه كان لواحد لا بعينه إلى واحد مُعَيَّن، فجرت مجرى الجزء، فأشبهت حركة (سَلْ)، وأصله: اسْأَلْ. والأظهرُ أنَّ بابَ الاقْتِدَارِ والاسْتِغْفَارِ كذلك في جوازِ: اَلِسْتِغْفَارِ وجوازِ: لِسْتِغْفَارِ مثلُ: اَلْحَمَرِ ولَحْمَرِ".

ويُلحظ في هذا النص أن ابن الحاجب لم يقف عند الوجه الأول كثيرًا؛ اعتمادًا على أنه هو الأكثر، ولكنه ذكر بعد ذلك حجة الجمهور، وهي أن الحركة عارضة؛ لأن أصل هذه اللام السكون، فكأنَّ التقاء الساكنين متحقق، فقال[5]: "وعلى الأكثرِ إذا اتصلت (مِنْ) و(في) بذلك قِيلَ: مِنَ لَحْمَرِ بفتحِ النونِ؛ لأنَّ اللامَ في حكمِ السكونِ، فيجبُ فتحُ النونِ لالتقاءِ الساكنين على القياسِ".

ولكنه لَمَّا تكلم عن الوجه الثاني فصَّل القول فيه، وبَيَّنَ وجه الاعتداد بالحركة العارضة، وهو أنَّ لام التعريف صارت مع المُعَرَّف بها كالجزء الواحد لفظًا لكونها على حرف واحد، ومعنًى لكونها تُعَرِّفُ ما تدخل عليه.

---

(١) الشافية ص ٨٧.

(٢) من الآية ٥٠ من سورة النجم، وهذه قراءة نافع وأبي عمرو وأبي جعفر ويعقوب والأعمش وابن محيصن، ينظر: السبعة ص ٦١٥، والتيسير ص ٢٠٤، والنشر ٤١٢/١، وإتحاف فضلاء البشر ٢١٥/١، ٥٠٢/٢.

(٣) شرح الشافية ص ٧٣٠، ٧٣١.

(٤) من الآية الأولى من سورة البينة.

(٥) شرح الشافية ص ٧٣٣.

- **ثانيًا:** على عكس ما ذكره من قبل رأى في شرح المفصل أن حذف الهمزة غير قياسيٍ، فذكر كلامًا طويلًا جدًّا، استدل فيه بأنَّ قياس كلام العرب هو عدم الاعتداد بالعارض.

فإنه بعد أن ذكر مذهب الزمخشري عقَّب عليه بقوله[١]: "وليس عندي بالقياس، ولا ما عليه الفصحاء المحقِّقون للهمز، ولا ما عليه القراءة الصحيحة فيمن خفَّف الهمزة".

ثم ذكر حجته في عدم عدِّهِ قياسيًّا، فقال[٢]: "أما وجه كونها ليس بالقياس فلأن قياس كلام العرب ألا يُعْتَدَّ بالعارض؛ بدليل امتناع ردِّ الواو في قوله-تعالى-: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، والواو في ﴿قُلِ انْظُرُوا﴾[٣]، وأمثالُ ذلك كثيرة، فثبت أن العارض في كلامهم قياسه ألا يُعتدَّ به".

ثم ذكر شبهةَ الزمخشريِّ في عدِّهِ هذا الحذف قياسيًّا، فقال[٤]: "والشبهة لمن ظن أنها القياس: ما تَوَهَّمَهُ في صيغة الأمر من نحو: (قُلْ) و(سِرْ) وشبهه، وتقريره: أن أصله: أُقْوُلْ واِسْيِرْ، فلما أُعِلَّ بنقل حركة العين إلى الفاء حذفت العين لالتقاء الساكنين، فلما تحركت الفاء استُغني عن الهمزة، ولولا الاعتداد بالعارض لقيل في (قُلْ): أُقُلْ، وفي (سِرْ): اِسِرْ".

ثم رد على هذه الشبهة بثلاثة ردود، خلاصتها[٥]:

١- أن الأمر فرع المضارع، والمضارع مِنْ (قال) و(سار) لا يُحتاج فيه إلى همزة وصل، وكذلك الأمر لم تكن فيه همزة، فهذا يختلف عما نحن فيه.

٢- أن الحركة في (قُلْ) في كلمة واحدة، وليست حركة اللام في (اَلْحَمَرِ) كذلك؛ لأنها كلمة مستقلة.

٣- أن الإعلال في (قُلْ) قضيةٌ واجبةٌ لموجِبٍ قويٍّ، وتخفيف الهمزة ليس متحتِّمًا، بل هو أمر جائز.

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٣٤٥.

(٢) السابق: نفسه.

(٣) من الآية ١٠١ من سورة يونس.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٣٤٥، ٣٤٦.

(٥) ينظر: السابق: ٢/٣٤٦.

ثم أورد شبهة أخرى، فقال[1]: "فإن قيل: إذا جعلتم الحركة فيه كحركة ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ فينبغي ألا تجيزوا الحذف في الهمزة لِعُرُوضِ الحركة، كما لا تجيزون رَدَّ الواو في ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ﴾؛ لأنهما جميعًا لازمان للسكون الأصلي، وقد جعلتم العُروض لا اعتداد به".

ثم أجاب عن هذه الشبهة بأمرين، خلاصتهما[2]:

١- أن (أل) لما كانت كالجزء مما بعدها جُعلت معها كجزء منها.

٢- أن حذف الهمزة مَبْنِيٌّ على أنها أصل خُفِّفَتْ لكثرة استعمالها عند الاستغناء عنها، فكما حُذفت إذا وقعت حشوًا؛ حُذفت كذلك عند الاستغناء عنها في قولك مبتدئًا: لَحْمَرُ.

والعجيب أن الشبهتين اللتين أوردهما ابن الحاجب هنا، ثم ردَّهما وأبطلهما=قال بهما في شرح الشافية، واعتمد عليهما في تقرير مذهب الزمخشري الذي اختاره هناك، وبيانِ كونه قياسيًّا.

تعقيب: بعد عرض هذه النصوص لابن الحاجب يتبين التعارض بين ما ذهب إليه في الشافية وشرحها وما ذهب إليه في شرح المفصل، فإن ما أجازه واحتج له في الشافية وشَرْحِها عاد ونقضه وأبطله في شرح المفصل بالتفصيل.

والذي يترجح للبحث أن الرأي الذي انتهى إليه ابن الحاجب في هذه المسألة هو موافقة الجمهور؛ لما يأتي:

١- أن قول الجمهور هو الراجح في هذه المسألة؛ لأنه موافق للقياس، وهو الأكثر في كلام العرب.

٢- أن الغالب على مذهب ابن الحاجب النحوي موافقة الجمهور.

٣- رَدُّه قول الزمخشري، وتفصيلُه في شرح المفصل في رَدِّ الاعتراضين المورَدَيْنِ على تضعيف حذف الهمزة، وتوسُّعُه في إثبات أنه مخالف للقياس.

****

(١) السابق: ٣٤٧/٢.

(٢) السابق: نفسه.

١٠. قَلْب الياءِ ألفًا والهمزة ياءً في (فَعَائِل) وشِبْهِه

اشترط الجمهور لقلب الياءِ ألفًا، والهمزةِ ياءً في جمع التكسير الذي بعد ألف تكسيره حرفان؛ اشترطوا عُرُوضَ الهمزة في الجمع، نحو: مطايَا وركايَا، والأصل: مطائِيُ وركائِيُ على حدِّ صحائِفَ ورسائِلَ، وكذلك شَوَايَا وحَوَايَا في جمع شاوِيَةٍ وحاوِيَةٍ؛ فاعلتين من شَوَيْتُ وحَوَيْتُ، والأصل: شواوِيُ وحواوِيُ، ثم شوائِيُ وحوائِيُ، على حدِّ أوائِلَ، ثم شوايَا وحوايَا، فإن كانت الهمزة أصلية لم تقلب ياءً، كهمزة جَوَاءٍ وشَوَاءٍ جمع جائية وشائِيَةٍ فاعلتين من جاءَ وشاءَ(١).

رأيا ابن الحاجب: اختلفت كلمة ابن الحاجب في هذه المسألة، وكان له فيها رأيان متعارضان على النحو الآتي:

- **أولًا:** خالف ابن الحاجب الجمهور في هذه المسألة في الشافية وشرحها، فاشترط شرطًا آخر غير شرط الجمهور، وهو ألا تكون صورة المفرد كذلك.

فقال في الشافية(٢): "وَتُقْلَبُ اليَاءُ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ هَمْزَةٍ بَعْدَ أَلِفٍ فِي بَابِ مَسَاجِدَ، وَلَيْسَ مُفْرَدُهَا كَذَلِكَ=أَلِفًا، وَالهَمْزَةُ يَاءً، نَحْوُ: مَطَايَا وَرَكَايَا وخَطَايَا على القولين، وصَلايَا جمع المهموز وغيره، وشَوَايَا جمع شَاوِيةٍ، بخلاف شَواءٍ جمع شَائِيَةٍ من شَأَوْتُ وبخلافِ شَوَاءٍ وجَوَاءٍ جمعي شَائِيَةٍ وجَائِيةٍ على القولين فيهما".

ثم شرح هذا النص، فقال(٣): "وأصلُه: مَطَايِيُ؛ لأنَّه جمعُ مَطِيَّةٍ، قُلِبَت الياءُ همزةً، مثلَها في صَحَائِفَ، وكذلك رَكَايَا، ووقعت الياءُ بعد همزةٍ بعد ألفٍ في بابِ مَسَاجِدَ، فكُرِهَ وقوعُ الهمزةِ بين حرفَي العلَّةِ في الجمعِ المُسْتَثْقَلِ، مع أنَّ مفردَه ليس كذلك فيُرَاعَى، فقلبوا الياءَ ألفًا، والهمزةَ ياءً، فقالوا: مَطَايَا ورَكَايَا. وإنَّما قالَ: (وليس

---

(١) ينظر في هذه المسألة: الكتاب ٣٩١/٤، والمقتضب ٢٨٤/١، والأصول ٢٩٦/٣، ٣٠١، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٦١/٥، ٢٩١، والتعليقة ٤٠/٥، ٨١، والتكملة ص ٦٠٣، والمنصف ٦٢/٢، والمقتصد في شرح التكملة ١٤٩٣/٣، والمفصل ص ٤١٤، والبديع ٥٩٨/٢، وشرح التكملة للعكبري ص ٥٥٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٣/١٠، وشرح الشافية للرضي ٥٩/٣: ٦٢، ١٧٩: ١٨٢، ومجموعة الشافية ٣٥٣/٢، وشرح الشافية لليزدي ٥٢١/٢، وشرح الشافية لركن الدين ٨٣٥/٢، وشرح الشافية للأرَّاني ص ٨٤٥، والمناهل الصافية ٢٨٢/٢.

(٢) الشافية ص ٩٣.

(٣) شرح الشافية ص ٨٠٤، ٨٠٥.

مفردُها كذلك فيُرَاعى) احترازًا من شَوَاءٍ جمعِ شَائِيَةٍ من شَأَوْتُ؛ لأنَّه لَمَّا وقعت الهمزةُ بعد ألفٍ في المفردِ، وبعدها ياءٌ اغْتُفِرَت في الجمعِ؛ قصدًا لمشاكلةِ الواحدِ للجمعِ".

ثم قال ردًّا على الجمهور(١): "وهذا أولى من قولِهم: إذا كانت الهمزةُ عارضةً في الجمعِ. لأنَّه وإن أمكنَ تَمْشِيَتُه في شَائِيَةٍ وشَوَاءٍ؛ لأنَّها غيرُ عارضةٍ في الجمعِ، إلا أنَّه يَرِدُ عليه شَوَاءٍ جمعُ شَائِيَةٍ من شَاءَ، وجَوَاءٍ جمعُ جَائِيَةٍ من جَاءَ، فإنَّها عارضةٌ في الجمعِ، ومع ذلك فإنَّها ثابتةٌ لما ذكرناه".

ثم ذكر اعتراضًا يمكن إيراده على ما قاله، وهو أنه يمكن القول بأن الهمزة في جَوَاءٍ وشَوَاءٍ غيرُ عارضةٍ على مذهبِ الخليلِ(٢).

ثم أجاب عنه بثلاثة أجوبة(٣):

١- أنَّ المذهبَ في ذلك غيرُ مذهبِ الخليلِ، وهو المختارُ، فينبغي أن يبُنَى عليه.

٢- أنه "لو سُلِّمَ أنَّ المذهبَ مذهبُ الخليلِ لكان يجبُ أن يُقَالَ: خَطَاءٍ؛ لأنَّ الهمزةَ حينئذٍ غيرُ عارضةٍ على ما قرَّرُوه، لأنَّ أصلَه: خَطَايِئُ على وزنِ فَعَايِلَ، فقُلِبَت الهمزةُ إلى موضعِ الياءِ، فصار خَطَائِيُ، فليست الهمزةُ عارضةً على ما قَرَّرُوه في شَوَاءٍ، ولا أحدَ يقولُ: خَطَاءٍ، فوجبَ أن يُرجَعَ إلى ما ذكرناه من قولنا: (وليس مفردُه كذلك)، فيَجْمَعُ المذهبين جميعًا، فقيلَ: خَطَايَا؛ لأنَّ مفردَه ليس كذلك، وقيلَ: شَوَاءٍ وجَوَاءٍ؛ لأنَّ مفردَه شَائِيَةٌ وجَائِيَةٌ".

٣- أنه قد ورد-أيضًا-أَدَاوَى وَعَلاوَى وَهَرَاوَى، وكان مقتضى قول الجمهور أن يُقَالَ: أَدَايَا وعَلايَا وهَرَايَا؛ لأنَّ أصلَه: أَدَايِوُ وعَلايِوُ وهَرَايِوُ، قُلِبَت الواوُ ياءً؛ لانكسارِ ما قبلها، وقُلِبَت الياءُ همزةً مثلَها في صَحَائِفَ، فصارَ مثلَ: شَوَائِيَ،

---

(١) السابق: ص ٨٠٥.

(٢) من علامات القلب المكاني عند الخليل: أن يؤدّيَ تركه إلى الجمعِ بين همزتين، نحوُ: جَاءٍ من جَاءَ، وأصلُه جَايِئٌ، فلو بقي غيرَ مقلوبٍ لوَجَبَ أن تقلبَ الياءَ التي بعد الألفِ همزةً، فيقال: جائِئٌ بهمزتين؛ فرُدَّت الهمزةُ التي هي لامٌ إلى موضعِ العينِ، فيبقى جائِيًا، ووزنُه (فَالِعٌ)، ثمَّ يُعَلُّ إعلالَ قاضٍ. وخالفه سيبويه وجمهور البصريين، وقالوا: إذا اجتمعت الهمزتان في جاءٍ قُلِبَت الثانيةُ ياءً على قياسِ مثلِها، ثمَّ يُعَلُّ إعلالَ قاضٍ. ينظر: الكتاب ٥٤٩/٣، ٥٥٢، ٣٧٧/٤، والمقتضب ٢٥٣/١، والأصول ٢٩٦/٣، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٨٥/٤، ٢٨٧/٥، والمنصف ٥١/٢، وشرح الشافية لابن الحاجب ص ٤١١، والممتع ص ٣٢٦، وشرح الشافية للرضي ٢٥/١.

(٣) شرح الشافية: ص ٨٠٦، ٨٠٧.

جمع شَاوِيَةٍ، وكان قياسُه أن يُقَالَ: أَدَايَا، ولكنَّهم قلبوها واوًا؛ ليُشَاكِلَ الجمعُ الواحدَ، لأنَّ مفردَه إِدَاوَةٌ وعِلاوَةٌ وهِرَاوَةٌ.

- **ثانيًا:** على عكس ما سبق وافق ابن الحاجب الجمهور في شرح المفصل في اشتراطهم عُرُوضَ الهمزة في الجمع، فقال(١): "شرط هذا الإعلال: أن يكون جمعًا، وأن تكون الهمزة عارضة، وأن يكون بعدها ياء، فحينئذ يُعَلُّ هذا الإعلالَ بقلب الياءِ ألفًا، والهمزةِ ياءً، وذلك أنه لما استُثْقِلَ ذلك في هذا الجمع الذي هو منتهى الجموع خفَّفوه بأن قلبوا الياءَ ألفًا، والهمزةَ ياءً ليسهل، ولم يستغنوا بأحدهما؛ لأنهم لو فعلوا أحدهما لقالوا إما: مَطَاءَا بإثبات الهمزة مع الألف، وإما مطايِيُ بقلب الهمزة ياء، مع بقاء الياء بعدها، وكلاهما مستثقل".

ثم كَرَّرَ شرط عُرُوضِ الهمزة في الجمع، فقال(٢): "ولو كان جمعًا، والهمزة غير عارضة؛ لم يُعْتَدَّ به، كقولك في جمع شائية من شَأَوْتُ: شَوَاءٍ؛ لأن الهمزة أصلية غير عارضة، ولو كان جمعًا، والهمزة عارضة، ولكنها ليست عارضة في الجمع؛ لم يُعَلَّ -أيضًا- هذا الإعلالَ، كقولك في جمع شائية وجائية من شاءَ وجاءَ: شَوَاءٍ وجواءٍ؛ لأن الهمزة وإن كانت عارضة في شائية وجائية، إلا أن الهمزة غير عارضة في الجمع؛ لثبوتها فيها قبل جمعها".

ثم أورد اعتراضًا مفاده: أن وزن شَوَاءٍ وجَوَاءٍ عند الخليل (فَوَالِعُ)، فالهمزة إذًا أصلية، وليست عارضةً، لا في الجمع ولا في غيره.

وأجاب عنه بأنَّ الهمزة وإن كانت عند الخليل كذلك فهي عارضة في المفرد الذي هذا جمعه، وليست عارضةً في الجمع(٣).

ثم أورد اعتراضًا آخر على هذا الجواب، وهو: أن الهمزة إذا كانت مقدمة إلى موضع العين فهي أصلية، فكيف تكون أصليةً عارضةً؟.

وأجاب عنه بأنها عارضة بعد الألف في غير الجمع، بدليل أن أصل شائِيَةٍ: شايِئَةٌ، فإذا قُلبتْ فقلتَ: شائِيَةٌ؛ فقد أثبتَّ همزةً بعد الألف بعد أن لم تكن، وهذا معنى العُرُوضِ(٤).

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٤٨٠.

(٢) السابق ٢/٤٨١.

(٣) السابق: نفسه.

(٤) السابق: ٢/٤٨١، ٤٨٢.

وقد كرر ابن الحاجب كلامه عن اشتراط عروض الهمزة في الجمع في أكثر من موضع في هذه المسألة، ومن هذا قوله[1]: "قال: (وإذا لم تكن الهمزة عارضةً في الجمع) إلى آخره. لم تقلب؛ لِمَا تقدم من أنها على مذهب غير الخليل هي العين، وقد كانت انقلبتْ في المفرد قبل الجمع، فلم تكن عارضة في الجمع، وعند الخليل هي اللام قُلبت إلى موضع العين في المفرد، فلم تكن–أيضًا–عارضةً في الجمع...، فثَبَتَ أنها غير عارضة في الجمع على كل تقدير".

فمن خلال هذه النصوص من شرح المفصل يتضح أن ابن الحاجب يوافق الجمهور في اشتراط عروض الهمزة في الجمع؛ لكي تُقلب الياءُ ألفًا، والهمزةُ ياءً، على الرغم من أنه رَدَّ هذا الشرط في شرح الشافية، ورأى أن الأَوْلَى ما ذهب إليه هو، وهو ألا تكون الهمزة ثابتة في مفرده فتُرَاعَى؛ قصدًا لمشاكلةِ الواحدِ للجمعِ، وقد تقدم ذكر كلامه هذا في صدر المسألة.

تعقيب: بعد عرض هذه النصوص لابن الحاجب يتضح أن بينها تعارضًا، فاختار في الشافية وشرحها أن شرط قَلْب الياءِ ألفًا، والهمزةِ ياءً في جمع التكسير الذي بعد ألف تكسيره حرفان ألا تكون الهمزة ثابتة في مفرده فتُرَاعَى، ثم رَدَّ ما اشترطه الجمهور، وهو عُرُوضَ الهمزة في الجمع.

ولكنه عاد في شرح المفصل، فوافق الجمهور في اشتراط عروض الهمزة في الجمع، وكرره كثيرًا، وبنى عليه كلامه في هذه المسألة، ولم يخالفهم في شيء منها، ولم يشترط ما اشترطه سابقًا من عدم كون الهمزة ثابتةً في مفرده.

ويترجح للبحث أن الرأي الذي انتهى إليه ابن الحاجب في هذه المسألة هو الرأي الثاني الموافق لمذهب الجمهور؛ لما يأتي:

١- أنه هو الراجح في المسألة، والغالب على مذهب ابن الحاجب النحوي موافقة الجمهور.

٢- أنه فصَّل القول في تفسيره، والاستدلال له، وأورد عليه أمثلة كثيرة.

****

(١) السابق: ٤٨٣/٢.

١١. المحذوف في (اسْتَخَذَ)

ذكر سيبويه أنَّ (اسْتَخَذَ) يحتمل وجهين، أحدهما: أن أصله (اسْتَتْخَذَ)، فحُذفت التاء الثانية، والثاني: أنَّ السين بدل من تاء (اتَّخَذَ) الأولى التي هي فاء الفعل(١).

رأيا ابن الحاجب: اختلفت كلمة ابن الحاجب في هذه المسألة، وكان له فيها رأيان متعارضان على النحو الآتي:

- **أولًا:** في الشافية وشرحها تابَعَ ابن الحاجب سيبويه، فذكر الوجهين اللذين ذكرهما سيبويه، فقال في الشافية في معرض حديثه عن الحذف الشاذِّ(٢): "وأما نحو يَتَسِعُ ويَتَقِي فشاذٌّ...، بخلاف تَخِذَ يَتْخِذُ؛ فإنّه أصل، واسْتَخَذَ من اسْتَتْخَذَ، وقيل: أُبدل من تاء اتَّخَذ-أشذُّ".

وقال في شرحها(٣): "وقد جاءَ اسْتَخَذَ في اسْتَتْخَذَ بحذفِ التاءِ الثانيةِ، وقيلَ: إنَّما أبدلوا السينَ من تاءِ اتَّخَذَ الأولى. وهو أشذُّ من يَتَقِي ويَتَسِعُ".

ففي هذين النصين ذكر ابن الحاجب الوجهين اللذين ذكرهما سيبويه في (اسْتَخَذَ)، ثم حكم على الإبدال فيه بأنه أشذ من الإبدال في يَتَقِي ويَتَسِعُ-من يَتَّقِي ويَتَّسِعُ.

- **ثانيًا:** على عكس ما سبق استبعد ابن الحاجب في شرح المفصل كُلًّا من الحذف والإبدال في (استَخَذَ)، ورأى أن الظاهر عدم القول بأيٍّ منهما، فقال(٤): "وأما (اسْتَخَذَ) فيحتمل ألا يكون من هذا الباب. وهو ظاهر؛ لأنهم لا يقولون: اسْتَتْخَذَ، ولو كان منه لجاء الأصل؛ إذ لا مانع يمنع من وجوده، وأيضا فإن المعهود حذف الأُولَى، لا حَذْفُ الثانية مما استُثقل فيه الاجتماع، وتعذَّرَ

---

(١) ينظر في هذه المسألة: الكتاب ٤٨٣/٤، والأصول ٤٣٣/٣، وشرح الكتاب للسيرافي ٤٦٠/٥، والمنصف ٣٢٩/٢، وسر صناعة الإعراب ١٩٧/١، والنكت للأعلم ١٢٧٦/٢، والمفصل ص ٤٣٤، والبديع ٥٥٤/٢، وشرح المفصل ١٥٤/١٠، والممتع ص ١٥١، وشرح الشافية للرضي ٢٠٣/٣، ٢٩٤، وشرح الشافية لركن الدين ٩٦٩/٢، وشرح الشافية لليزدي ٦٠٤/٢، وشرح الشافية للأرَّاني ص ٩٥٧، ومجموعة الشافية ٥٢١/٢، وتمهيد القواعد ٥٢٥٥/١٠، والمناهل الصافية ٣٧٥/٢.

(٢) الشافية ص ١٠٠.

(٣) شرح الشافية ص ٨٧٤، ٨٧٥.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ٥٤١/٢.

الإدغام، وأيضا فإنه بمعنى اتَّخَذَ، فلو كان على (اسْتَفْعَلَ) لاختلف معناه في الظاهر. ويبعد أن يكون من (اتَّخَذَ)؛ لبعد إبدال السين من التاء، على أنه شاذٌّ كيفما قُدِّرَ".

ففي هذا النص رَدَّ ابن الحاجب ما ذكره هو في الشافية وشرحها من الوجهين المحتملين لهذا الفعل.

أمَّا الوجه الأوَّل فردَّه بما يأتي:

١-أن العرب لم يقولوا: اسْتَتْخَذَ، ولو كان (اسْتَخَذَ) منه لجاء الأصل؛ لأنه لا مانع يمنع منه.

٢-أنَّ المعهود فيما استُثقِل فيه الاجتماع، وتعذَّرَ الإدغامُ؛ حذف الحرف الأوَّل لا الثاني.

٣-أنَّ (اسْتَخَذَ) بمعنى (اتَّخَذَ)، ولو كان على (اسْتَفْعَلَ) لاختلف معناه.

وأمَّا الوجه الثاني فرده بأن إبدال السين من التاء بعيد.

وقد ناقش شراح الشافية ردود ابن الحاجب، وليس هذا موضع إيرادها هذه المناقشات(١).

تعقيب: بعد عرض هذه النصوص لابن الحاجب يتضح أن بينها تعارضًا، فقد ذكر في الشافية وشرحها الوجهين اللذين ذكرهما سيبويه في (اسْتَخَذَ)، ولكنه في شرح المفصل أنكر أن يكون ما في هذا الفعل من الحذف أو الإبدال، ورَدَّ الوجهين اللذين ذكرهما هو في الشافية وشرحها، وأبطلهما.

ويترجح للبحث أن القول الثاني هو الذي انتهى إليه ابن الحاجب؛ لأنه بما ذكره في شرح المفصل صار كالرَّادِّ على نفسه فيما ذكره في كتابيه السابقين، إضافة إلى أن ما ذكره فيهما كان موجزًا، بينما فصَّل ردوده في شرح المفصل.

****

(١) ينظر ما ذكر من شروح الشافية في مصادر هذه المسألة.

المبحث الثالث

أسباب تعارض الآراء عند ابن الحاجب، وطرق الترجيح بينها

المطلب الأول: أسباب تعارض الآراء عند ابن الحاجب

بعد دراسة المسائل التي ظهر فيها التعارض في آراء ابن الحاجب يحسن الوقوف عند أسباب هذا التعارض، وقد اجتهدتُ محاولًا استخلاص تلك الأسباب من كلام ابن الحاجب نفسه، ومن عوامل أخرى ربما تكون قد أَدَّتْ إلى ذلك التعارض في آرائه، وقد استنبطت من هذا وذاك أربعة أسباب، بيانها على النحو الآتي:

١- كثرة مؤلفاته، والتباعد الزمني بينها:

مؤلفات ابن الحاجب تزيد على عشرين كتابا في علوم شتَّى[١]، منها عشرة مؤلفات في النحو والصرف، وقد عاش نحو خمس وسبعين سنة؛ إذ كان مولده سنة سبعين وخمسمائة، أو إحدى وسبعين، وكانت وفاته سنة ست وأربعين وستمائة[٢]، ومن البدهي أن يكون تأليفه هذه الكتب قد امتدَّ على مدى سنوات عمره الطويل[٣].

بل إن أحد كتبه-وهو الأمالي-استغرق تأليفه سبع عشرة سنة؛ فقد أملاه بين سنتي تسع وستمائة وست وعشرين وستمائة[٤].

وربما أدَّتْ كثرة هذه المؤلفات، وتباعد العهد بينها إلى التعارض في بعض آراء ابن الحاجب، فكان له رأي في أحد كتبه في بدايات حياته، ثم بدا له رأي معارض في كتاب آخر ألَّفه بعده بسنوات طويلة.

٢- تطور فكره النحوي:

كان ابن الحاجب عالِمًا فذًّا، من أذكياء العالم، رأسًا في العربية وعلم النظر، وقد برع في علوم كثيرة، منها: الأصول، والفروع، والعربية، والتصريف، والعروض، والتفسير[٥].

---

(١) ينظر: البداية والنهاية ١٣/١٧٦، وينظر-أيضًا-: مقدمات المحققين لكتب ابن الحاجب.

(٢) ينظر: المختصر في أخبار البشر ٣/١٧٨، والعبر في خبر من غبر ٣/٢٥٤، وسير أعلام النبلاء ٢٣/٢٦٥.

(٣) حاولت في المطلب الثاني من هذا المبحث الوقوف على تواريخ تأليف هذه الكتب.

(٤) ينظر: مقدمة تحقيق الأمالي ١/٣٩.

(٥) ينظر: سير أعلام النبلاء ٢٣/٢٦٥، والبداية والنهاية ١٣/١٧٦.

وكتابه (منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل)[١] يشهد بهذا، وقد بَدَا جليًّا تأثره في مؤلفاته النحوية بالفقه وأصوله وبالمنطق، من حيث طرق الاحتجاج والتعليل والسبر والتقسيم وغيرها من مسالك الأصوليين والمتكلمين.

وكان يميل في مناقشاته إلى النزعة الجدلية، فيكثر من الافتراض والتخيُّلِ، ويتصور أن معترضًا يعترض عليه في أقواله التي يطلقها[٢]، ويظهر للناظر في كتاب الإيضاح أن عقلية الفقيه هي السائدة في مباحثه، حيث كثرت فيه التأويلات والترجيحات التي تخضع خضوعًا واضحًا لأساليب الفقهاء والأصوليين[٣].

ومن الطبعي أن يؤدي اجتهاده إلى تطور فكره النحوي، فما رآه في أوائل حياته العلمية قد يختلف عما وصل إليه بعد أن نضجت قريحته، واستوى عقله، وغزر إنتاجه العلمي.

وأمالي ابن الحاجب خير شاهد على هذا التطور عنده، فهي متأخرة عن شرحيه للمفصل والكافية، ومما أملاه في كتابه هذا أماليٌّ على مواضع من المفصل، وعلى مواضع من الكافية، فلم يكتفِ بما ورد في هذين الشرحين؛ لذا فإن "أماليه على المفصل أكثرها يُعَدُّ تكملةً واستدراكًا لما فاته في الشرح، مما أثاره تلاميذه، أو مما أملاه لإفادتهم"[٤].

وقد وازَنَ محقق شرح الوافية بين الكافية ونظمها المسمى الوافية، وذكر نماذج من الكتابين على تطور الفكر النحوي عند ابن الحاجب، ثم قال بعدها[٥]: "من هذه الموازنة التي عقدناها بين المصنَّفينِ يتضح لنا أن الوافية وإن كانت نظمًا للكافية، وغرضها تعليمي، إلا أنها تختلف من حيث الأفكار الجديدة التي أضافها المصنف نتيجة لتجاربه التعليمية، وحذفه بعض الأفكار التي لا تتلاءم مع أهمية الكافية،

---

(١) الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

(٢) ينظر تفصيل هذا فيما كتبه الدكتور محمد إبراهيم عبد الله عن أثر الفقه وأصوله والمنطق في العقلية النحوية عند ابن الحاجب، في كتابه: ابن الحاجب النحوي ص ١٥١: ١٨٦.

(٣) ينظر: مقدمة تحقيق أمالي ابن الحاجب ٥٩/١.

(٤) السابق: ٦١/١.

(٥) مقدمة تحقيق شرح الوافية ص ٥٩.

وبعبارة أوضح يمكن أن نقول: إن الوافية جاءت باستدراكات على الكافية لم يَتَسَنَّ لابن الحاجب إدخالها عليها؛ نظرًا لشيوع الكافية بين العلماء".

ومما يدل على هذا مما ورد في هذا البحث: أن بعض المسائل كان لابن الحاجب فيها رأي موجز، لكنه لما عرض لها في كتاب آخر فصل القول فيها، وأتى بالأدلة، وافترض الاعتراضات، ورد عليها دعمًا لرأيه الثاني، وذلك كما في المسألة الرابعة من المبحث الأول: (حصر الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل في "أَعْلَمَ" و"أَرَى")، فقد ذكر في الكافية سبعة أفعال تنصب ثلاثة مفاعيل، ولم يقتصر على "أَعْلَمَ" و"أَرَى"، ولكنه اقتصر في شرح الكافية عليهما، وذهب إلى أن بقية الأفعال ليست متعدية في الحقيقة إلى الثاني والثالث، ولما اختار القول الأول ذكره مرسلا غير معلَّلٍ، ولكنه حين اختار القول الثاني ذكره معلَّلًا، وهذا يدل على تطور فكره النحوي بلا ريب.

وقد يختار رأيًا معارضًا لما اختاره في كتاب آخر، مع رده على الأدلة التي احتج بها في كتابه السابق، وتضعيفه إياها، وكأنَّ عالما آخر هو الذي استدل بها، وذلك كما ورد في المسألة الثامنة من المبحث الأول: (جهة منع أسماء العدد على وزنَيْ "فُعَالَ" و"مَفْعَلَ" من الصرف)، حيث إنه في شرح الكافية وافق المبرد ومن تبعه في أن أسماء العدد المعدولة ممنوعة من الصرف للعدل في اللفظ والمعنى، ولكنه في الأمالي صرح باختياره مذهب الجمهور، ثم ذكر كلامًا طويلًا في رَدِّ رأي المبرد الذي اختاره هو في شرح الكافية، وكأنه لم يقل به من قبل، وكتاب الأمالي متأخر في التأليف عن شرح الكافية.

٣- اطِّلَاعُهُ على مرجحات جديدة:

هذا السبب مرتبط بالسبب السابق؛ لأن اطلاعه على مرجحات جديدة ينبني على تطور فكره النحوي، فربما اختار رأيًا في بدايات حياته العلمية معتمدًا على ما وقف عليه من أدلة نقلية أو عقلية، ثم تَبَيَّنَ له فيما بعد مع نضجه العلمي أدلةٌ أخرى، ومرجِّحاتٌ جديدةٌ، فاختار رأيًا مغايرًا لرأيه السابق.

وأبرز مثال على هذا ما ورد في المسألة الأولى من المبحث الثاني: (نون "خَنْدَرِيسٍ" بين الأصالة والزيادة)، ففي شرح المفصل عَدَّهُ رباعيًّا مزيدًا بحرفين،

وجعل النون زائدة، فقال[١]: "وأمّا الخماسيّ فخَنْدَرِيسٌ عنده (فَعْلَلِيلٌ)، وهو وزن لم يثبت، فالأولى أن يكون فَنْعَلِيلًا".

فبناءً على هذا لم يثبت عنده (فَعْلَلِيلٌ) في شرح المفصل، ولكن يبدو أنه اطلع على ما جعله يغير رأيه في الشافية وشرحها، فرأى أنَّ نون (خَنْدَرِيسٍ) أصليَّة، وأن وزنه (فَعْلَلِيلٌ)، بل جعله أكثر من (فَنْعَلِيلٍ).

وكذلك ما ورد في المسألة الثالثة من المبحث الثاني: (النسب إلى "فَعُولةٍ" معتلِّ اللام)، ففي الشافية وشرحها سوَّى بين المذهبين في المسألة: مذهبِ الجمهور: عَدَوِيٌّ بحذف الواو، ومذهبِ المبرد: عَدُوِّيٌّ بعدم حذفها، فإنه قال بعد عرضهما[٢]: "وكلاهما غيرُ بعيدٍ، فإن سُمِعَ أحدُهما اتُّبِعَ، وإلا فلا بُعْدَ في كلِّ واحدٍ منهما".

ولكن يبدو أنه اطَّلَعَ على ما جعله يغير رأيه في شرح المفصل، حيث اختار مذهب الجمهور، ثم قال[٣]: "وهذا هو القياس الذي لا ينبغي أن يُعْدَلَ عنه. وقال المبرد: عَدُوِّيٌّ بضم الدال كالمذكر. وليس له وجهٌ في القياس؛ لأن (عَدُوِّيٌّ) أثقل من قولك: (عَدَوِيٌّ) بفتح الدال، فلا معنى لالتزامه".

القياس إذًا هو الذي جعله يغير رأيه في هذه المسألة.

٤- طريقته في التأليف، حيث كانت مؤلفاته في الغالب أمالِيَّ يمليها:

أما كتابه (الأمالي النحوية) فأمره بَيِّنٌ، وأما كتبه الأخرى فقد ورد النص على إملائه إياها في مقدمات بعضها، حيث أملاها على تلاميذه، ومن هذا ما ورد في أوائل الإيضاح بعد المقدمة[٤]: "قال الشيخ الإمام أبو عمرو عثمان بن الحاجب- رحمه الله-إملاءً".

وما ورد في مقدمة شرحه للشافية[٥]: "قال الشيخ الإمام العالم الأوحد العلامة ...المعروف بابن الحاجب ...إملاءً على مقدمته في التصريف".

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٦٦٨/١.

(٢) شرح الشافية ص ٥٢٣.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ٥٦٦/١.

(٤) السابق: ١٢/١.

(٥) شرح الشافية ص ٣٩٧.

كما أنه نَصَّ على طريقته هذه في بعض المواضع من كتبه، ومن هذا قوله في الأمالي[1]: "وهذا مقرَّرٌ بعِلَلِهِ في الإملاء على المفصل، وفي المسائل الدمشقية، وفي الإملاء على المقدمة، فَلْيُطْلَبْ في أماكنه".

وقوله-أيضا-[2]: "وتحقيق تَعَدِّيهِ في الإملاء على المفصل".

فلعل هذه الطريقة كانت سَبَبًا في اختلاف آرائه أو تعارضها في المسألة الواحدة؛ لأن المُمْلِيَ يعتمد على ذاكرته، فربما ضَعُفَتْ ذاكرته، أو اختلط عليه شيءٌ مع تقدمه في السن، وهذا السبب ظَنِّيٌّ، ولا أجد له شاهدًا، لكنه محتمَل.

****

(١) أمالي ابن الحاجب ١/١١٤.

(٢) السابق ١/٣٣٩.

المطلب الثاني: طرق الترجيح بين الآراء المتعارضة عند ابن الحاجب

مدخل:

تكلم ابن جنى عن تَعَدُّدِ آراء العالِمِ في المسألة الواحدة، وسَمَّاهُ تضادًّا، وذلك في باب عنوانه: (بابٌ في اللفظين على المعنى الواحد يَرِدَانِ عن العالم متضادَّيْنِ)، وذكر فيه طرق الترجيح بين تلك الآراء المتضادَّةِ للعالِمِ؛ للوقوف على الرأي الذي انتهى إليه، وذكر في هذا كلامًا طويلًا جدًّا، اختصره السيوطي، وهذَّبه، وبَيَّنَ مقاصده منه(١).

وسأذكر فيما يأتي تلك الطرق التي ذكرها ابن جني، واختصرها السيوطي في نقاط محددة مختصرة مُرَتَّبَةٍ حَسْبَ ما أورده كلاهما؛ لأن المجال لا يتسع لإيراد النصوص كاملة:

١-إذا وَرَدَ عن عالم في مسألة قولان، فإن كان أحدهما مرسَلًا والآخر مُعَلَّلًا أُخِذَ بالمعلَّلِ، وتُؤُوِّلَ المرسَلُ.

٢-وإن لم يعلِّلْ واحدًا منهما نُظِرَ إلى الأَلْيَقِ بمذهبه، والأَجْرَى على قوانينه، فيُعْتَمَدُ، ويُتَأَوَّلُ الآخرُ إن أمكن.

٣-وإن لم يمكن التأويل فإن نَصَّ في أحدهما على الرجوع عن الآخر عُلِمَ أنه رأيه، والآخر مُطَّرَحٌ.

٤-وإن لم يَنُصَّ في أحدهما على الرجوع عن الآخر بُحِثَ عن تاريخهما، وعُمِلَ بالمتأخر، والأول مرجوعٌ عنه.

٥-فإن لم يُعلم التاريخ وَجَبَ سَبْرُ المذهبين، والفحصُ عن حال القولين، فإن كان أحدهما أقوى نُسِبَ إليه أنه قولُهُ؛ إحسانًا للظنِّ به، وأن الآخر مرجوعٌ عنه.

٦-وإنْ تَسَاوَيَا في القوة وَجَبَ أن يُعتقد أنهما رأيان له، وأن الدواعي إلى تساويهما عند الباحث عنهما هي الدواعي التي دعت القائل بهما إلى أَنِ اعتقدَ كُلًّا منهما.

وقد استعنتُ بهذه هذه المرجّحات، وطبَّقتُها على المسائل التي وقع فيها التعارض عند ابن الحاجب، ووجدتُ أن كثيرًا من المسائل اجتمع فيها مرجّحانِ أو أكثر من المرجحات التي ذكرها ابن جني، وسأورد خلاصة تطبيق هذه المرجحات

(١) ينظر: الخصائص ١/٢٠٠: ٢٠٨، والاقتراح ص ٤١٩: ٤٢٤.

على مسائل البحث فيما يأتي على سبيل الاختصار، مع الإشارة إلى مواضعها من المبحثين: الأول والثاني.

١- **أن يكون أحد القولين مرسَلًا والآخرُ مُعَلَّلًا:** لم أعتمد هذا المرجِّح كثيرًا في مسائل التعارض عند ابن الحاجب؛ إذ أمكن الاعتماد عليه في ترجيح الرأي الذي انتهى إليه في ثلاثٍ منها فقط، وهي:

- أنه يرى حَصْرَ الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل في (أعلم) و(أرى)، وذلك في المسألة الرابعة من المبحث الأول.
- أَنَّ النسب إلى (فَعُولةٍ) معتلِّ اللام كعدوَّةٍ هو عَدَوِيٌّ بحذف الواو، وذلك في المسألة الثالثة من المبحث الثاني.
- أنَّ النون في (رمَّانٍ) زائدة، وأن وزنه (فُعْلانٌ)، وذلك في المسألة الثامنة من المبحث الثاني.

٢- **إذا لم يكن القولان معلَّلَيْنِ نُظِرَ إلى الأليق بمذهبه، والأَجْرَى على قوانينه، فيُعتمد، ويُتأول الآخر إن أمكن:** كان ابن الحاجب كأغلب النحويين المتأخرين يمزجون بين مذاهب البصريين والكوفيين، ولكنه مع ذلك كان أكثر اختيارًا لآراء البصريين[(١)]؛ لذا فإنني اعتمدت هذا المرجِّح في كثير من مسائل هذا البحث.

ولكنْ مع ملاحظة أن ابن الحاجب كان يُعَلِّلُ الرأيين المتعارضين في بعض المسائل؛ لذا اعتمدت موافقته للجمهور في الترجيح في المسائل الآتية:

- أن التنوين في (جَوارٍ) ونحوه عوض عن الياء المحذوفة، وذلك في المسألة الأولى من المبحث الأول.
- أن مُتَعلَّقَ الظرف والمجرور فعل، وذلك في المسألة الثانية من المبحث الأول.
- أن أسماء العدد المعدولة على وزنَيْ (فُعَالَ) و(مَفْعَلَ) مُنِعَتْ من الصرف للعدل والصفة، وذلك في المسألة الثامنة من المبحث الأول.
- أن نون (خَنْدَرِيسٍ) أصليَّة، وذلك في المسألة الأولى من المبحث الثاني.

---

(١) ينظر في مذهبه النحوي: ابن الحاجب في كتابه الأمالي النحوية ص ٢٥٢: ٢٥٥، وابن الحاجب النحوي ص ٢١٤: ٢١٩، وأصول الدرس النحوي في أمالي ابن الحاجب ص ١٨، ومقدمة تحقيق شرح الكافية ١٦٦/١: ١٦٩، ومقدمة تحقيق الأمالي ٧٧/١: ٨٣، ومقدمة تحقيق شرح الشافية ص ٢٤٣: ٢٥٧.

- أن (تفْعِيلًا) أصلٌ لـ(تَفْعِلَةٍ)، وذلك في المسألة الثانية من المبحث الثاني.
- أن النسب إلى (فَعُولةٍ) معتلِّ اللام كعدوَّةٍ هو عَدَوِيٌّ بحذف الواو، وذلك في المسألة الثالثة من المبحث الثاني.
- أنه إذا رُدَّ المحذوف إلى (يَدٍ) ونحوه بعد النسب إليه وجب إبقاء العين على ما كانت عليه من الحركة، وذلك في المسألة الرابعة من المبحث الثاني.
- أن (خُلَفَاء) جمع (خَلِيفةٍ)، وذلك في المسألة الخامسة من المبحث الثاني.
- أنَّ الأكثر عدم حذف همزة (أل) في نحو (الْأَحْمَرِ) إذا خُفِّفت همزة (أحمر) بالنقل، وذلك في المسألة التاسعة من المبحث الثاني.
- أنه يُشترط لقلب الياءِ ألفًا، والهمزةِ ياءً في (فَعَائِلَ) وشِبْهِهِ نحو: مطايَا وركايَا= عُرُوضَ الهمزة في الجمع، وذلك في المسألة العاشرة من المبحث الثاني.

٣- **إذا لم يمكن التأويل، ونَصَّ في أحدهما على الرجوع عن الآخر عُلِمَ أنه رأيُهُ، والآخر مُطَّرَحٌ:** لم أقف في مسائل هذا البحث على نَصٍّ صَرَّحَ فيه ابن الحاجب برجوعه عن رأي سابق له في المسألة نفسها، وإن كنتُ قد وقفتُ في المسألة الثانية من المبحث الأول (تقدير متعلَّقِ الظرف والمجرور) على نصٍّ للسيوطي ذكر فيه أن ابن الحاجب يرى تقدير الفعل؛ لأنه الأصل في العمل ولتعيُّنِه في الصلة. فلعل السيوطي يقصد بهذا أن ابن الحاجب اعتمد رأي الجمهور، ورجع عن رأيه الآخر.

٤- **إذا لم يَنُصَّ في أحدهما على الرجوع عن الآخر بُحث عن تاريخهما، وعُمِلَ بالمتأخر، والأول مرجوع عنه:** هذا المرجِّح ربما يكون أقوى المرجِّحات بين الأقوال المتعارضة لابن الحاجب، ولكن الأمر في هذا ظنِّيٌّ في الغالب؛ لأنني اعتمدتُ على ما ورد من إشارات في كتب ابن الحاجب إلى تواريخ مؤلفاته، أو ما ورد في بعضها من إحالات على بعضها الآخر، أو ما ورد في نسخ كتبه التي خَطَّهَا هو بيده.

وقد اعتمدتُ الترتيب الزمني لمؤلفات ابن الحاجب في الترجيح بين أقواله المتعارضة في أغلب مسائل المبحث الأول، أما في المبحث الثاني فلم أتمكن من الاعتماد عليه في أي مسألة؛ لأن المسائل في هذا المبحث انحصرت بين ثلاثة من

كتبه، وهي: الشافية، وشرحها، والإيضاح في شرح المفصل، وهذه الكتب لم أقطع بالترتيب الزمني بينها، فلا أعلم أيها أسبق من الآخر؟، سوى أن شرح الشافية متأخر عن الشافية، ولكن هذا ليس ذا فائدة كبيرة؛ لأن آراءه في الشافية وشرحها غير متعارضة، إلا ما وقع في المسألتين: الرابعة والخامسة من المبحث الثاني: (النسب إلى ذي الحرفين مما حُذفت لامه ولم تُرَدَّ في التثنية أو الجمع)، و(خُلَفَاء جمع خَلِيفٍ أم خَلِيفة)، حيث تعارض كلامه في الكتابين.

أما بقية مؤلفاته فقد استطعت ترتيبها زمنيًّا من خلال الوقوف على تواريخ بعضها، وذلك على النحو الآتي:

أ- أما الأمالي فالمقطوع به أن تأليفها امتد على مدار سبعة عشر عاما؛ إذْ بدأها عام ٦٠٩هـ، وفرغ منها عام ٦٢٦هـ[١].

ب- وأما الوافية وشرحها فالمقطوع به-أيضًا-أنهما آخر مؤلفاته النحوية، فالوافية نَظْمٌ للكافية، وشرح النظم متأخر عن النظم، فقد طلب صاحب الكرك الملك الناصر داود بن الملك المعظم عيسى الأيوبي إلى ابن الحاجب-عندما رحل عن دمشق إلى الكَرْكِ سنة ٦٣٣هـ-أن يَنْظِمَ له الكافية، فنظمها في منظومته الوافية، ثم طلب إليه أن يشرح المنظومة، فشرحها[٢].

وذكر الملك المؤيد صاحب حماة تاريخًا متأخرًا عن هذا، فقد ذكر في حوادث سنة ٦٣٨هـ أن ابن الحاجب سار في هذه السنة إلى الكَرْكِ، وأقام عند الملك الناصر داود صاحب الكرك، ونظم له مقدمته الكافية في النحو، ثم بعد ذلك سافر إلى الديار المصرية[٣].

فتأليف شرح الوافية كان سنة ٦٣٣هـ، أو ٦٣٨هـ.

---

(١) ينظر: مقدمة تحقيق الأمالي ٣٩/١، وابن الحاجب في كتابه الأمالي النحوية ص ٥٦، وابن الحاجب النحوي ص ٨٦.

(٢) نص ابن الحاجب في مقدمة منظومته على أن الملك الناصر داود أَمَرَهُ بنظمها. ينظر: شرح الوافية ص ١٢٠، وأما تاريخ ذلك فقد ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون ١٣٧٠/٢ نقلًا عن ابن الشحنة، وينظر-أيضًا-: مقدمة تحقيق شرح الوافية ص ٢٦، ٦٤، وابن الحاجب في كتابه الأمالي النحوية ص ٤، وإن كان هذا الأخير قد ذكر أن تأليفها كان سنة ٦٢٤هـ.

(٣) ينظر: المختصر في أخبار البشر ١٦٩/٣.

ج- وأما شرح المفصل وشرح الكافية فالمقطوع به-أيضًا-أنه ألَّفهما قبل الأمالي؛ فقد وردت إشارة في كتابه الأمالي إلى هذا؛ لأن الإملاء الرابع منه كان في دمشق سنة ٦١٧هـ[١]، وفيه أحال على شرح المفصل وشرح الكافية على الترتيب[٢]، وفي الإملاء الخمسين أحال مرتين على شرحه للمفصل[٣].

- وأما الترتيب بين الكافية وشرحها وبين شرح المفصل فلا يمكن الجزم به، ولكن يغلب على الظن أن الكافية وشرحها متقدمان على شرح المفصل؛ لما تميز به شرح الكافية من الاختصار والإيجاز في عبارة ابن الحاجب، وعدم التوسع في إيراد أقوال العلماء ومذاهبهم، في مقابل البسط والتوسع في إيراد الآراء والمذاهب، ومناقشة المسائل والقضايا النحوية في الإيضاح في شرح المفصل.
- للإيجاز والاختصار الغالبينِ على شرح الكافية، في مقابل البسط في الشرح، والتوسع في إيراد الآراء والأدلة والعلل في الإيضاح في شرح المفصل.

وعلى الرغم مما ذكرته قبل قليل من إحالة ابن الحاجب من الأمالي سنة ٦١٧هـ على شرح الكافية، فإن مقدمة النسخة التي حُقِّقَ عليها شرح الكافية وخاتمتها فيهما تاريخان متأخران عما ورد في الأمالي، فجاء في مقدمة شرح الكافية بخط ابن الحاجب: "كان الشروع في هذه النسخة المباركة المستعان بها إن شاء الله ... يوم الاثنين في بواقي خمسة أيام من شهر جمادى الأولى من شهور سنة ٦٢٤هـ، برسم مالكها ومؤلفها وخطه الفقير إلى الله الراجي عفو الله الهادي أبي عمرو عثمان بن عمر المالكي المعروف بابن الحاجب"[٤].

وورد في خاتمتها: "كان الفراغ من تسويد هذه النسخة يوم الأحد ثلاثة عشر خلت من ربيع الأول، عام ستمائة وعشرين وخمسة، على يد مؤلفها عثمان بن الحاجب"[٥].

---

(١) ينظر: أمالي ابن الحاجب ١/١٠٩.

(٢) ينظر: السابق ١/١١٤.

(٣) ينظر: السابق ١/٣٣٩.

(٤) ينظر: مقدمة محقق شرح الكافية ١/٦٠، ١٩٧.

(٥) شرح الكافية ٢/١٠١٨، وينظر: مقدمة المحقق ١/٦٠، ١٩٨.

وهذا يدل في الغالب على أن هذه النسخة التي كتبها ابن الحاجب بخطه، وحُقِّقَ عليها الكتابُ؛ إنما هي إبرازةٌ أخيرة من شرح الكافية، غير الإبرازة الأولى التي أحال عليها في الأمالي، ولكن يبقى مؤكَّدًا أن شرح الكافية متقدم في التأليف على الأمالي.

د- وأما شرح الشافية فكان بعد الشافية بالطبع، ولكنني لم أتمكن من الوقوف على تاريخ تأليفه حتى يكون معتمدًا في الترجيح بينه وبين شرح المفصل أو غيره؛ لذا لم أعتمد التاريخ مرجِّحًا في المبحث الثاني من هذا البحث.

ولكن يغلب على الظن أن الشافية وشرحها متقدمان على الإيضاح في شرح المفصل؛ للسبب نفسه المذكور أنفًا في الظَّنِّ بتقدم شرح الكافية على شرح المفصل، وهو ما تميز به شرح الشافية من الاختصار والإيجاز في عبارة ابن الحاجب، وعدم التوسع في إيراد أقوال العلماء ومذاهبهم، في مقابل البسط والتوسع في إيراد الآراء والمذاهب، ومناقشة المسائل والقضايا التصريفية في الإيضاح في شرح المفصل.

بعد هذه المحاولة لترتيب مؤلفات ابن الحاجب يمكن القول بأنني اعتمدت هذا المرجِّحَ في معظم المسائل الواردة في المبحث الأول، وهي:

- أن التنوين في (جَوارٍ) ونحوه عوض عن الياء المحذوفة، وذلك في المسألة الأولى منه.
- أن مُتَعلَّقَ الظرف والمجرور فعلٌ، وذلك في المسألة الثانية منه.
- أن اللام وحدها أداة التعريف، وذلك في المسألة الثالثة منه.
- مَنْعُ لغة (أكلوني البراغيث) في النعت السببي، وذلك في المسألة الخامسة منه.
- أن الأسماء العدد المعدولة على وزنَيْ (فُعَالَ) و(مَفْعَلَ) مُنعت من الصرف للعدل والصفة، وذلك في المسألة الثامنة منه.

وأما مسائل المبحث الثاني فقد أشرت قبل قليل إلى أنني لم أعتمد التاريخ مرجِّحًا فيها؛ لأنها انحصرت في ثلاثة من كتبه، وهي: الشافية، وشرحها، والإيضاح في شرح المفصل، وهذه الكتب لم أقطع بالترتيب الزمني بينها كما أشرت إليه آنفًا.

٥- **إذا لم يُعلم التاريخ، فإن كان أحدهما أقوى نُسب إليه أنه قوله، وأن الآخر مرجوع عنه:** وأقوى القولين في مسائل هذا البحث هو قول الجمهور، ولكن هذا

المرجِّح يتداخل مع المرجِّح الثاني، وهو (النَّظرُ إلى الأَلْيَقِ بمذهبه، والأَجْرَى على قوانينه).

والمسائل التي اعتمدت الترجيح فيها اعتمادًا على أقوى القولين وردت كلها في المبحث الثاني، وهي:

- أن نون (خَنْدَرِيسٍ) أصليَّة، وذلك في المسألة الأولى منه.
- أنه إذا رُدَّ المحذوف إلى (يَدٍ) ونحوه بعد النسب إليه وجب إبقاء العين على ما كانت عليه من الحركة، وذلك في المسألة الرابعة منه.
- أن (خُلَفَاء) جمع (خَلِيفةٍ)، وذلك في المسألة الخامسة منه.
- أن الهاء في (هِرْكَوْلَةٍ) و(هِجْرَعٍ) و(هِبْلَعٍ) أصلية، وليست زائدة، وذلك في المسألة السابعة منه.
- أنَّ النون في (رمَّانٍ) زائدة، وأن وزنه (فُعْلانٌ)، وذلك في المسألة الثامنة منه.
- أنَّ الأكثر عدم حذف همزة (أل) في نحو (الْأَحْمَرِ) إذا خُفِّفت همزة (أحمر) بالنقل، وذلك في المسألة التاسعة منه.
- أنه يُشترط لقلب الياءِ ألفًا، والهمزةِ ياءً في (فَعَائِلَ) وشِبْهِهِ نحو: مطايَا وركايَا=عُرُوضَ الهمزة في الجمع، وذلك في المسألة العاشرة منه.

٦- **إذا تساوى القولان في القوة وجب أن يُعتقد أنهما رأيان له:** وقد وجدتُ أن هذا هو الملجأ الأخير في مسألتين فقط من مسائل هذا البحث، لم أستطع فيهما الاعتماد على أيِّ مرجِّحٍ من المرجِّحات السابقة، وهما في المبحث الأول:

-في المسألة السادسة: (إعراب الاسم الواقع بعد "إذا" الشرطية)، فقد ترجح للبحث أنه يجيز الوجهين: أن يكون معمولًا لفعل مقدر دَلَّ عليه ما بعده، وأن يجوز رفعه على الابتداء.

-في المسألة السابعة: (مجيء "مِنْ" لابتداء الغاية في المكان)؛ إذْ لم يترجح للبحث الرأي الذي استقر عليه.

الخاتمة

بعد هذه الجولة مع نصوص ابن الحاجب المتعارضة، والتي تناولها هذا البحث بالدراسة والمناقشة، وحاول الترجيح بينها، خرج البحث بعدد من النتائج التي يمكن إجمالها فيما يأتي:

١. أن النصوص المتعارضة التي وقف عليها البحث اندرجتْ تحت تسع عشرة مسألة، ثمانٍ منها في النحو، وإحدى عشرة في الصرف.
٢. أن التعارض بين آراء ابن الحاجب وقع في بعض المسائل بين نصوصٍ من كتاب واحد.
٣. أن التعارض في آرائه النحوية وقع في الكافية وشرحها وشرح المفصل والأمالي وشرح الوافية، وأما التعارض في آرائه الصرفية فقد انحصر في الشافية وشرحها وشرح المفصل.
٤. أن البحث لم يقف على مَنْ نَبَّهَ على وقوع التعارض في آراء ابن الحاجب إلا في مسألتين، الأولى: مسألة (أصلُ المصدر "تَفْعِلَةٍ")، حيث نقل ابن جماعة أن بعضهم نَبَّهَ على التعارض بين أقواله في الشافية وشرحها وشرح المفصل، والمسألة الثانية: الخلاف في وزن (أَرْطًى) و(أَوْلَقٍ)، فقد نبَّهَ اليزدي على التعارض الواقع فيها في كلام ابن الحاجب بين شرحي المفصل والشافية.
٥. اعتماد ابن الحاجب غالبًا على السماع والقياس والتعليلات والتقسيمات المنطقية، والافتراضات العقلية في ترجيح كلِّ رأي من آرائه المتعارضة.
٦. أن البحث استنبط أربعة أسباب لتعارض آراء ابن الحاجب، وهي:
   - كثرة مؤلفاته، والتباعد الزمني بينها.
   - تطور الفكر النحوي عنده.
   - اطِّلَاعُهُ على مرجِّحات جديدة.
   - طريقته في التأليف، حيث كانت مؤلفاته في الغالب أماليَّ يمليها.
٧. أن ابن الحاجب قد يَرُدُّ في كتابٍ رأيًا قال به في كتاب آخر، ويُبطل أدلَّتَهُ، وكأنه يَرُدُّ على عالمٍ آخَرَ، كما ورد في مسألة (جهة منع أسماء العدد على

وزنَـيْ "فُعَـالَ" و"مَفْعَـلَ" مـن الصـرف)، ومسـألة (حكـم همـزة "أل" فـي نحـو "الْأَحْمَرِ" إذا خُفِّفت همزة "أحمر" بالنقل).

٨. أنه كان أحيانًا يجيز مذهبين في مسألة حين لا يترجح لديه سماعٌ أو قياس؛ ثم يختار في كتاب آخر رأيًا آخر إذا ترجح عنده ذلك، كما في مسألة (النسب إلى "فَعُولَةٍ" معتلِّ اللام كعدوَّةٍ)، فقد ترجَّحَ لديه أخيرًا مذهب سيبويه والجمهور؛ للخفَّة الحاصلة بحذف الواو، وقياسًا على النسب إلى الصحيح في "شَنُوءَةَ"، وهو "شَنَئِيٌّ".

٩. أن البحث اعتمد في الترجيح بين أقوال ابن الحاجب المتعارضة على ما ذكره ابن جني في طرق الترجيح بين أقوال العالم المتعارضة، والتي تقدم الكلام عليها في المبحث الثالث.

١٠. أن كثيرًا من مسائل البحث اجتمع فيها مرجِّحانِ أو أكثر من المرجِّحات التي ذكرها ابن جني.

١١. أن البحث رجَّحَ في أكثر المسائل أن الرأي الذي انتهى إليه ابن الحاجب في آرائه المتعارضة هو الرأي الموافق للجمهور، إلا في مسألة واحدة، وهي الخلاف في وزن (أَرْطًى) و(أَوْلَقٍ)، حيث ترجَّحَت مخالفته للجمهور، وموافقته للزمخشري في جواز جَعْلِ الهمزة فيهما أصلية أو زائدة.

١٢. أن البحث اعتمد في الترجيح بين كثير من آراء ابن الحاجب المتعارضة على أن مذهبه النحوي كان في الغالب أقرب إلى البصريين، وأكثر اختيارًا لآرائهم، وهذا ما ورد في دراسات كثيرة حول شخصيته النحوية.

١٣. أن البحث لم يقف على نَصٍّ ذكر فيه ابن الحاجب رجوعه عن رأيٍ سابق له في المسألة نفسها.

١٤. أن البحث استطاع أن يرتِّب عددًا من مؤلفات ابن الحاجب زمنيًّا، بينما عجز عن ترتيب بعضها الآخر.

١٥. أن البحث اعتمد الترتيب الزمني لمؤلفات ابن الحاجب في الترجيح بين أقواله المتعارضة في أغلب المسائل النحوية الواردة في المبحث الأول، وأما في المبحث الثاني فلم يعتمد عليه مطلقًا؛ لأن مسائله انحصرت بين الشافية،

وشرحها، وشرح المفصل، وهذه الكتب لم يقطع البحث بالترتيب الزمني بينها.

١٦. أن البحث اعتمد أقوى القولين مرجِّحًا في مسائل المبحث الثاني، وهي المسائل الصرفية، وأقوى القولين في الغالب هو قول الجمهور.

١٧. أن البحث لم يتمكن من الترجيح بين الآراء المتعارضة في مسألتين فقط من مسائل هذا البحث؛ لأنه لم يمكن الاعتماد على أي مرجِّحٍ آخر، وهاتان المسألتان هما: السادسة والسابعة من المبحث الأول، وخلص إلى أنهما قولان لابن الحاجب في المسألة.

المصادر والمراجع

أولا: الرسائل الجامعية:

- ابن الحاجب في كتابه الأمالي النحوية: آراؤه في الآيات القرآنية والمفصل، رسالة دكتوراه، إعداد: محمد هاشم عبد الدايم، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٣٨٨هـ، ١٩٦٩م.
- أصول الدرس النحوي في أمالي ابن الحاجب: دراسة تركيبية تطبيقية، رسالة ماجستير، إعداد: سليمان أبو صعيليك، كلية الآداب، جامعة اليرموك، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.
- البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعاني الثمانية وافية، لجمال الدين الصنعاني، رسالة دكتوراه، تحقيق: محمد عبد الستار أبو زيد، جامعة الأزهر.
- شرح التكملة، للعكبري، من أول باب جمع التكسير إلى نهاية الكتاب، رسالة دكتوراه، تحقيق: حورية بنت مفرج الجهني، جامعة أم القرى.
- شرح الشافية، للخضر اليزدي، رسالة دكتوراه، تحقيق: حسن أحمد العثمان، جامعة أم القرى، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.
- شرح شافية ابن الحاجب، تأليف الشيخ: نظام الدين النيسابوري، رسالة دكتوراه، تحقيق: ثريا مصطفى عقاب، جامعة أم القرى، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.
- الكافية في شرح الشافية، لمحمود بن محمد الأرّاني الساكناني، رسالة دكتوراه، تحقيق: عبد الله بن محمد العتيبي، الجامعة الإسلامية، ١٤١٧، ١٤١٨هـ.

ثانيًا: المطبوعات:

- ابن الحاجب النحوي، للدكتور: محمد إبراهيم عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط ١، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، للبنا الدمياطي، تحقيق د: شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٧ هـ، ١٩٨٧م.
- ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق د: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م
- إعراب القرآن، للنحاس، تحقيق د: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط ٣، ١٤٠٩هـ ١٩٨٨م.

- الإغفال، لأبي علي الفارسي، تحقيق د: عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.
- الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي، قرأه وعلق عليه د. محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٦م.
- أمالي ابن الحاجب، تحقيق د: فخر سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت، دار عمار، عَمَّان، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م.
- أمالي ابن الشجري، تحقيق د: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.
- الانتصار لسيبويه على المبرد، لابن ولاد، تحقيق د: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، تحقيق د: جودة مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٢م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق الشيخ: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.
- الإيضاح، لأبي علي الفارسي، تحقيق د: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٤١٦هـ ١٩٩٦م.
- إيضاح شواهد الإيضاح، للقيسي، تحقيق د: محمد الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٧م.
- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق د. محمد إبراهيم عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط ١، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٥م.
- الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.
- البداية والنهاية، لابن كثير، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م.
- البديع في علم العربية لابن الأثير، تحقيق: فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٢٠هـ.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، للعكبري، تحقيق د: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
- تحصيل عين الذهب، للأعلم الشنتمري، تحقيق د: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.

- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام الأنصاري، تحقيق د: عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، وكنوز إشبيليا، الرياض.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٨٧هـ ١٩٦٧م.
- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق د: عوض بن حمد القوزي، ط ١، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.
- التكملة، لأبي علي الفارسي، تحقيق د: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيوت، ط ٢، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، تحقيق د: علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة، ط ١، ١٤٢٨هـ.
- توجيه اللمع، لابن الخباز، تحقيق د: فايز زكي دياب، دار السلام، القاهرة، ط ٢، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، تحقيق د: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط ١، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١.
- التيسير في القراءات السبع، للإمام أبي عمرو الداني، عني بتصحيحه: أوتو برتزل، مكتبة المثنى، بغداد، عن طبعة إستانبول سنة ١٩٣٠م.
- الجمل في النحو، للزجاجي، تحقيق د: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٥، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق د: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.
- الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية.
- الدرة الألفية: ألفية ابن معط في النحو والصرف والخط والكتابة، ضبطها: سليمان البلكيمي، دار الفضيلة، القاهرة، ٢٠١٠م.
- ديوان أوس بن حجر، تحقيق د: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، ط ٣، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.
- ديوان ذي الرمة، حققه د: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.

- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مجمع اللغة العربية بدمشق، ط ١، ١٩٧٥م.
- السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق د: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط ٢، [١٩٨٠م].
- سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق د: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط ٢، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.
- سير أعلام النبلاء، للذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
- الشافية في علمي التصريف والخط=ينظر: الكافية في علم النحو.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.
- شرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي، تحقيق د: محمد علي الريح هاشم، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١٦هـ ١٩٩٦م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٣٧٥هـ ١٩٥٥م.
- شرح ألفية ابن مالك، لابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، دار مصر للطباعة، ط ٢٠، ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.
- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق د: عبد الرحمن السيد، د: محمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة، ط ١، ١٤١٠ هـ ١٩٩٠ م.
- شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ ٢٠٠١م.
- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، حققه: صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف بالعراق، ١٩٨٢م.
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، لأبي العباس ثعلب، دار الكتب المصرية، ط ٢، ١٩٩٥م.
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق د: حسن الحفظي، د: يحيى بشير مصري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط ١، ١٤١٤، ١٤١٧هـ، ١٩٩٣م، ١٩٩٦م.

- شرح الشافية، لركن الدين الأستراباذي، تحقيق د: عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط ١، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.
- شرح الشافية، لمصنفها ابن الحاجب، تحقيق د: غازي بن خلف العتيبي، مكتبة الرشد، ط ١، ١٤٤١هـ، ٢٠٢٠م.
- شرح شافية ابن الحاجب، للرضي الأستراباذي، تحقيق الشيخ: محمد نور الحسن وزميليه، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.
- شرح شواهد شرح الشافية، للبغدادي=ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي.
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق د: عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ودار المأمون للتراث، ط ١، ١٤٠٢هـ.
- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.
- شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.
- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، لابن الحاجب، تحقيق د: جمال عبد العاطي مخيمر، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط ١، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.
- شرح الوافية نظم الكافية، لابن الحاجب، تحقيق د. موسى بناي العليلي، مطبعة الآداب، النجف، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.
- الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٤، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
- العبر في خبر من غبر، للذهبي، تحقيق: محمد السعيد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الكافية في علم النحو، والشافية في علمي التصريف والخط، لابن الحاجب، تحقيق د. صالح الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة.
- كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٣، ١٤٠٧هـ.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، تحقيق د: عبد الإله نبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
- لسان العرب، لابن منظور الإفريقي المصري، دار صادر، بيروت، ط ٣، ١٤١٤هـ.
- اللمع في العربية، لابن جني، حققه د: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي، عَمَّان، ١٩٨٨م.
- ما ينصرف وما لا ينصرف، للزجاج، تحقيق د: هدى محمود قراعة، ط ٣، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٩١هـ، ١٩٧١م.
- مجالس العلماء، للزجاجي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مطبعة حكومة الكويت، ط ٢، ١٩٨٤.
- مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط (وتشتمل على: متن الشافية لابن الحاجب، وشرحها للعلامة الجاربردي، وشرح الشافية للنقرة كار، وحاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي، والمناهج الكافية للشيخ زكريا الأنصاري)، ضبطها: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٣٥هـ، ٢٠١٤م.
- المحب والمحبوب والمشموم والمشروب، للسري الرفاء، تحقيق: مصباح غلاونجي، وماجد الذهبي، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م.
- المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.
- المختصر في أخبار البشر، للملك المؤيد صاحب حماة، المطبعة الحسينية المصرية، ط١.
- المخصص، لابن سيده، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- المسائل البصريات، لأبى علي الفارسي، تحقيق د: محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، ط ١، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، لأبي علي الفارسي–تحقيق: صلاح الدين السنكاوي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالعراق، مطبعة العاني، بغداد، [١٩٨٣م].
- المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي، تحقيق د: شريف النجار، دار عمار، الأردن، ط ١، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤م.
- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق د: محمد كامل بركات، جامعة الملك عبد العزيز، ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.
- معاني القرآن، للأخفش الأوسط، تحقيق د: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١١هـ ١٩٩٠م.

- معاني القرآن، للفراء، تحقيق الأستاذين: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، دار السرور، القاهرة.
- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق د: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق د: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.
- المفصل في علم العربية، للزمخشري، تحقيق د: فخر صالح قدارة، دار عمار، عمَّان، ط ١، ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط ١، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.
- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق د: كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨٢م.
- المقتصد في شرح التكملة، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق د: أحمد بن عبد الله الدويش، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط ١، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.
- المقتضب، للمبرد، تحقيق د: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ط ٣، ١٤١٥هـ ١٩٩٤م.
- الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت، ط ١، ١٩٩٦م.
- المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية، للعلامة لطف الله بن محمد بن الغياث، تحقيق د: عبد الرحمن محمد شاهين، دار مرجان للطباعة، القاهرة، [١٩٨٤م].
- المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للمازني، تحقيق أ: إبراهيم مصطفى، أ: عبد الله أمين، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط ١، ١٣٧٣هـ، ١٩٥٤م.
- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، صححه أ: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمري، تحقيق د: زهير عبد المحسن سلطان- معهد المخطوطات العربية، ط ١، الكويت، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١٤٠٥
المبحث الأول: الآراء النحوية المتعارضة:	**١٤١٠**
نوع التنوين في جَوارٍ ونحوه	١٤١٠
تقدير متعلَّقِ الظرف والمجرور	١٤١٤
الخلاف في حرف التعريف	١٤١٧
حصر الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل في (أعلم) و(أرى)	١٤٢١
حكم لغة (أكلوني البراغيث) في النعت السببي	١٤٢٦
إعراب الاسم الواقع بعد (إذا) الشرطية	١٤٣٠
مجيء (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان	١٤٣٥
جهة منع أسماء العدد على وزنَيْ (فُعَالَ) و(مَفْعَلَ) من الصرف	١٤٣٩
المبحث الثاني: الآراء الصرفية المتعارضة	١٤٤٤
نون (خَنْدَرِيسٍ) بين الأصالة والزيادة	١٤٤٤
أصلُ المصدر (تَفْعِلَةٍ)	١٤٤٧
النسب إلى (فَعُولةٍ) معتلِّ اللام	١٤٥٠
النسب إلى ذي الحرفين مما حُذفت لامه ولم تُرد في التثنية أو الجمع	١٤٥٢
خُلَفَاء جمع خَلِيفٍ أم خَلِيفة؟	١٤٥٥
وزن (أَرْطًى) و(أَوْلَقٍ)	١٤٥٨
الهاء في (هِرْكَوْلَةٍ) ونحوها بين الأصالة والزيادة	١٤٦١
الخلاف في وزن (رُمَّان)	١٤٦٥
حكم همزة (أل) في نحو (الأَحْمَرِ) إذا خُفِّفَتْ همزته	١٤٦٧
قَلْب الياءِ ألفًا والهمزةِ ياءً في (فَعَائِلَ) وشِبْهِهِ	١٤٧١
المحذوف في (اسْتَخَذَ)	١٤٧٥
المبحث الثالث: أسباب تعارض الآراء عند ابن الحاجب، وطرق الترجيح بينها	١٤٧٧
المطلب الأول: أسباب تعارض الآراء عند ابن الحاجب	١٤٧٧
كثرة مؤلفاته، والتباعد الزمني بينها	١٤٧٧

الموضوع	الصفحة
تطور فكره النحوي	١٤٧٧
اطِّلَاعُهُ على مرجحات جديدة	١٤٧٩
طريقته في التأليف	١٤٨٠
المطلب الثاني: طرق الترجيح بين الآراء المتعارضة عند ابن الحاجب	١٤٨٢
أن يكون أحد القولين مرسَلًا والآخرُ مُعَلَّلًا	١٤٨٣
إذا لم يكن القولان معلَّلَيْنِ نُظِرَ إلى الأليق بمذهبه	١٤٨٣
إذا لم يمكن التأويل، ونَصَّ في أحدهما على الرجوع عن الآخر	١٤٨٤
إذا لم يَنُصَّ في أحدهما على الرجوع عن الآخر بُحث عن تاريخهما	١٤٨٤
إذا لم يُعلم التاريخ، فإن كان أحدهما أقوى نُسب إليه أنه قوله	١٤٨٧
إذا تساوى القولان في القوة وجب أن يُعتقد أنهما رأيان له	١٤٨٨
الخاتمة	١٤٨٩
المصادر والمراجع	١٤٩٢